

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثامن والثلاثون | العدد الثانى | مايو ٢٠٠١

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - رقم بريدى ١١٥٦١ - القاهرة

قواعد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات على العنوان التالى :

نائب رئيس التحرير ، المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١ .

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

أولا : بحوث ودراسات

ثانيا : رسائل جامعية

ثالثا : مؤتمرات

رابعا : عرض كتب

المجلد الثامن والثلاثون العدد الثانى مايو ٢٠٠١

الرعاية المؤسسية لكبار السن :
دور المسنين *

عزت حجازى

تصدير

كنا قد اجرينا – فى سنة ١٩٩٨– مسحا لما أسميناه "البنية الأساسية لدور المسنين" . وقد شمل المسح : تبعية الدار ، والمقر ، والمرافق ، والتجهيزات ، والجهاز العامل ، والخدمات ، والسعة والإشغال ، وتكاليف الإقامة (وكان يوجد وقتها ٧٥ دارا ، تم جمع بيانات عن ٦٦ فقط منها، وتعذر العمل فى باقى الدور) . وأعد تقرير بنتائج المسح فى ورقة بعنوان "دور المسنين" : مسح البنية الأساسية (وشارك فى جمع مادته أمانى السيد ، الباحثة بالمركز) . وعرضت الورقة فى المؤتمر السنوى الأول للبحوث الاجتماعية ، القاهرة ٨ – ١٣ مايو ١٩٩٩ ، ونشرت فى أعماله .

وقد توافر لنا أخيرا أحدث بيان رسمى (فى مارس ٢٠٠١) عن أوضاع البنية الأساسية فى دور المسنين . وتصورنا أنه قد يكون مفيدا أن نحلل مادته ، ونحدث ما جاء فى الورقة السابقة .

ولكن ، لأن البيانات الجديدة لا تغطى كل العناصر التى غطاها المسح

* اجريت الدراسة وأعد تقرير البحث ضمن "برنامج بحوث كبار السن" ، الذى يجرى فى المركز ، بإشراف الكاتب .

المشار إليه ، ستظل بعض البيانات فى هذه الورقة على حالها التى وردت بها فى الورقة السابقة .

مقدمة

باستثناء الحال فى بعض الحضارات التقليدية – والبدوية المستقرة والريفية بصفة خاصة – لم يلق كبار السن (٦٠ سنة +) فى أى مجتمع ما لقيته الفئات السكانية الأخرى – الأطفال (حتى ١٥ سنة) ، والشباب (١٥ سنة حتى ٢٥ سنة ، مثلا) ، والسكان فى سن الإنتاج (١٥ – ٥٩ سنة) – من اهتمام ورعاية . بل إن بعض الجماعات البدائية والتقليدية ، التى لم تكن مستقرة مكانيا ، كانت – تحت ضغط ضرورات مادية – تعمد إلى التخلص من كبار السن حين يعجزهم الضعف أو المرض ، أو غيرهما ، عن أن يكونوا منتجين . وكان للتخلص منهم ، بالإهمال أو حتى القتل ، طقوس خاصة فى بعض الأحيان .

اما فى معظم الحضارات البدوية المستقرة والريفية ، فقد كان التقدم فى السن – وما يزال بدرجة ما – يعنى تراكم المعرفة والخبرة والحكمة . وكان كبار السن روساء أو حكماء أو شيوخا فى مجتمعاتهم ، فى منزلة خاصة ، ويعاملون بشئ كبير من الاحترام والتوقير، ويحتفظون بالكلمة العليا فى تسير شئون مجتمعاتهم . بل إنهم كانوا – فى بعض الجماعات البدائية – يعاملون بنوع من التقديس ، حتى لتكون مقابرهم مزارات مقدسة بعد وفاتهم .

وفى المجتمعات الحديثة – والصناعي منها بصفة خاصة – بدأت عوامل جديدة بعض الشئ تؤثر فى أوضاع كبار السن وأحوالهم ، من أبرزها :

- تزايد عدد ونسبة كبار السن (٦٠ سنة +) فى المجتمعات المتقدمة ، حتى لقد وصلت نسبتهم فى بعضها إلى ما حول ربع مجموع السكان .

- التقدم العلمى والتكنولوجى والتنظيمى المذهل ، الذى جعل علم وخبرة كبار السن فى غير اتساق مع العصر وبدون طلب عليهما .
- بعض الأوضاع الحياتية ، والتحول الواسع إلى الاقتصاد النقدى ثم الاقتصاد الرأسمالى ، وارتفاع مطالب المعيشة إلى حد أن بعض المجتمعات صارت نشعر بأن وجود أعضاء مستهلكين فقط ، أى غير منتجين ، هو ترف لا تستطيع تحمله .
- اتجاه الأسرة - فى تطورها التاريخى - من الممتدة ، التى تحتضن - فى معيشة مشتركة - عدة أجيال ، إلى النووية ، التى تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين فقط .
- خروج المرأة - بأعداد ونسب متزايدة - إلى العمل لدى الغير بأجر ، مما يعنى عدم وجود من يمكن أن يتفرغ لرعاية كبار السن فى حالة وجودهم ، وبخاصة إذا كانوا فى حاجة إلى رعاية كاملة أو نحوها .
- نمو النزعة الفردية ، وانتشار فلسفة الاهتمام بالسعادة الشخصية ، وضعف قيم الوفاء والتضحية من أجل الغير حتى حين يكونون أهلا .

وبهذا ، وغيره من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، وجدت الأسرة المعاصرة نفسها غير قادرة على رعاية غير محدودة لمن يتقدمون فى السن من أعضائها ، بل إن بعض الأسر وجدت نفسها غير راغبة فى تحمل هذه المسئولية حتى حين تسمح أوضاعها بذلك . وكان هذا يعنى ترك جانب من مسئولية رعاية كبار السن للدولة والقطاع الأهلى .

وإذا كانت مصر - كمجتمع أقل تقدما - لم تخبر بعد الثورة الديموجرافية الثانية ، التى تمخضت عن ارتفاع كبير فى عدد ونسبة كبار السن ، فإنها بدأت السير فى الطريق التى توصل إليها . فقد كان عدد ونسبة كبار السن فى التعداد

العشرى لسنتى ١٩٨٦ و ١٩٩٦ .

٧ر٢ مليون و ٧ر٥٪فى سنة ١٩٨٦

٤ر٣ مليون ، و٨ر٥٪ فى سنة ١٩٩٦

ويتوقع لهما أن تكونا :

اكثر من ٣ر٧ مليون ، و٥ر٦٪فى سنة ٢٠٠٦

واكثر من ٤ر٨ مليون ، و٦ر٨٪فى سنة ٢٠١٦

واكثر من ٤ر٩ مليون ، و ٣ر١١٪فى سنة ٢٠٢٦

وعلى الرغم من ان مصر لم تخبر بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التى أشرنا إليها ، بالحدة التى عرفتها بها المجتمعات المتقدمة ، فلا نظن أن هناك خلافا كبيرا على أن بلادنا قد بدأت تعانى من إرهاصات تلك التحولات .

ولكن هناك أوضاعا وظروفا لا تدعو إلى الاطمئنان إلى كفاية وكفاءة مواجهة مجتمعنا "مشكلة" التقدم فى السن – التعمر – ، المتمثلة فى تزايد عددهم ونسبتهم ، وتردى أوضاعهم وأحوالهم . ومن ذلك :

- ما يترتب على الأخذ بسياسة إعادة الهيكلة الرأسمالية ، وإسناد الدور القائد فى النمو الاقتصادى للقطاع الخاص ، من تقليص دور الدولة فى مجالى الإنتاج وتوفير الخدمات الأساسية .
- ما يستتبعه هزال ومحاصرة المجتمع المدنى من ضعف المنظمات غير الحكومية التى يمكن أن تنشط فى مجال الرعاية الاجتماعية (على نحو ما حدث فى مجتمعات كثيرة أخرى) .
- ما يترتب على النظرة السلبية إلى التقدم فى السن ، واعتباره مشكلة ، من عدم إدراك الخطورة التى ينطوى عليها الوضع ، وبالتالى عدم الإحساس

بضرورة عمل شئ على مستويات الاتجاهات والتشريع والتنفيذ لتوفير ما يلزم كبار السن – ويستحقونه بحكم المواطنة – من حقوق وخدمات .

رعاية كبار السن

ومع أن كبار السن ليسوا من الفئات السكانية الأولى بالرعاية – إذا جاز أن نستعمل هذا التعبير – فإنهم لم يغيبوا عن اهتمام الدولة – والمجتمع بعامة – تماما .

١ – إذ يستحق العاملون فى جهاز الخدمة المدنية والشرطة والقوات المسلحة معاشا عند تقاعدهم عن العمل ببلوغ السن المحددة لذلك (خمسة وستون عاما فى بعض الوظائف الدنيا – والحرفية بصفه خاصة – ، وستون عاما فى حالة الأغلبية الساحقة من المستخدمين لدى الدولة ، وقبلها بسنوات بالنسبة للعاملين فى جهازى الشرطة والقوات المسلحة) أو لأسباب أخرى قبل بلوغ سن التقاعد (العجز بسبب المرض أو الإصابة ، أو المعاش المبكر ، أو ما إليها) .

وتتحدد قيمة المعاش على أساس حجم مرتب العامل ومدة خدمته ، واعتبارات أخرى (الظروف الاستثنائية ، مثلا) .

٢ – وهناك نظام للتأمين الاجتماعى يقتطع فيه من المرتب الشهرى للعامل نسبة معينة من مشارك اصاحب العمل بمثلها ونصيب الدولة مثل قيمة مساهمة العامل وصاحب العمل معا وتدخر للعامل وتستحق له عنه نهاية الخدمة أو التقاعد بسبب أو لأخر قبلها .

ولكن من جوانب القصور فى نظام التأمين الاجتماعى :

أ – أن بعض العاملين لا يهتمون بالإفادة منه .

ب – أن كثيرا من أصحاب العمل فى القطاع الخاص يتهربون من تحمل ما يفرضه عليهم من مسئوليات تجاه بعض من يعملون لديهم .

جـ – أن المتحصل منه فى جميع الأحوال ليس بذى قيمة كبيرة . ولأنه قد يصرف دفعة واحدة عند التقاعد فإنه قد يبدد بسهولة .

د – معاش السادات . وكان يصرف لمن يثبت عجزه عن كفالة مطالب الحياة ولا يوجد من يعوله . وكان يفيد منه بعض الفقراء من كبار السن . وقد توقف العمل به من مدة ، واستبدل به نظام آخر هو "مشروع مبارك للتكافل الاجتماعى" .

ولكن معاش السادات كان صغيرا على أية حالة ، ولم يكن يكفى لحل مشكلة الإعالة بالنسبة لمعظم من كانوا يحصلون عليه .

هـ – مشروع مبارك للتكافل الاجتماعى .

٣ – التأمين الصحى . ويشترك العامل لدى الدولة فيه بنسبة من مرتبه أو معاشه الشهرى ، ويحق له الإفادة من الخدمات الصحية المختلفة حسب ما يقتضى حالته من جهاز طبى مخصص لهذا الغرض ، فى عيادات ومستشفيات بالذات .

وعلى الرغم من أن خدمات التأمين الصحى غير متاحة إلا لنسبة صغيرة من كبار السن ، وأنها لا توفر أكثر من الحد الأدنى من الرعاية الصحية فى حالات كثيرة ، فإنه يقوم بدور مهم للغاية فى رعاية كبار السن .

يبقى بعد ذلك ما يدخل تحت التيسيرات والتسهيلات التى تقدم لكبار السن بمقتضى القانون – سواء من الأجهزة الحكومية أو القطاع الأهلى والمنظمات غير والحكومية – ومنها :

- خصم قدره ٥٠٪ من قيمة الاشتراك السنوى فى عضوية النوادى الرياضية والاجتماعية .
- خصم مماثل عن قيمة تذاكر التردد على مسارح الدولة ودور السينما والمتاحف وما إليها .
- خصم مماثل أيضا من قيمة تذاكر السفر بالسكك الحديدية .
- خصم قدرة ٥٪ من قيمة تذكرة السفر بالطائرة على مصر للطيران .

وكانت الافادة من هذه التيسيرات تقتضى تقديم شهادة رسمية تثبت حق حاملها فى الإفادة من التيسير فى كل مرة . ثم استحدث أخيرا نظام "الكارت الذهبى" ، وهو بمثابة شهادة رسمية دائمة يستطيع الواحد من كبار السن أن يقدمها للجهة المعنية للحصول على خدمة ما أو الإفادة من تيسير معين . وهذه نقلة بالغة الأهمية فى تمكين كبار السن من الحصول على ما يخوله القانون لهم من حقوق وتيسيرات .

ولكن المشكلة فى هذه التيسيرات أن كثيرين من كبار السن من الأميين والفقراء وسكان الريف ومن إليهم وغيرهم ، إما أنهم لا يعلمون بأنها حق لهم أو أنهم لا يجدون فى أنفسهم حاجة إليها . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن بعض المسئولين عن تقديم هذه التيسيرات لايوفرونها بسهولة ، وقد يثيرون عقبات حقيقية على طريق الإفادة منها .

الرعاية النفسية الاجتماعية

وهناك ، من جهة أخرى ، ترتيبات وإجراءات تتخذها أجهزة حكومية وغير حكومية كثيرة لتوفير خدمات وتيسيرات ذات طبيعة نفسية واجتماعية ، وإن كان لها أبعادها الاقتصادية أيضا .

ومن هذه الترتيبات والإجراءات نظام "جليس المسن" ، ونظام "الخدمة بالتليفون "، "وأندية المسنين" "ودور المسنين" . والنظامان الأولان غير مؤسسيين إلى حد كبير ، فهما لا يقدمان من خلال مؤسسات ، وإن كانت تشرف على توفيرهما أجهزة .

وفى نظام "جليس المسن" ، تنظم وزارة المشئون الاجتماعية وبعض المنظمات غير الحكومية برامج لتدريب الشباب من الجنسين من المتعلمين على الأساليب العلمية الحديثة لرعاية كبار السن ، من خلال العيش مع المسن حيث يقيم ، إما بصورة دائمة أو لفترات – ساعات – محددة كل يوم أو كل أسبوع . وهى خدمة مأجورة ، وليست تطوعية . وهو نظام لم يترسخ بعد فى مصر ، ومن ثم يصعب تقييمه الآن .

أما نظام "الخدمة بالتليفون" فهو يتمثل فى تخصيص مراكز معينة مهمتها تلبية حاجات المسن من طلبات الحياة اليومية ، أو حل أية مشكلة طارئة ، أو دفع خطر ، أو غير ذلك . والمفروض أن يستجيب المركز بمجرد تلقى اتصال تليفونى من المسن ، أو غيره ، بإرسال من يتولى تلبية الحاجة أو حل المشكلة أو إبعاد الخطر . وهى خدمة مأجورة وليست تطوعية .

وهناك أنظمة أخرى لرعاية كبار السن فى أسرهم (البيئة الطبيعية) سواء كان التركيز فى الرعاية على الجانب الاقتصادى أو الجانب الصحى العضوى ، أو الجانب الصحى النفسى ، أو العلاقات الأسرية والاجتماعية ، أو غير ذلك . ويشرف على الرعاية عادة أجهزة فى المستشفيات العامة والخاصة ، وجمعيات رعاية كبار السن ، وأجهزة الرعاية الرسمية ، وغيرها . وهو نظام "للرعاية اللاحقة" فى أغلب الأحوال ، ينتشر فى معظم المجتمعات المتقدمة ، ولكنه لم يتأسس فى مصر بعد .

الرعاية المؤسسية

أما الرعاية المؤسسية الأكثر شيوعا والأبرز فى الأهمية لكبار السن فى مصر فهى أندية المسنين ودور المسنين .

أندية المسنين*

نادى المسنين هو – كما نصت على ذلك اللائحة الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٨٤ – منشأة اجتماعية نهارية ، تختص بتوفير البرامج الاجتماعية التى يحتاجها المسنون المقيمون فى منازلهم . وتقدم هذه البرامج إلى المسن عضو النادى وأسرته بما يتناسب مع ظروفه وإمكاناته .

فهو منشأة تقدم خدماتها فى فترة النهار فقط من كل يوم . يتردد عليها المسنون الذين يقيمون مع أسرهم للإفادة مما تقدمه من خدمات ، بصورة منتظمة أو غير منتظمة ، أى حين يطيب لهم ذلك وعلى النحو الذى يلائمهم .

وحسب ما جاء فى قانون إنشائها ، ترمى أندية المسنين إلى تحقيق الأهداف التالية ، على الأقل :

١ – تقديم برامج لرعاية كبار السن فى المجالات الآتية :

أ – الرياضات المختلفة .

ب – الثقافة : الندوات والمحاضرات ، والمكتبة ، وغيرها .

جـ – الترويح : التلفزيون ، والعروض السينمائية ، والحفلات ، والرحلات ، وما إليها .

د – العلاقات الاجتماعية الأسرية وغير الأسرية .

* اجرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، فى نهاية الثمانينات من القرن الماضى ، دراسة تقويمية لأندية المسنين فى مصر ، نشرت نتائجها فى منتصف التسعينيات . (انظر قائمة المراجع فى نهاية المقال) .

هـ – العلاج .

٢ – توفير جو أسرى تعويضى .

٣ – استثمار طاقات كبار السن فى عمل إنتاجى إن أمكن .

٤ – حل مشكلات الحياة اليومية .

والمفروض أن تقدم هذه الخدمات مجانا ، أو بالحد الأدنى من التكلفة .

لكن هناك ظروفا وعوامل مختلفة لا تسمح لأندية المسنين بتحقيق أهدافها ، على النحو المأمول على الأقل ، لعل من أبرزها : (العرقان ، وعبد العال ١٩٩٠)

١ – عدم كفاية أندية المسنين القائمة بالنسبة للطلب على خدماتها :

أ – فعددها لا يزيد كثيرا على مائة ، المفروض فيها أن تخدم فئة سكانية يتجاوز حجمها أربعة ملايين .

ب – اختلال توزيعها بين محافظات مصر المختلفة :

- يوجد فى القاهرة الكبرى حوالى ثلث مجموع الأندية ، ويعيش فيها٪ من سكان مصر .
- وهناك أربع من محافظات الحدود لا يوجد فيها أندية إطلاقا .
- ويوجد فى الأسكندرية ستة أندية .
- ويوجد فى كل من المحافظات الأخرى ناد أو اثنان ، فى عاصمة المحافظة دائما .

جـ – وتتركز الأندية – حين تتعدد – فى أقسام قليلة فى كل مدينة توجد بها.

٢ – نقص مرافق البنية الأساسية ومرافق الخدمات ، وعدم كفاية تجهيزات ما يوجد منها .

٣ – النقص الكبير فى الكوادر الفنية والعاملين العاديين وعدم كفاية استعداداتهم

وإعدادهم .

٤ – عدم وجود نظام للمتابعة وتقييم الأداء والمحاسبة والتصحيح . وهذا مما يؤدى إلى تراكم الأخطاء واستفحال القصور .

دور المسنين (من واقع مادة المسح)

نظرة تاريخية

دار المسنين هى مؤسسة تقدم خدمة شاملة لكبار السن ممن يقيمون فيها . ويتضمن ذلك توفير الإقامة الدائمة ، والغذاء ، والرعاية الصحية ، والخدمات الثقافية والترويحية ، وغيرها . ويوفر بعضها فرصا لممارسة الهوايات أو التدريب عليها ، وغير ذلك . ويوجد منها فى مصر الآن إثنتان وثمانون دارا .

أنشئت أول دار للمسنين فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر ، فى عام ١٨٩٦ على سبيل التحديد ، بجهد أعضاء إحدى الجاليات الأجنبية . وكانت الجاليات الأجنبية الموجودة فى مصر فى ذلك الحين قد أفرزت جمعيات أهلية ترعى من شئون أعضائها ما لا تغطيه علاقاتها الرسمية بالدولة . ومن الجاليات الأجنبية التى اهتمت بإنشاء دور المسنين الأرمن ، واليونانيون ، والإيطاليون .

وتوالى إنشاء دور المسنين ، ولكن بمعدلات بطيئة . ومن بيانات الجدول رقم ١ يتضح أنه ، منذ بداية القرن العشرين حتى سنة ١٩٣٩ – حين أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر – كان هناك ٩ دور للمسنين فقط . ويبدو أن إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية لم يؤثر فى حركة إنشاء دور المسنين : فمنذ عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٥٠ ، لم يتجاوز عدد الدور التى أنشئت اثنتين .

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حدثت طفرة فى إنشاء دور المسنين . فقد تم إنشاء ٢١ دارا حتى أواخر الثمانينات . وظلت معدلات إنشاء الدور فى

تزايد مستمر . وخلال عشر سنوات - منذ بداية الثمانينات حتى عام ١٩٩٠ - تم إنشاء ٢١ دارا. وفى السنوات العشر الأخيرة من القرن - ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠ - تم إنشاء عشرين دارا أخرى على الأقل . أى إن معدل الإنشاء احتفظ بارتفاعه . (وهذا يتمشى مع تزايد الاهتمام العالمى بالمسنين ، وضرورة توفير وسائل الرعاية الاجتماعية لهم ، بما فيها دور المسنين . وهو الاهتمام الذى كان من أبرز مظاهره عقد أول مؤتمر عالمى لكبار السن ، وإصدار أول خطة عمل لهم ، فى سنة ١٩٨٢) .

والظاهرة البارزة فى هذا الصدد ، فى الفترة الأخيرة ، هى ارتفاع معدل إنشاء دور المسنين يوما بعد يوم ، حتى لقد بلغ عدد ما أنشئ من دور فى الربع الأخير من القرن العشرين حول نصف مجموع كل ما يوجد منها .

ويوجد فى مصر الآن حوالى ٨٢ دارا للمسنين . ولكن لدينا بيانات تفصيلية عن ٧٣ دارا فقط . وفيما يلى نستعرض أهم نتائج المسح .

الجدول رقم ١

تطور إنشاء دور المسنين

تاريخ إنشاء الدار	عدد الدور	النسبة ٪
حتى ١٩٠٠	١	٢ر١
١٩٠١-١٩١٠	٢	٤ر٢
١٩١١-١٩٢٠	١	٢ر١
١٩٢١-١٩٣٠	٤	٩ر٤
١٩٣١-١٩٤٠	١	٢ر١
١٩٤١-١٩٥٠	٢	٤ر٢
١٩٥١-١٩٦٠	٣	٧ر٣
١٩٦١-١٩٧٠	٩	-ر١١
١٩٧١-١٩٨٠	٩	-ر١١
١٩٨١-١٩٩٠	٢١	٦ر٢٥
١٩٩١-٢٠٠٠	٢٠	٤ر٢٤
غ٠م٠	٩	-ر١١
الإجمالى	٨٢	-ر١٠٠

الجدول رقم ٢

توزيع الدور بين بعض محافظات مصر

المحافظة	عدد الدور	النسبة ٪
القاهرة	٣٣	٢ر٤٠
الاسكندرية	١٤	١ر١٧
الجيزة	٨	٨ر٩
الغربية	٥	١ر٦
البحيرة	٣	٧ر٣
بور سعيد	٣	٧ر٣
الدقهلية	٣	٧ر٣
بنى سويف	٢	٤ر٢
القليوبية	٢	٤ر٢
الاسماعيلية	١	٢ر١
اسوان	١	٢ر١
اسيوط	١	٢ر١
دمياط	١	٢ر١
السويس	١	٢ر١
الفيوم	١	٢ر١
قنا	١	٢ر١
المنوفية	١	٢ر١
المنيا	١	٢ر١
الجملة	٨٢	٩ر٩٩

التوزيع الجغرافى للدور

تشير بيانات الجدول رقم ٢ إلى أن دور المسنين توجد بتركز واضح فى إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة ، والجيزة ، وشبرا الخيمة ، والخانكة) ، والاسكندرية ، والغربية . إذ يوجد أكثر من نصف عدد الدور فى إقليم القاهرة الكبرى : فى محافظة القاهرة ٣٣ دارا ، بنسبة ٢ر٤٠٪ من إجمالى عدد الدور (فى حين أن سكانها لم يزيدوا على ٥ر١١٪ من إجمالى سكان مصر فى سنة ١٩٩٦) ، وفى الجيزة ٨ دور ، بنسبة ٨ر٩٪ (فى حين أن كل قطاع الحضر فيها لم يكن يبلغ

٤ر٤٪ من إجمالى سكان مصر فى تعداد ١٩٩٦) ، ويوجد دار فى الخانكة . أى إنه يوجد فى إقليم القاهرة الكبرى وحده ٤٢ دارا ، بنسبة ٢ر٥١٪ من إجمالى عدد الدور . وذلك على الرغم من أن إجمالى سكان الاقليم لم يتجاوز خمس سكان مصر بكثير فى التعداد الآخير (١٩٩٦) .

أما محافظة الأسكندرية ، فيوجد فيها ١٤ دارا ، بنسبة ١ر١٧٪ من إجمالى عدد الدور . وهى بذلك تعد ثانى المناطق من حيث تركز دور المسنين . (ولم يكن سكانها يزيدون على ٦ر٥٪ من إجمالى سكان مصر فى سنة ١٩٩٦) . ويوجد فى محافظة الغربية ٥ دور للمسنين ، بنسبة ١ر٦٪ . وفى كل من محافظات البحيرة ، وبور سعيد ، الدقهلية ، يوجد ثلاث دور . وفى كل من محافظتى بنى سويف والقليوبية يوجد داران ، بنسبة ٤ر٢٪ . وفى كل من الإسماعيلية ، وأسوان ، وأسيوط ، ودمياط ، والسويس ، والفيوم ، وقنا ، والمنوفية ، والمنيا ، يوجد دار واحدة .

وهكذا ، توجد دور المسنين فى ١٨ محافظة فقط من محافظات جمهورية مصر العربية ، أما باقى المحافظات – وعددها ٨ محافظات – فلا توجد بها دور . وأغلب هذه المحافظات فى مناطق الحدود (المحافظات الصحراوية) .

وكما تشير بيانات الجدول رقم ٢ إلى التركز الواضح لدور المسنين فى عدد محدود نسبيا من المحافظات ، تشير بيانات الجدول رقم ٣ إلى التركز الواضح للدور فى أقسام محدودة داخل المدينة عاصمة كل محافظة .

الجدول رقم ٣

توزيع الدور فى داخل المدن الكبرى

المدينة	القسم	العدد
القاهرة	مصر الجديدة	٥
	شبرا	٥
	السيدة زينب	٤
	النزهة	٤
	الظاهر	٣
	حمامات القبة	٢
	مدينة نصر	٢
	المعادى	١
	حلوان	٢
	روض الفرج	١
	العباسية	١
	المطرية	١
	الوايلى	١
	إجمالى	٣٣
الجيزة	الدقى	٤
	الهرم	١
	إمبابة	٢
	العجوزة	١
	إجمالى	٨
الاسكندرية	شرق الاسكندرية	٥
	باب شرق	٢
	محرم بك	٢
	المنتزة	٢
	العطارين	١
	غرب الاسكندرية	١
	غ . م .	١
	إجمالى	١٤

فبالنسبة لمدينة القاهرة ، يقع أكثر من نصف مجموع الدور فيها (١٨ دارا ، بنسبة ٥٤٫٦٪) فى أربعة أقسام : خمس دور فى كل من قسمى شبرا ومصر الجديدة ، وأربع فى كل من قسمى السيدة زينب والنزهة .

وحال مدينة الجيزة هو حال القاهرة نفسه . إذ يوجد فى قسم الدقى وحده أربع دور (من إجمالى ٨ دور فى محافظة الجيزة) ، واثنتان فى قسم الهرم .

ولا يختلف الأمر كثيرا فى محافظة الاسكندرية . إذ يوجد فى قسم شرق وحده خمس دور (من مجموع ١٤ دارا فى المحافظة كلها) .

وفى محافظة الغربية يوجد أربع دور فى عاصمتها طنطا ، فى قسم أول من المدينة (والدار الخامسة فى مدينة المحلة الكبرى) .

ويعنى تركز النسبة الأكبر من دور المسنين فى عدد محدود من المحافظات ، وعدم وجود دور إطلاقا فى عدد من المحافظات ، عدم توافر هذه الخدمة المهمة لبعض من هم فى حاجة ملحة إليها . أما تركز الدور فى أقسام محدودة داخل عاصمة كل محافظة ، فإنه يعنى حرمان السكان خارج العاصمة منها . وبالنسبة لسكان العاصمة ، فإن تركز دور المسنين فى أقسام محدودة فيها لا يمنع من إفادتهم من خدماتها إلا فى حالات قليلة .

ويهم أن نشير هنا إلى أن بعض دور المسنين تعطى الأولوية لنزول كبار السن من القسم نفسه الذى توجد به الدار ، أو قسم قريب منه . وذلك حتى يكون من السهل الاتصال بأهل النزيل أو اتصال أهله بالدار وبه .

الجهات صاحبة المبادرة فى إنشاء الدور ، و هويتها

تشير نتائج المسح إلى أن الآغلبية العظمى من دور المسنين هى دور أهلية ، سواء كانت معانة أو غير معانة .

هناك ١٣ دارا ، بنسبة ١٥٫٩٪ من إجمالى الدور ، "حكومية مسندة" ، بمعنى أن الدولة قامت بإنشائها ، ثم أسندت إدارتها إلى جهات أهلية . أما الدور الأهلية المعانة فهى ٢٠ دارا ، بنسبة ٢٤٫٤٪ . وهى تتلقى إعانات من جهات

مختلفة ، مثل وزارة الشئون الاجتماعية ، وبعض الجمعيات والجاليات و "اهل الخير" . وفوق خمسى إجمالى الدور أقيم بالجهود الذاتية ، أى لم يتلق من أنشأوه دعما ولا إعانات من أية جهة .

وتتمثل أشكال الدعم الذى تحصل عليه دور المسنين فى : الإعانات المالية ، والتجهيزات ، والدعم بعاملين . فمثلا ، هناك ١٥ دارا ، بنسبة ٣ر١٨٪ من الدور ، تتلقى دعما ماليا من وزارة الشئون الاجتماعية أو جمعيات خيرية "وأهل الخير"، و ١٤ دارا ، بنسبة ١ر١٧٪ ، تحصل على أكثر من شكل من أشكال الدعم ، أى تجمع بين التبرعات العينية والتجهيزات ، أو بين الدعم المالى والإمداد بالعاملين . وتحصل داران فقط على تجهيزات .

وهذا يشير إلى أهمية الدور الذى يلعبه القطاع الأهلى فى الرعاية المؤسسية لكبار السن .

وإذا انتقلنا إلى هوية الجهة صاحبة المبادرة فى إنشاء الدور ، نجد أن أغلبها يستند إلى اعتبارات دينية أو طائفية . ويتضح من بيانات الجدول رقم ٤ أن ٣٠ دارا ، بنسبة ٦ر٣٦٪ من إجمالى الدور، تتبع جمعيات مسيحية أو جهات أجنبية (أوربية غربية) وهناك ٢٦ دارا ، بنسبة ٧ر٣١٪ ، تتبع جمعيات إسلامية . أى إن أكثر من ثلثى الدور يتبع جمعيات تقوم على أساس دينى . وتوجد ١٠ دور ، تمثل ٢ر١٢٪ من إجمالى الدور ، لا تتبع جهات دينية ، وإنما تتبع جمعيات أهلية عامة وجمعيات خيرية ، مثل جمعية الهلال الأحمر ، والجمعية النسائية لتحسين الصحة ، وغيرهما . ولم تتضح الجهة التى تتبعها الدار فى ١٦ حالة ، بنسبة ٥ر١٩٪ من إجمالى الدور .

الجدول رقم ٤

هوية الجهة التى تتبعها دور المسنين

الجهة التى تتبعها الدار	التكرار	النسبة ٪
جمعية مسيحية أو جهة أجنبية (اوربية غربية)	٣٠	٦ر٣٦
جمعية إسلاميـــــة	٢٦	٧ر٣١
أخـــرى	١٠	٢ر١٢
غير مبين	١٦	٥ر١٩
الإجمالى	٨٢	ــر١٠٠

مساحة مقار دور المسنين وطبيعة مبانيها

بالنسبة لمساحة مقر الدار ، تشير نتائج المسح إلى أن عددا غير صغير من دور المسنين تقع فى الفئات الدنيا للمساحة . ومن بيانات الجدول رقم ٥ ، نجد أن ٢٥ دارا ، بنسبة ٥ر٣٠٪ من إجمالى عدد الدور ، لا تزيد مساحة كل منها على ٤٠٠ متر مربع ، و١٧ دارا ، بنسبة ٧ر٢٠٪ ، تتراوح مساحة كل منها بين ٤٠١ مترا حتى ١٠٠٠ متر . أما المساحات "الكبيرة" ، التى تزيد على ٢٠٠٠ متر ، فهى لا تتوافر إلا فى ١١ دارا ، بنسبة ٤ر١٣٪ .

الجدول رقم ٥

توزيع دور المسنين حسب مساحة المقر

مساحة مقر الدار	عدد الدور	النسبة
حتى ٢٠٠ متر	١٣	٩ر١٥
٢٠١ – ٤٠٠	١٢	٦ر١٤
٤٠١ – ٦٠٠	٨	٨ر٩
٦٠١ – ٨٠٠	٥	١ر٦
٨٠١ – ١٠٠٠	٤	٩ر٤
١٠٠١ – ١٥٠٠	–	–
١٥٠١ – ٢٠٠٠	٤	٩ر٤
أكثر من ٢٠٠٠ متر	١١	٤ر١٣
غير مبين	٢٥	٥ر٣٠
الإجمالى	٨٢	ــر١٠٠

وإذا انتقلنا من المساحة إلى طبيعة بناء مقار دور المسنين ، يتضح أن ٥١ دارا ، بنسبة ٦٢ر٢٪ من إجمالى الدور ، توجد فى مبنى مستقل ، فى حين أن ١٥ دارا ، بنسبة ١٨ر٣٪ ، تشغل كل منها إما شقة أو عددا من الشقق فى عمارة ، أو عددا من الأدوار معا ، أو تكون الدار عبارة عن مبنى ملحق بمستشفى (مثل الدار الملحقة بالمستشفى اليونانى بالقاهرة) .

وفيما يتعلق بملكية مقار الدور ، نجد أن مقار ٥٧ دارا ، بنسبة ٦٩ر٥٪ ، ملك للجهة التابعة لها ، فى حين أن مقار ٩ دور ، بنسبة –ر١١٪ ، مستأجرة .

الجدول رقم ٦

توزيع الدور حسب السعة والإشغال

الفئات	حسب السعة		حسب الإشغال	
	عدد الدور	٪	عدد الدور	٪
أقل من ١٠	١	١ر٢	١٤	١٧ر١
١٠ – ١٩	١٠	١٢ر٢	٢٠	٢٤ر٤
٢٠ – ٢٩	٢٦	٣١ر٧	١٩	٢٣ر٢
٣٠ – ٣٩	١١	١٣ر٤	٨	٩ر٨
٤٠ – ٤٩	١٠	١٢ر٢	٥	٦ر١
٥٠ – ٥٩	٦	٧ر٣	٣	٣ر٧
٦٠ – ٦٩	٤	٤ر٩	٦	٧ر٣
٧٠ – ٧٩	٤	٤ر٩	–	–
٨٠ – ٨٩	٢	٢ر٤	٤	٤ر٩
٩٠ – ٩٩	١	١ر٢	١	١ر٢
١٠٠ +	٦	٧ر٣	١	١ر٢
غ٠م٠	١	١ر٢	١	١ر٢
الإجمالى	٨٢	٩٩ر٩	٨٢	١٠٠ر١

الجدول رقم ٧

توزيع الدورحسب السعة ونسبة الإشغال على مناطق مصر المختلفة

الجهة	سعة الدار ١		الإشغال ٢		نسبة الإشغال
	عدد الأسرة	٪ للجمهورية	عددالنزلاء	٪ للجمهورية	٢ : ١
إجمالى الجمهورية	٣٣٥٦		٢٣٣٩		٦٩ر٧
القاهرة الكبرى	١٧٩٤	٥٣ر٥	١٣٢٨	٥٦ر٨	٧٤ر-
الاسكندريـــــة	٨٧١	٢٦ر-	٦٤٣	٢٧ر٥	٧٣ر٨
الوجه البحـــرى بدون الاسكندرية	٥٠٦	١٥ر١	٢٩٤	١٢ر٦	٥٨ر١
الوجه القبلى بدون الجيزة	١٨٥	٥ر٥	٧٤	٣ر٢	٤٠ر-
		١٠٠ر١		١٠٠ر١	

تنطوى مادة الجدولين رقمى ٦ و ٧ ، بتوزيع دور المسنين حسب السعة والإشغال الفعلى ، على بعض الدلالات البالغة الأهمية .

فإذا قلنا إن الدار :

- تكون "صغيرة" إذا كانت ذات سعة أقل من خمسين سريرا .
- وتكون "متوسطة" إذا كانت سعتها من خمسين إلى أقل من مائة سرير .
- وتكون "كبيرة" إذا كانت سعتها مائة سرير على الأقل .

يكون توزيع الدور حسب السعة هو كما يلى :

- ٧٢٪ من الدور فى فئة "صغيرة" ، وحوالى نصفها من الدور الصغيرة جدا - ذات سعة أقل من ثلاثين سريرا .
- ما يزيد قليلا على خمس الدور (٧ر٢٠٪ من المجموع) فى فئة "متوسطة" .
- ست دور (٣ر٧٪ من المجموع) فى فئة "كبيرة" .

اما توزيع الدور حسب الإشغال الفعلى - عدد النزلاء من كبار السن - فهو كالآتى :

- أكثر من أربعة أخماس الدور (٥ر٨٠٪ من مجموعها) فى فئة "صغيرة" .

والنسبة الغالبة منها فى فئة "صغيرة" جدا (أقل من ٣٠ نزيلا) .

- أقل من الخمس (٣ر١٨٪) فى فئة "متوسطة" .
- دار واحدة فى فئة "كبيرة" .

وبعض الدور تكاد تكون خالية :

- فهناك دار بها نزيل واحد (وسعتها عشرون سريرا) .
- وأخرى بها نزيلان (وسعتها عشرون سريرا) .
- وداران بكل منهما ٣ نزلاء (وسعة كل عشرون سريرا) .
- ودار بها أربعة نزلاء (وسعتها خمسون سريرا) .

وخلافا لما كان يتصور ، لا يبدو فى الظاهر أن هناك نقصا فى خدمة دور المسنين . ففى حين أن السعة الإجمالية لكل دور المسنين فى مصر (٨٢ دارا حتى الآن) لا تتجاوز ٣٣٥٦ سريرا - مكانا - ، أى ما يوازى أقل بكثير من ١ فى الألف من مجموع كبار السن فى بلادنا الآن (وعددهم حوالى ٢ر٤ مليون) ، فإن الإشغال الفعلى هو ٢٣٣٩ ، أى بنسبة أقل من ٧٠٪ .

- ونسبة الإشغال فى القاهرة الكبرى (وفيها أكثر من نصف مجموع الدور) هى ٧٤٪ .
- وفى الأسكندرية (وفيها ١ر١٧٪ من إجمالى الدور) هى أقل قليلا من ٧٤٪ .
- اما محافظات الوجه البحرى بدون الأسكندرية (وفيها أكثر قليلا من ١٥٪ من الدور) فنسبة الإشغال فيها هى ١ر٥٨٪ .
- وفى محافظات الوجه القبلى بدون الجيزة ٥ر٥٪ من جملة دور المسنين ، ونسبة الإشغال فيها تقف عند ٤٠٪ فقط .

وهذا يعنى أن المتوافر من خدمة دور المسنين أكبر بكثير من الطلب عليه .
والفرق أوسع فى محافظات الوجه القبلى منه فى أية منطقة أخرى فى مصر .

ولكن إذا كان هذا التعميم سليما بالنسبة للمحافظات والمدن التى توجد بها دور للمسنين ، فإنه ليس صحيحا بالنسبة لمصر بعامة . وذلك لأن عدم وجود دور للمسنين فى بعض المحافظات ، والأغلبية الساحقة من المدن غير العواصم ، يعنى عدم توافر خدمة دور المسنين فى مناطق ومدن قد يكون فيها حاجة إلى مثل هذه الخدمة .

وفى تقديرنا أن رفع مستوى ما تقدمه – وما يلزم أن تقدمه – الدور من خدمات ، والإعلام السليم لهدة الخدمة الفائقة الحيوية ، يمكن أن يساعدا فى توسيع دائرة الإفادة منها . وعندها سيكون الطلب أكثر من العرض .

الجدول رقم ٨

المساحة من الدار لكل نزيل

المساحة من الدار (مترمربع لكل نزيل)	عدد الدور	النسبة ٪
حتى ١٠ أمتار	١٣	١٥ر٩
١١ – ٢٠	٢٧	٣٢ر٩
٢١ – ٣٠	٣	٣ر٧
٣١ – ٤٠	٢	٢ر٤
٤١ – ٥٠	–	–
٥١ – ٦٠	٥	٦ر١
٦١ – ١٠٠	٣	٣ر٧
أكثر من مائة متر	٤	٤ر٩
غير مبين	٢٥	٣٠ر٥
الإجمالى	٨٢	١٠٠ر١

وتشير بيانات الجدول ٨ إلى أن حوالى ٤٠ دارا ، بنسبة ٤٨ر٨٪ من إجمالى عدد الدور ، لا يتجاوز متوسط المساحة المتاحة لكل نزيل (إجمالى مساحة الدار : مجموع النزلاء) عشرين مترا . وفى ٥ دور ، بنسبة ٦ر١٪ ، تتراوح المساحة بين ٢١ مترا و٥٠ مترا لكل نزيل . وتتزايد هذه المساحة لتتراوح

بين ٥١ مترا و١٠٠ متر فى ٨ حالات ، بنسبة ٨ر٩٪ . ولا يوجد إلا ٤ دور فقط ، بنسبة ٩ر٤٪ ، توفر أكثر من مائة متر مربع لكل نزيل .

وهذا يعنى أن النسبة الكبرى من دور المسنين لا توفر لنزلائها إلا مساحة صغيرة ، لا تتعدى ٢٠ مترا مربعا ، للبنية الأساسية ومرافق الخدمات وأوجه النشاط المختلفة . وهو مما يشير إلى ضعف الإمكانيات التى تتوافر فيها ، ونقص ما يمكن أن تقدمه من خدمات بالتالى .

مشتملات مقار الدور

ننتقل إلى الحديث عن مشتملات المبنى ، التى تتضمن غرف النوم ، وغرف النشاط ، ودورات المياة ، والحمامات ، والمكتبة ، والفناء ، والحديقة ، وغيرها .

الجدول رقم ٩

متوسط عدد النزلاء لكل غرفة نوم

غرفة نوم لكل نزيل	عدد الدور	النسبة ٪
غرفة لكل نزيل واحد	١٨	-ر٢٢
عرفة لكل نزيلين	١٩	٢ر٢٣
غرفة لكل ٣ نزلاء	١٥	٣ر١٨
غرفة لكل ٤ نزلاء	٤	٩ر٤
غرفة لكل ٥ نزلاء	٤	٩ر٤
غرفة لكل ٦ نزلاء	١	٢ر١
غرفة لكل ٧ نزلاء	١	٢ر١
غرفة لأكثر من ١٠ نزلاء	٢	٤ر٢
غير مبين	١٨	-ر٢٢
الإجمالى	٨٢	١ر١٠٠

يختار بعض النزلاء بإرادتهم الإقامة المشتركة فى غرفة النوم أحيانا . ولا يكون ذلك لدواعى الاقتصاد فى التكاليف فقط ، وإنما قد يدفع إليه :

- وجودالزوج والزوجة فى الدار .

- وجو الأب أو الأم ، والابن أو الابنة ، أو من إليهما ، كمرافق .
- حاجة المسن إلى من يؤنسه ويخفف عنه قسوة الوحدة ، أو من يعاونه فى قضاء مطالب الحياة اليومية .

وتشير نتائج المسح إلى أن ١٩ دارا ، بنسبة ٢٨ر٨٪ ، لا تزيد عدد غرف النوم بها عن ١٠ غرف ، و٢٢ دارا ، بنسبة ٣٣ر٣٪ ، بها من ١١ غرفة نوم إلى ٢٠ غرفة ، أما الدور التى تزيد عدد غرف النوم بها عن ٨٠ غرفة ، فهى ٤ دور ، بنسبة ٦ر١٪ .

ويتضح من بيانات الجدول رقم ٩ ، أن ١٨ دارا للمسنين ، بنسبة ٢٢ر-٪ ، يوجد بها غرفة نوم لكل نزيل . وفى ١٩ دارا ، بنسبة ٢٣ر٢٪ ، يوجد غرفة لكل نزيلين . أى أن أقل قليلا من ٥٠٪ من الدور يحاول أن يحافظ على جو "الخصوصية" للمسنين ، وأن يوفر لهم إقامة مريحة . وتوفر ١٥ دارا ، بنسبة ١٨ر٣٪ ، غرفة لكل ٣ نزلاء . ثم يبدأ عدد النزلاء للغرفة الواحدة فى التزايد ، فيوجد ٤ نزلاء لكل غرفة فى ٤ دور ، و ٥ نزلاء فى كل غرفة فى ٤ دور أيضا . وتوجد داران يخصص فى كل منهما غرفة لكل ٦ أو ٧ نزلاء ، وداران بالغرفة فيهما أكثر من ١٠ نزلاء .

الجدول ١٠

غرف النشاط فى دور المنسين

غرف النشاط	عدد الدور	النسبة ٪
غرفة واحدة	٢٢	٢٦ر٨
غرفتان	١١	١٣ر٤
٣ غرف	٥	٦ر١
٤ غرف	١	١ر٢
٥ – ٨ غرف	٣	٣ر٧
لا يوجد	٢٣	٢٨ر-
غير مبين	١٧	٢٠ر٧
الإجمالى	٨٢	٩٩ر٩

وتدلنا بيانات الجدول ١٠ على أنه فى أكثر من ربع عدد الدور لا يوجد غرفة نشاط . فهى لا توجد فى ٢٣ دارا ، بنسبة ٢٨٪ . وتوجد غرفة نشاط واحدة فى أكثر قليلا من ربع عدد الدور ، فى ٢٢ دارا ، بنسبة ٢٦ر٨٪ . وفى ١١ دارا ، بنسبة ١٣ر٤٪ ، يوجد غرفتان للنشاط . وكلما زاد عدد غرف النشاط ، انخفضت التكرارات المقابلة لها .

وبالنسبة لعدد غرف النشاط وعدد المسنين الذين تخدمهم كل غرفة ، نجد ما يلى :

- ١٠ دور ، بنسبة ١٢ر٢٪ من اجمالى الدور ، تخدم غرفة النشاط بها من فرد إلى ١٠ أفراد .
- ١٨ دارا ، بنسبة ٢٢٪ ، تخدم كل غرفة نشاط من ١١ إلى ٢٠ فردا .
- ٥ دور ، بنسبة ٦ر١٪ ، تخدم كل غرفة نشاط من ٢١ إلى ٣٠ فردا .
- ٥ دور ، بنسبة ٦ر١٪ ، تخدم غرفة النشاط من ٣١ إلى ٥٠ شخصا .
- ٤ دور ، بنسبة ٤ر٩٪ ، تخدم غرفة النشاط من ٥١ إلى ١٠٠ شخص .

ومن ضمن مشتملات المبنى أيضا دورات المياه . ويفضل أن نحسب متوسط العدد الذى تخدمه كل دورة مياه في الدار . وتشير بيانات الجدول ١١ إلى أن هناك :

- ٣٥ دارا ، بنسبة ٤٢ر٧٪ ، تخدم دورة المياه فيها من نزيل واحد حتى ٥ نزلاء .
- ١٨ دارا ، بنسبة ٢٢٪ ، تتراوح عدد النزلاء/دورة مياه من ٦ إلى ١٠ نزلاء .
- ٧ دور ، بنسبة ٨ر٥٪ ، تخدم دور المياه فيها من ١١ إلى ٢٠ نزيلا .
- وداران تخدم دورة المياه فيهما من ٢١ إلى ٤٠ نزيلا .
- وداران تخدم كل دورة مياه أكثر من ٤٠ نزيلا .

وما ينطبق على دورات المياه ينطبق على الحمامات أيضا .

الجدول ١١

متوسط عدد النزلاء لكل دورة مياه

دورة مياه لكل نزيل	عدد الدور	النسبة ٪
من نزيل إلى ٥ نزلاء	٣٥	٤٢٫٧
٦ - ١٠	١٨	٢٢٫-
١١ - ١٥	٦	٧٫٣
١٦ - ٢٠	١	١٫٢
٢١ - ٤٠	٢	٢٫٤
أكثر من ٤٠ نزيلا	٢	٢٫٤
غير مبين	١٨	٢٢٫-
الإجمالى	٨٢	١٠٠٫-

الجدول ١٢

متوسط عدد النزلاء لكل حمام

عدد النزلاء عدد الحمامات (حمام لكل نزيل)	عدد الدور	النسبة ٪
من نزيل إلى ٥ نزلاء	٣٠	٣٦٫٦
٦ - ١٠	٢٢	٢٦٫٨
١١ - ١٥	٥	٦٫١
١٦ - ٢٠	٢	٢٫٤
٢١ - ٤٠	٤	٤٫٩
أكثر من ٤٠ نزيلا	١	١٫٢
غير مبين	١٨	٢٢٫-
الإجمالى	٨٢	١٠٠٫-

تشير بيانات الجدول ١١ إلى أن هناك :

- ٣٠ دارا ، بنسبة ٣٦٫٦٪ ، يخدم كل حمام بها من نزيل حتى ٥ نزلاء .
- ٢٢ دارا ، بنسبة ٢٦٫٨٪ ، يخدم كل حمام من ٦ إلى ١٠ نزلاء .
- ٧ دور ، بنسبة ٨٫٥٪ ، يخدم الحمام فيها من ١١ إلى ٢٠ نزيلا .

- ٤ دور ، بنسبة ٩ر٤٪ ، يخدم الحمام فيها من ٢١ إلى ٤٠ نزيلا .
- وهناك دار واحدة يخدم كل حمام بها أكثر من ٤٠ نزيلا .

وبالاضافة إلى ما سبق توجد مشتملات أخرى للدور ، منها :

- المكتبة . وهى توجد فى ٤٧ دارا ، بنسبة ٣ر٥٧٪ ، وذلك بالنسب التالية : مكتبة واحدة فى ٤٤ دارا ، وهناك داران بكل مكتبتان ، ودار واحدة بها ٣ مكتبات . ولا توجد مكتبة فى ١٨ دارا ، بنسبة ٢٢٪ . وحالة واحدة فى فئة "غير مبين" .
- النادى . ويوجد فى ٤٠ دارا ، بنسبة ٨ر٤٨٪ ، فى حين لا يوجد فى ٢٥ حالة ، بنسبة ٥ر٣٠٪ .
- الفناء . ويوجد فى ٣٦ دارا ، بنسبة ٩ر٤٣٪ ، فناء واحد ، وفى ٥ دور، يوجد أكثر من فناء . وهناك ٢٤ دارا ، بنسبة ٣ر٢٩٪ ، لا يوجد بها فناء .
- الحديقة . وتوجد فى ٣٦ دارا ، بنسبة ٩ر٤٣٪ ، ولا توجد فى ٢٩ دارا ، بنسبة ٤ر٣٥٪ .

وتوجد مشتملات أخرى فى عدد كبير من الدور ، منها مطعم ، وصالة اجتماعات ، وحجرات للمشرفين ، ومغسلة ، وجامع ، و كنيسة ، "وروف جاردن" ، ومخازن ، وعيادات طبية ، وغيرها .

شروط الالتحاق بدور المسنين

تدخل فى شروط الالتحاق بدور المسنين مجموعة من العناصر ، منها : حالة النزيل ، وسنه ، ومحل إقامة الأهل ، وغيرها .

بالنسبة لحالة النزيل ، تشير نتائج المسح إلى :

- أن ٦٩ دارا ، بنسبة ١ر٨٤٪ من إجمالى دور المسنين ، تفضل أن يكون

المسن قادرا على خدمة نفسه .

- وهناك ٧ دور ، بنسبة ٥ر٨٪ ، تقتصر على قبول النزلاء غير القادرين على خدمة أنفسهم .
- فى حين تقبل ٦ دور ، بنسبة ٣ر٧٪ ، القادرين وغير القادرين .

وبالنسبة لنوع النزلاء ، تشير بيانات المسح إلى أن :

- ٥٥ دارا ، بنسبة ١ر٦٧٪ من الدور ، تقبل النزلاء من الجنسين ، أى أنها "مشتركة" .
- ١٩ دارا ، بنسبة ٢ر٢٣٪ ، تقبل النزلاء من النساء فقط . وهى نسبة أكبر بكثير من نسبة الدور التى تقبل النزلاء من الرجال فقط ، والتى تبلغ ٧ دور ، بنسبة ٦ر٧٪ . (والبيان غير متاح عن دار واحدة) .

الجدول ١٣

شروط الالتحاق بدور المسنين : العمر

العمـــر	عدد الدور	النسبة
أقل من ستين عاما	٨	٨ر٩
ستين عاما فأكثر	٤٤	٧ر٥٣
لا يوجد سن محددة	٩	ـر١١
غير مبين	٢١	٦ر٢٥
الإجمالى	٨٢	١ر١٠٠

أما بالنسبة للشروط التى تتعلق بالعمر ، فمن المعروف أن معظم دور المسنين تقبل النزلاء فى أعمار ستين عاما فأكثر . وهو ما أكدته نتائج المسح . ويظهر من بيانات الجدول ١٣ أن :

- ٤٤ دارا ، بنسبة ٧ر٥٣٪ من الدور ، تقبل النزلاء الذين يبلغون من العمر ستين عاما فأكثر .
- وتقبل ٨ دور ، بنسبة ٨ر٩٪ ، النزلاء أقل من ستين عاما .

- وهناك ٩ دور ، بنسبة -ر١١٪ ، تجمع بين النظامين . فهى قد تقبل النزلاء البالغين أكثر من الستين للرجال ، وأقل من الستين للنساء ، أو تقبل ذلك فى حالات معينة ، أى وفقا لشروط خاصة .

وتقبل بعض الدور الأشخاص صغار السن حين يكون الشخص صغير السن :

- زوجا أو زوجة لنزيل .
- مرافقا لنزيل .
- شريدا بغير سكن ولا يقوى على تدبير سكن .

ومن الشروط الأخرى التى تضعها دور المسنين لمن يلتحق بها شرط الديانة . ومن بيانات المسح ، نجد أن نسبة كبيرة من دور المسنين تميل إلى قبول أعضائها بغض النظر عن الديانة . فنجد ٣٠ دارا ، بنسبة ٦ر٣٦٪ تقبل الأعضاء سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ، فى حين تقبل ٢١ دارا ، بنسبة ٦ر٢٥٪ ، غير المسلمين فقط . وتقبل ١٥ دارا ، بنسبة ٣ر١٨٪ ، النزلاء المسلمين فقط .

ويتوافق ذلك مع هوية الجهة التى تتبعها دور المسنين . حيث أشرنا فيما سبق (الجدول ٤) إلى أن هناك ٣٠ دارا ، بنسبة ٦ر٣٦٪ ، تتبع جهات مسيحية . وقد تفضل هذه الدور قبول غير المسلمين فقط ، حيث إنها تقوم على أساس دينى .

وهنال ٢٦ دارا ، بنسبة ٧ر٣١٪ ، تتبع جهات إسلامية . وقد تفضل بعض هذه الدور قبول النزلاء من المسلمين فقط .

ونظن أن هناك "عامل انتخاب" فى هذا المجال . فقد يفضل المسلم الذى يملك حرية الاختيار وتكلفته أن ينزل فى دار للمسلمين ، كما يفضل المسيحى فى مثل ظروفه النزول فى دار تتبع جمعية مسيحية . أما من لا يملكون حرية

الاختيار أو ليس فى مقدروهم تحمل التكلفة ، فلا يبقى لأمثالهم سوى قبول المتاح .

الجدول ١٤

شروط الالتحاق بدور المسنين - الجنسية

الجنسية	عدد الدور	النسبة
مصرى	٤٤	٧ر٥٣
غير مصرى	٢	٤ر٢
بدون تمييز	١٧	٧ر٢٠
غير مبين	١٩	٢ر٢٣
الإجمالى	٨٢	-ر١٠٠

وفيما يتعلق بالجنسية ، كشرط للالتحاق بدور المسنين ، ولأن معظم دور المسنين الموجودة حاليا هى دور مصرية ، فمن الطبيعى أن تكون نسبة الدور التى تقبل المصريين فقط عالية . ومن بيانات الجدول ١٤ نجد أن :

- ٤٤ دارا ، بنسبة ٧ر٥٣٪ ، تقبل نزلاء مصريين فقط .
- ويوجد داران تقبلان غير المصريين فقط .
- ١٧ دارا ، بنسبة ٧ر٢٠٪ ، تقبل النزلاء من المصريين وغير المصريين .
- ١٩ دارا ، بنسبة ، ٢ر٢٣٪ ، فى فئة غير مبين .

وبالنسبة لمحل الإقامة ، تشير بيانات المسح إلى أن ٣٧ دارا ، بنسبة ١ر٤٥٪ ، أى أقل من نصف عدد الدور ، لا تضع شروطا تتعلق بمحل الإقامة ، سواء كان المقصود أن يكون النزيل من نفس المحافظة التى يوجد بها الدار ، أو يتبع نفس القسم ، أو من سكان نفس الحى فى المدينة . فى حين نجد أن ٢٥ دارا ، بنسبة ٥ر٣٠٪ ، تضع شروطا خاصة بالإقامة .

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود لائحة تنظيمية فى غالبية الدور ، حيث تتوافر فى ٦٣ دارا ، بنسبة ٨ر٧٦٪ ، ولا توجد فى ٣ دور للمسنين . وتوجد

ملفات للنزلاء فى أغلب الدور التى شملتها الدراسة .

الجهاز الوظيفى فى دور المسنين

المسنون من الفئات السكانية التى تحتاج إلى رعاية متخصصة . وهذايعنى أنه لابد أن يتوافر فى دور المسنين أخصائيون من تخصصات مختلفة ، لتقديم الرعاية والخدمات الصحية العضوية والنفسية والاجتماعية اللازمة . هذا فضلا عن ضرورة توافر كوادر فى بعض التخصصات الإدارية ، مثل المدير والمشرفين ، وبعض الوظائف المعاونة .

الجدول ١٥

الجهاز الوظيفى فى دور المسنين

الوظيفة	متوافرة						المؤهل			
	كل الوقت		بعض الوقت		لا يوجد		متوسط		عالى	
	عدد الدور	النسبة	عدد الدور	النسبة	عدد الدور	النسبة	عدد الدور	النسبة	عدد الدور	النسبة
المدير	٥٠	٦١ر-	١٢	١٤ر٦	٤	٤ر٩	٧	٨ر٥	٥٥	٦٧ر١
طبيب عضوى	١٥	١٨ر٣	٥٠	٦١ر-	١	١ر٢	–	–	٦٥	٧٩ر٣
طبيب نفسى	٧	٨ر٥	١١	١٣ر٤	٤٨	٥٨ر٥	–	–	١٨	٢٢ر-
اخصائى اجتماعى	٢٨	٣٤ر١	١٦	١٩ر٥	٢٢	٢٦ر٨	٥	٦ر١	٣٩	٤٧ر٦
اخصائى آخر	٣	٣ر٧	١	١ر٢	٦٢	٧٥ر٦	١	١ر٢	٣	٣ر٧
مشرف	٤٩	٥٩ر٨	٧	٨ر٥	١٠	١٢ر٢	٤٧	٥٧ر٣	٩	١١ر-
ممرضة	٢٩	٣٥ر٤	٦	٧ر٣	٣١	٣٧ر٨	٣٤	٤١ر٥	٣	١ر٢
طباخ	٥٧	٦٩ر٥	٦	٧ر٣	٣	٣ر٧				
عامل	٥٥	٦٧ر١	٧	٨ر٥	٤	٤ر٩				
بواب	٤٧	٥٧ر٣	٤	٤ر٩	١٥	١٨ر٣				
أخرون	١٠	١٢ر٢	١٨	٢٢ر-	٣٨	٤٦ر٣				

* النسبة إلى إجمالى عدد الدور (٨٢) ، أى بما فيه الدور التى لم يشملها المسح الأول ، والتى عدت "غير مبين" ، ولم نوردها حتى لا يزدحم الجدول .

وإذا استعرضنا نتائج المسح فيما يتعلق بالجهاز الوظيفى فى دور المسنين ، نجد ، من بيانات الجدول ١٥ ، أن :

- هناك ٥٠ دارا ، بنسبة ٦١ر-٪ من إجمالى عدد الدور ، فيها مدير يعمل كل الوقت .

- وتكتفى ١٢ دارا ، بنسبة ٦ر١٤٪ ، بمدير يعمل بعض الوقت .
- وهناك ٤ دور ، بنسبة ٩ر٤٪ ، لا يوجد بها مدير .

وبالنسبة للمؤهل ، نجد أن ٥٥ مديرا ، بنسبة ١ر٦٧٪ من المديرين ، لديهم مؤهل عالى ، و٧ مديرين ، بنسبة ٥ر٨٪ ، مؤهلهم متوسط .

وبالنسبة للطبيب العضوى ، فإنه يوجد فى ٦٥ دارا، بنسبة ٣ر٧٩٪ . ولكنه غالبا ما يوجد لبعض الوقت فقط . وينطبق ذلك على ٥٠ دارا من دور المسنين ، بنسبة ٦١٪ . بينما يوجد كل الوقت فى ١٥ دارا ، بنسبة ٣ر١٨٪ فقط . ومن الطبيعى أن يكون الطبيب العضوى من خريجى كليات الطب . ولهذا فكل الأطباء من الحاصلين على مؤهل عال .

ويختلف الأمر بالنسبة للأخصائى النفسى ، فهو لا يوجد إلا فى ١٨ دارا فقط ، بنسبة ٢٢٪ ، وأغلبهم لبعض الوقت . فيوجد فى ١١ دارا ، بنسبة ٤ر١٣٪ لبعض الوقت ، وفى ٧ دور فقط ، بنسبة ٥ر٨٪ ، لكل الوقت . وبالنسبة للمؤهل ، فكل الأخصائيين النفسيين لديهم مؤهل عالى .

ومن بيانات الجدول ١٥ نلاحظ أن الاهتمام بوجود الأخصائى الاجتماعى يقع فى منطقة وسط بين الطبيب العضوى وأخصائى الطب النفسى . فيوجد أخصائى اجتماعى فى ٤٤ دارا ، بنسبة ٧ر٥٣٪ . وهو موجود فى ٢٨ دارا ، بنسبة ١ر٣٤٪ ، لكل الوقت ، وفى ١٦ دارا ، بنسبة ٥ر١٩٪ ، لبعض الوقت فقط . وبالنسبة للمؤهل ، نجد أنه فى ٣٩ حالة ، بنسبة ٦ر٤٧٪ ، ذو مؤهل عال ، وفى ٥ حالات فقط المؤهل متوسط .

وليس هناك اهتمام من قبل المسئولين عن دور المسنين بوجود أخصائيين آخرين ، إلا فى حالات قليلة جدا . ففى ٤ حالات ، بنسبة ٩ر٤٪ ، يوجد أخصائى علاج طبيعى ، أو أخصائى تغذية ، وغالبا ما يكون وجودهم فى الدار

كل الوقت .

وتمشيا مع اهتمام دور المسنين بتوفير الخدمة الصحية لنزلائها ، توفر بعض الدور حكيمة / ممرضة ، سواء لكل الوقت أو بعضه فقط . فنجد أن ٣٥ دارا للمسنين ، بنسبة ٤٢٫٧٪ من إجمالى الدور ، بها حكيمة أو ممرضة . فى ٢٩ دارا ، بنسبة ٣٥٫٤٪ ، توجد الممرضة كل الوقت ، وفى ٦ حالات ، بنسبة ٧٫٣٪ ، توجد لبعض الوقت . وبالنسبة للمؤهل ، ففى ٣٤ حالة ، بنسبة ٤١٫٥٪ ، لديها مؤهل ذات متوسط ، وحالة واحدة فقط المؤهل عالى .

وهناك "مشرف" فى ٥٦ دارا ، بنسبة ٦٨٫٣٪ . يوجد فى ٤٩ دارا ، بنسبة ٥٩٫٨٪ ، لكل الوقت ، وفى ٧ حالات ، بنسبة ٨٫٥٪ ، لبعض الوقت . وفى ٤٧ حالة ، بنسبة ٥٧٫٣٪ ، لديه مؤهل متوسط ، و ٩ حالات ، بنسبة ١١٪ ، مؤهله عالى .

أما عن الوظائف المعاونة ، مثل : الطباخ ، والعامل ، والبواب ، وغيرها ، فإن معظمها يوجد فى الدور لكل الوقت . وبالنسبة للمؤهلات ، نجد أن بعض أصحاب هذه الوظائف المعاونة ليس لديهم مؤهلات ، والقليل منهم يقرأ ويكتب .

ومن الوظائف الأخرى الموجودة فى دور المسنين : السكرتيرة ، والجناينى ، والسائق ، وأمناء المخازن ، والمحاسب ، وبعض الفنيين ، مثل النجار ، والسباك ، وغيرهما . وفى حالات أخرى ، مثل دور بعض الجمعيات المسيحية والأجنبية ، توجد "راهبات" متطوعات لخدمة الدار والنزلاء .

الخدمات التى تقدمها دور المسنين

تسعى دور المسنين إلى تحقيق أهدافها المختلفة فى خدمة نزلائها من خلال مجموعة من البرامج الصحية العضوية والنفسية ، والاجتماعية ، والثقافية ،

وغيرها ، تقدمها لنزلائها المنتفعين بخدماتها ، بما يكفل لهم الحياة الكريمة ، بالمستوى الذى يتناسب مع إمكانيات كل منها .

وتنظيما للعمل بدور المسنين ، وضمانا لتوفير أوجه الرعاية اللازمة لهم ، صدر القرار الوزارى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٨١ بتحديد المواصفات والمستويات العامة للخدمة فى دور إيواء المسنين على النحو التالى :

١ – إيجاد مكان مريح لإقامة المسنين يتلاءم مع أعمار النزلاء وحالتهم الصحية .

٢ – توفير برامج الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والمهنية للنزلاء .

٣ – شغل أوقات المسنين بما يعود عليهم بالنفع ، والاستفادة من خبراتهم وطاقاتهم ومهاراتهم فى أعمال مثمرة .

وتبين نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تنوعا فى الخدمات التى تقدمها الدور لنزلائها . وتشير بيانات الجدول ١٦ إلى أهم هذه الخدمات .

الخدمات الاجتماعية

تحرص دور المسنين على تيسير تبادل الزيارات بين النزلاء والأهل ، لتقوية علاقة المسنين بأسرهم ، وليشعر المسنون بالجو العائلى المحبب لديهم . ويتوقف ذلك بالطبع على الظروف الصحية للنزلاء ، التى قد تعوق ذلك أحيانا ، وعلى وجود أهل يحرصون على ذلك من جهة أخرى . وهناك دور تسمح بزيارات طلبة المدارس ، والجامعات ، ورعايا الجاليات الأجنبية ، وزيارات من الكنائس والجمعيات الأهلية ، للدور .

الرعاية الصحية

تهتم ٦٥ دارا ، بنسبة ٧٩٫٣٪ من الدور ، بإجراء فحص طبى أولى عند النزول بالدار . وتقدم ٦١ دارا ، بنسبة ٧٤٫٤٪ ، خدمة الفحص الدورى للنزلاء (يتوافر

طبيب فى عدد كبير من دور المسنين ، وغالبا ما يوجد كل الوقت) .

الجدول ١٦

الخدمات التى تقدمها دور المسنين

الخدمات	توجد		لا توجد	
	عدد الدور	النسبة	عدد الدور	النسبة
الرعاية الاجتماعية				
– زيارات من الأهل	٦٦	٨٠ر٥	–	–
– زيارات للأهل	٦٤	٧٨ر–	٢	٢ر٤
– أخرى	١٠	١٢ر٢	٥٦	٦٨ر٣
الرعاية الصحية				
– فحص طبى أول	٦٥	٧٩ر٣	١	١ر٢
– فحص طبى دورى	٦١	٧٤ر٤	٥	٦ر١
– صحة نفسية	١٩	٢٣ر٢	٤٧	٥٧ر٣
– أخرى	١٢	١٤ر٦	٥٤	٦٥ر٩
الخدمات الثقافية				
– ندوات ومحاضرات	٦١	٧٤ر٤	٥	٦ر١
– عروض سينمائية	٢٧	٣٢ر٩	٣٩	٤٧ر٦
– مكتبة	٤٥	٥٤ر٩	٢١	٢٥ر٦
– أخرى	٨	٩ر٨	٥٨	٧٠ر٧
الخدمات الترويحية				
– رحلات داخلية	٦٠	٧٣ر٢	٦	٧ر٣
– رحلات خارجية	٣٢	٣٩ر–	٣٤	٤١ر٥
– مصايف	٣٥	٤٢ر٧	٣١	٣٧ر٨
– أخرى	١٦	١٩ر٥	٥٠	٦١ر–
خدمات أخرى	٧	٨ر٥	٥٩	٧٢ر–

* النسبة إلى إجمالى عدد الدور (٨٢) أى بما فيه الدور التى لم يشملها المسح الأول ، والتى عدت "غير مبين" . ولم نوردها هنا حتى لا يزدحم الجدول .

وإذا كان اهتمام دور المسنين بالصحة العضوية للنزلاء واضحا ، فالأمر مختلف بالنسبة للصحة النفسية . إذ لا تهتم بها إلا ١٩ دارا فقط ، بنسبة ٢٣ر٢٪ . وهناك ١٢ دارا ، بنسبة ١٤ر٦٪ ، تقدم خدمات أخرى ، مثل خدمة

العلاج الطبيعى ، أو التمريض الدائم ، أو توفر عيادة أو مستشفى أو مستوصفا . وفى حالات أخرى، يتم تحويل الحالات الحرجة إلى المستشفيات .

الخدمات الثقافية

تقدم معظم دور المسنين خدمات ثقافية من نوع أو آخر لنزلائها . فتقام الندوات والمحاضرات فى ٦١ دارا ، بنسبة ٧٤٫٤٪ من إجمالى الدور ، وتوجد مكتبة فى ٤٥ دارا ، بنسبة ٥٤٫٩٪ . هذا بالإضافة إلى تقديم بعض العروض السينمائية فى ٢٧ دارا ، بنسبة ٣٢٫٩٪ . وتتوافر خدمات ثقافية أخرى ، مثل توفير الصحف والمجلات ، والتليفزيون والڤيديو .

الخدمات الترويحية

تهتم إدارات بعض دور المسنين بالجانب الترفيهى فى حياة المسن . إذ تنظم ٦٠ دارا ، بنسبة ٧٣٫٢٪ ، رحلات داخلية فى مصر . وتهتم ٣٥ دارا ، بنسبة ٤٢٫٧٪ ، بتوفير خدمة المصايف لنزلاء الدار . كما توجد رحلات إلى خارج مصر فى حالة ٣٢ دارا ، بنسبة ـر٣٩٪ . ونظن أن معظمها رحلات للحج والعمرة بالنسبة للمسلمين .

ولا تكتفى بعض الدور بذلك . فهناك خدمات أخرى ، مثل إقامة حفلات سمر ، والاحتفال بأعياد الميلاد ، وبعض المناسبات الأخرى . ويشارك فى هذه الحفلات أحيانا بعض شباب الجامعات والمكلفين بالخدمة العامة . وهناك دار للمسنين بالقاهرة تقدم اشتراكا بنادى النصر الرياضى لكل نزيل من نزلائها .

وتقدم بعض الدور خدمات أخرى ، مثل :

- تنظيم دورات تدريبية على الحرف والهوايات للنزلاء القادرين .
- توفير واعظ دينى .

- توفير سيارة للدار .
- تغطية نفقات الدفن للنزيل حين يتوفى .
- وغيرها .

الجدول ١٧

تكاليف النزول بدور المسنين

	عدد الدور	النسبة
مجانا	١٣	٩ر١٥
بمصاريف	٦٢	٦ر٧٥
بالإتفاق	٧	٦ر٨
الإجمالى	٨٢	ـر١٠٠

الجدول ١٨

تكاليف الاقامة

الفئة بالجنيه	عدد الدور	النسبة
أقل من ٥٠	٥	١ر٦
٥٠ –	٩	ـر١١
١٠٠ –	٤	٩ر٤
١٥٠ –	١٣	٩ر١٥
٢٠٠ –	٧	٥ر٨
٢٥٠ –	٩	ـر١١
٣٠٠ –	٤	٩ر٤
٣٥٠ –	٥	١ر٦
٤٠٠ –	٤	٩ر٤
٤٥٠ –	٢	٤ر٢
٥٠٠ –	١	٢ر١
٦٠٠ –	١	٢ر١
٧٠٠ –	–	–
٨٠٠ –	–	–
٩٠٠ –	–	–
١٠٠٠	١	–
ع ٠ م ٠	٤	٩ر٤
مجانا	١٣	٩ر١٥
الإجمالى	٨٢	١ر١٠٠

تكاليف الإقامة فى دور المسنين

تختلف دور المسنين فيما تتقاضاه ممن ينزلون بها من كبار السن نظير الإقامة والخدمات الأخرى (الجدولان ١٧ و ١٨) .

- فى ١٣ دارا ، بنسبة ٩ر١٥٪ من أجمالى الدور ، الإقامة مجانا .
- وفى ٦٢ دارا ، بنسبة ٦ر٧٥٪ ، الإقامة بمقابل .
- وفى ٧ دور ، بنسبة ٥ر٨٪ ، الإقامة بمقابل للقادر ، ومجانا لغير القادر .

وتحدد بعض الدور تكاليف الإقامة بمبلغ معين ، وتحدد بعض الدور فئات مختلفة حسب مستوى ما يقدم من خدمات (الإقامة ، والطعام ، والعلاج ، وغيرها) .

وتتوزع الدور حسب تكاليف الإقامة (بالجنيه المصرى شهريا) على النحو التالى (الجدول ١٨) .

أقل من ٥٠ جنيها : خمس دور ، بنسبة ١ر٦٪ من إجمالى الدور .

٥٠ – : تسع دور ، بنسبة –ر١١٪ .

١٠٠ – : أربع دور ، بنسبة ٩ر٤٪ .

١٥٠ – : ثلاث عشرة دارا ، بنسبة ٩ر١٥٪ .

٢٠٠ – : سبع دور ، بنسبة ٥ر٨٪ –

٢٥٠ – : تسع دور ، بنسبة –ر١١٪ .

٣٠٠ – : أربع دور ، بنسبة ٩ر٤٪ .

٣٥٠ – : خمس دور ، بنسبة ١ر٦٪ .

٤٠٠ – : أربع دور ، بنسبة ٩ر٤٪ .

٤٥٠ – : داران ، بنسبة ٤ر٢٪ .

٥٠٠ – : دار واحدة ، بنسبة ٢ر١٪ .

- ٦٠٠ - : دار واحدة ، بنسبة ٢ر١٪ .
- ١٠٠٠ + : دار واحدة ، بنسبة ٢ر١٪ .
- وهناك ٤ دور ، بنسبة ٩ر٤٪ ، فى فئة "غير مبين"
- وثلاث عشرة دارا ، بنسبة ٩ر١٥٪ ، تقدم خدماتها بدون مقابل .

وعلى الرغم من بدء ظهور الاستثمار الخاص فى مجال دور المسنين ، حيث توجد دار تقوم على أساس استثمارى ، تبلغ تكاليف الإقامة بها أكثر من ألف جنيه شهريا ، فإن حركة إنشاء دور المسنين وتشغيلها هى حركة خيرية فى الجانب الأكبر منها ، إذ تقدم خدماتها لمن يحتاجونها إما مجانا ، أو برسم إقامة رمزى، أو دون التكلفة الفعلية بكثير . بل إن بعض الدور تعطى نزلاءها من المعوزين ما يغطى المصاريف النثرية اليومية . وهى ، فى أغلب الحالات ، من الدور التى تتبع جمعيات دينية خيرية تتكفل برعاية كبار السن من الذين ليست لهم موارد مالية وليس هناك من يعولهم .

ومن ناحية أخرى ، يشكو بعض كبار السن فى بعض الدور من أنهم يتحملون أعباء إضافية ، فوق تكاليف الإقامة . إذ يضطرون إلى دفع إتاوات (بقشيش) لبعض العاملين فى المستويات الدنيا (الممرضة ، أو عامل النظافة ، أو التى تقدم الوجبات الغذائية ، ومن إليهم) والبعض - من القادرين طبعا - يدفع عن طيب خاطر ، إن لم يكن من باب فعل الخير فلضمان الحصول على ما يستحقه من خدمات . ولكن البعض لا يستطيع أن يدفع ، أو لا يجد معنى للخضوع للابتزاز . وهؤلاء الأخيرون هم الذين ترددت شكواهم فى الاستبار .

خاتمة

يمكن أن نخرج مما وفرته الدراسة الميدانية لواقع دور المسنين من بيانات بعدد من الاستخلاصات المهمة .

أولا : بدأ إنشاء دور المسنين فى مصر من أكثر من قرن . وكان ذلك بمبادرة أهلية . وسار لأكثر من ثلاثة أرباع القرن بمعدلات منخفضة للغاية . وفى الربع الأخير من القرن العشرين ، تسارع معدل إقامة الدور ، حتى لقد زاد ما أنشئ منها فى العقدين الأخيرين عما أنشئ فى العقود الثمانية السابقة . ومع هذا ، فمازال ما أنشىء من دور غير قادر على أن يستضيف أكثر من ١ فى الألف من إجمالى عدد كبار السن فى مصر (يبلغون الآن حوالى ٢ر٤ مليون) . وهذا يعنى أن هناك حاجة إلى قوة دفع كبيرة لحركة إنشاء دور المسنين . وإذا كان ما أنشىء حتى الآن لا يكفى الحاجة الفعلية الراهنة ، فإن العجز سيكون أكبر فى المستقبل ، بالنظر إلى أن هناك عوامل كثيرة تدعو إلى زيادة الاهتمام بالترتيبات المؤسسية لرعاية كبار السن (وفى مقدمتها الزيادة المضطردة لعدد ونسبة كبار السن ، وزيادة معدلات نمو قطاع الحضر ، ومشكلات الأسرة النووية ، وغيرها) . وإذا لم يكن الإقبال على الإقامة فى دور المسنين كبيرا حتى الآن ، فإنه لن يظل كذلك فى المستقبل ، بنمو الوعى وزيادة ضغط الظروف المحيطة .

ثانيا : من العلامات الطيبة مبادرة عدد متزايد من الجمعيات الأهلية الصغيرة بإنشاء دور مسنين . وهذامما يشير إلى أهمية الدور الذى يقوم به القطاع غير الحكومى - المنظمات الأهلية - فى هذا المجال . إلا أن ضعف إمكانات بعض المنظمات قد يؤدى إلى ألا يتوافر فيما ينشأ من دور الحد الكافى من الإمكانات التى توفر فرص حياة كريمة للنزلاء . ولهذا يلزم وضع ضوابط

ومعايير فنية لإقامة الدور وتشغيلها ، تشرف الدولة على الالتزام بها وتحاسب على الخروج عليها . ويحسن الاسترشاد فى هذا الصدد بما حققته دول سبقتنا فى هذا المجال .

ثالثا : يكمل الحاجة إلى التوسع فى إنشاء دور المسنين بمواصفات مقبولة ، ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافى السليم والعادل لها . فثمة حتى الآن ميل نحو إقامة دور المسنين فى عدد محدود من المحافظات الكبيرة ، وفى عواصمها بصفة خاصة ، وفى بعض الأقسام على وجه الخصوص . ويلزم أن توزع دور المسنين بحيث تكون متاحة لكل من يحتاج إليها بقدر الإمكان . ويهم هنا أن نشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف تسير فى اتجاه خلق طلب على دور المسنين بالنسبة لبعض كبار السن ، وبخاصة من المسنين الذين ليس لهم عائل .

ويحسن أن يتم توزيع دور المسنين فى ضوء نتائج دراسة لاحتياجات المناطق المختلفة فى مصر منها ، وعلى أساس خطة عمل يجرى فيها التنسيق بين الدور والإمكانات الحكومية والأهلية .

رابعا : بعض دور المسنين هو مجرد شقة فى عمارة ، وبها جهاز وظيفى ومرافق وإمكانات بالغة التواضع ، إلى حد الخلل . واذا كان البعض يأخذ بفكرة "إن شيئا أفضل من لا شىء" ، فإن هذا يلزم ألا يكون إلا استثناء مؤقتا . فدار المسنين ليست مجرد مأوى - كما هو حالها فى الأغلب مع الأسف - إنما هى سياق تجرى فيه مختلف أنشطة الحياة (الإقامة ، والغذاء ، والعلاج ، والترويح ، والثقافة ، وغيرها) للنزلاء . ولهذا يجب أن يكون المقر رحبا ، محتويا على المرافق الأساسية ، مزودا بما تحتاج إليه دار المسنين من تجهيزات .

وهذا يعنى - فيما يعنى - تدنى نوعية الحياة بالنسبة للقطاع الأكبر من

نزلاء دور المسنين . إذ يختزل المجال الحيوى للشخص إلى سرير فى عنبر كبير ، ودورة مياه تخدم عشرات الاشخاص ، وأشياء قليلة أخرى : مكان فى غرفة معيشة ، وراديو . كما يعنى تدنى دورة الحياة اليومية إلى بعض العمليات البيولوجية اساسا ، وبعض أنشطة "قتل الوقت" ، وممارسة الشعائر الدينية ، ومقاومة المرض ، وانتظار النهاية .

وحتى حين تتوافر مرافق وخدمات أفضل من مستوى الكفاف ، تنطوى حياة معظم نزلاء دور المسنين على منغصات . ومن ذلك ما يرجع إلى :

- عدم توافر غرف فردية خاصة . وما يترتب على ذلك من :
  - فقدان الخصوصية .
  - التعرض للإزعاج الحقيقى بسبب الجلبة والضوضاء ، وأثر العادات السيئة لبعض الرفاق فى الغرفة – كالتدخين ، أو السهر لساعات متأخرة من الليل ، أو ما هو أسوأ .
- عدم التفاف إدارة الدار أو عدم استطاعتها الأخذ بنظام الفصل بين الفئات المختلفة من كبار السن نزلاء الدار . فمنهم المجرم الخطير ، والمريض مرض الموت ، والمضطرب عقليا أو نفسيا ، والعاجز عن آداء الوظائف الحيوية دون عون ، والذى يعانى من التبول أو الاخراج اللا إدارى ، ومنهم كذلك الأسوياء فى كامل صحتهم العضوية والنفسية . والجمع بين هؤلاء جميعا فى دار واحدة ، وربما فى عنبر واحد ، لا يقل عن المأساة .

خامسا : لم تعد الرعاية الاجتماعية – فى الجانب الأكبر منها على الأقل – مجرد نشاط وقت فراغ من جانب بعض ذوى الأريحية والنفوس الخيرة ، وإنما أصبحت مهنة أشخاص متخصصين فيها ، متفرغين لها .

وتشير نتائج المسح إلى أن الجهاز الوظيفى فى معظم دور المسنين يعانى

من قصور واختلالات خطيرة . ففي بعض التخصصات لا يوجد مسئول متخصص على الإطلاق ، أو يوجد لبعض الوقت فقط . وفي بعض الحالات لا يكون لدى المسئول من الإعداد العلمي ، والتدريب التنشيطي ، ما يؤهله للعمل بكفاءة . وفي كثير من دول العالم الآن تخصصات أكاديمية لإعداد الكوادر التي يلزم توافرها لمؤسسات رعاية المسنين بالذات ، ومن ذلك تخصصات : الطب العضوي والنفسي ، والتمريض ، والرعاية الاجتماعية ، والتغذية ، والعلاج الطبيعي ، وغيرها . وإذا لم يكن ممكنا أن يكون وجود أخصائيين في هذه المجالات شرطا ضروريا ، فإنه يلزم أن يكون اتجاها عاما .

غير أن قضية الهواية والاحتراف ليست بسيطة . إذا إن نتائج المسح وملاحظاتنا الميدانية تشير إلى أن عددا غير قليل من الذين يعملون هواة في دور المسنين أو يرعونها بصورة أو أخرى لديهم من الأريحية والتكريس والإمكانات ما يسمح لهم بأن يعطوا بسخاء ويحققوا الكثيرا . ومن جهة أخرى ، فإن كثير من الكوادر المعدة المحترفة ممن يعملون في بعض الدور هم في ظروف شخصية أو وظيفية تجعلهم غير قادرين على القيام بالأدوار والمهام التي يكلفون بها بكفاءة وإخلاص ، حتى لقد ينتهي الأمر بهم إلى أن يكون وجودهم وغيابهم سواء ، وربما يكون غيابهم أفضل .

سادسا : ولهذه الاعتبارات ، وغيرها ، يلزم أن يكون هناك جهة متخصصة وآليات تتابع إنشاء دور المسنين ، وتجهيزها ، وسير العمل والحياة فيها ، وفقا لاستراتيجية عامة ، وسياسات ، وخطط ، وبرامج ، تعتمد على بحث علمي ، وتضمن أن يكون هناك حد أدنى من الالتزام بالأسس والمعايير والنظم التي توضع لذلك .

المصادر

١ – الإدارة المركزية للتخطيط ، الاتحاد العام للجمعيات الاهلية ، وزارة الشئون الاجتماعية ، الدليل الارشادى لأندية المسنين ، القاهرة ، الإدارة ... ، د . ت .

٢ – أمين ، سعد زغلول ، تعمر السكان فى مصر ، فى اعمال ندوة نحو رعاية متكاملة للمسنين ، القاهرة ، ٣ – ٥ مارس ١٩٩١ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩١ ، ص ص ١٧ –٢٩ .

٣ – عبد العال ، سيد ، العرقان محسن ، تقويم أندية المسنين ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٥ .

٤ – الإمام ، فهمى ، وجهة نظر المثقفين (كبار السن) فى الخدمات المقدمة لهم ، أعمال ندوة نحو رعاية متكاملة للمسنين ، القاهرة ، ٣–٥ مارس ١٩٩١ ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩١ . ص ص ٢١٥–٢١٨ .

٥ – العرقان ، محسن وسيد عبد العال ، اندية المسنين : الأهمية والتقويم ، أعمال ندوة ... ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٣ – ٢١٣ .

٦– الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى (وزارة التأمينات) ، دليل الخدمات التأمينية لأصحاب المعاشات والمؤمن عليهم ، القاهرة ، الهيئة ... ، ١٩٩٩ .

الشباب وقضايا السياسة :
الواقع والرؤى المستقبلية *

سلوى العامرى **

موضوع الورقة

الغرض من هذه الورقة هو التعرف على رأى وموقف الشباب من بعض القضايا السياسية ، ويعنينا هنا قضيتا المشاركة السياسية ، والممارسة الديمقراطية .

ونشير - بإيجاز - إلى الخطوات المنهجية التى اتبعت فى سبيل إنجاز هذه الدراسة ، وبخاصة أسلوب اختيار الحالات التى جرت الدراسة عليها ، وأدوات جمع البيانات .

* تعتمد الورقة - بصفة أساسية - على بحث أجرى بالتعاون بين منتدى العالم الثالث والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، عنوانه : "أجيال المستقبل - الأطفال والشباب - أوضاعها وقضاياها ووعيها المستقبلى" . وبطبيعة الحال لم يقتصر هذا البحث على قضية المشاركة السياسية للشباب ، ومايرتبط بها من قضايا سياسية أخرى ، وإنما امتد ليشمل قضايا الشباب المجتمعية الأخرى ، كقضايا التعليم ، والعمل ، والزواج ، وأيضا الظواهر السلبية العديدة التى تفشت فى محيط الشباب ، كالاغتراب ، والعنف ، وتعاطى المخدرات .

وقد قام فريق من الباحثين بالاشتراك فى إجراء هذه الدراسة ، وقامت مقدمة الورقة بكتابة الجزء الخاص بواقع المشاركة السياسية لدى الشباب ورأيهم فى مجموعة من القضايا السياسية ، واستشراف المستقبل فيما يتعلق بهذه القضايا .

** أستاذ علم النفس ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

بالنسبة لاختيار حالات الدراسة من الشباب ، تم اختيارهم عمديا ، ولكن روعى توافر عنصر التنوع بقدر الإمكان ، سواء فى اختيار المحافظات أو الحالات التى شملتها الدراسة . وعلى ذلك تم اختيار ثلاث محافظات تمثل ثلاث مناطق جغرافية مختلفة ، هى محافظات : القاهرة ، والمنوفية ، والمنيا . كما تم اختيار أحياء مختلفة من محافظة القاهرة ، تمثل مستويات اقتصادية اجتماعية متباينة . وروعى أن تختار الحالات من حضر وريف محافظتى المنوفية والمنيا . وقد تم اختيار ٥٠ شابا موزعين على المحافظات الثلاثة ، مع مراعاة تنوع الحالات حسب مجموعة من المتغيرات ، هى : السن ، والنوع ، والتعليم ، والحالة العملية ، والحالة الاجتماعية . وتراوحت أعمار الشباب بين ١٥ سنة حتى أقل من ٣٠ سنة . وكان عدد الذكور ٣٢ ، مقابل ١٨ من الإناث وخاصة فى محافظة المنيا. ويرجع التفاوت فى نسبة الذكور مقارنا بنسبة الإناث إلى عزوف العديد من الإناث عن المشاركة فى التطبيق ، وأيضا رفض أسرهن ذلك .

وبالنسبة لأداة جمع البيانات ، اعتمد على إجراء مقابلات متعمقة مع الحالات محل الدراسة ، بعد إعداد دليل يتضمن كافة القضايا محور الدراسة .

ونتناول فى هذه الورقة :

أولا : واقع المشاركة السياسية لدى الشباب ، والموضوعات وثيقة الصلة بها ، كالتنشئة السياسية ، والثقافة السياسية .

ثانيا : قضية الديمقراطية من وجهة نظر الشباب ، ورأيهم فى الممارسة الديموقراطية ، ومايرتبط بها من قضايا ، كتداول السلطة بين الأحزاب .

ثالثا : التصور المستقبلى لقضايا المشاركة السياسية والديموقراطية فى ظل نظم حكم مختلفة .

أولا: واقع المشاركة السياسية لدى الشباب

المعنى الشائع للمشاركة فى الأدبيات السياسية هو أنها تلك الأنشطة التى يزاولها المواطنون بهدف اختيار حكامهم وممثليهم ، والمساهمة فى صنع السياسات والقرارات ، سواء بشكل مباشر ، أو غير مباشر [1] . وتتم المشاركة بصورة اختيارية تطوعية ، وتشمل مجموعة من الأنشطة المباشرة وغير المباشرة . وتتعدد صور وأشكال المشاركة وتتباين وتختلف أوزانها : من مجرد الاهتمام بمتابعة الأمور السياسية ، إلى الترشيح لعضوية المجالس النيابية . والتعريف الإجرائى الذى نتبناه هنا للمشاركة السياسية للشباب يعتمد على مجموعة من المؤشرات ، هى : مدى اهتمام الشباب بمتابعة الحياة السياسية ، والمشاركة بالتصويت فى الانتخاب ، والانضمام للأحزاب السياسية ، وعضوية أى من مؤسسات المجتمع المدنى .

١ - المشاركة من خلال الاهتمام بمتابعة الحياة السياسية

على الرغم من أن الاهتمام بمتابعة الحياة السياسية لايرقى إلى مستوى الممارسة ، فإنه يعد خطوة أولى قد تدفع بصاحبها إلى مستوى أعلى من المشاركة . وفى هذه الدراسة ذكرت معظم حالات الدراسة من الشباب (٤٥، بنسبة ٩٠٪) عن نفسها وعن غيرها من جيل الشباب ، أنهم لايهتمون بالسياسة إطلاقا. أما أسباب هذا – من وجهة نظرهم – فهى تتمثل فى :

- عدم فهم الشباب ، حتى إن بعض الحالات وصفت نفسها بأنها تعانى من "أمية سياسية" .
- كون الدراسة النظامية لاتتيح للشباب وقت كافياللاهتمام بشئ آخر سوى استذكار الدروس .

- أنه ، بعد إنهاء مراحل الدراسة ، بتكوين مستقبله .
- أن الشباب يعانى من إحباط مستمر ، ممايحول بينهم وبين الاهتمام بمعظم المسائل والأمور التى تخرج عن دائرة حياتهم الشخصية ، وعلى رأسها السياسة .
- أن الشباب يفتقد القدوة والمثل الأعلى الذى يحتذى به فى هذا المجال .

وقد لوحظ وجود فروق كبيرة بين الذكور والإناث فى هذا المجال . فهناك عدد كبير من الإناث ، وبصفة خاصة من غير المتعلمات فى المناطق الريفية ، لايعلمن أى شئ عن السياسة أو المشاركة السياسية .

٢ - المشاركة فى الانتخابات

تتضمن التصويت فى الانتخابات ، والاشتراك والمساهمة فى الحملات الانتخابية . وبالنسبة للتصويت ، فهو يستلزم استخراج بطاقة انتخابية ، كخطوة أولى . وقد وجد أن عدد الحالات التى لديها بطاقة انتخابية ٩ حالات (٧ ذكور وفتاتان) أى ١٨٪ من إجمالى الحالات . وفى بعض الحالات ، لم تستخدم هذه البطاقة أصلا ، أى لم يشارك أصحابها بالتصويت فى أى انتخابات . وكان لهذه الحالات أسبابها الخاصة فى استخراج البطاقة . فلم تكن بدافع تلقائى أو بهدف المشاركة ، وإنما كان لانتخاب شخص بعينه ، أو لمجرد إحساس الشاب بأنه كبر ويستطيع أن يستخرج بطاقة . وقد وجد أن الحالات التسع التى لديها بطاقة انتخابية كان من بينها ٧ حالات من ريف محافظتى المنوفية والمنيا .

وبالنسبة للمشاركة فى الحملات الانتخابية ، ساعد بعض الشباب بعض المرشحين فى حملاتهم الانتخابية ، أو فى عمليات فرز الأصوات . وكانت الحملات الانتخابية أداة لتعريف بعض الشباب بالانتخابات . وهذا ينسحب

بصفة خاصة على المناطق الريفية ، وهو ما أكدته بعض الحالات ، حتى إن إحدى الفتيات الأميات ذكرت أنها لاتعلم شيئا عن السياسة ، ولكنها تسمع عن الانتخابات "علشان بيكون فيه ناس بتيجى من بلاد جنبهم وتلف البلد ، ونتعرف عن انتخاب الريس من التليفزيون لما يعملوا انتخابات ، ويغنوا "اخترناك" .

٣ - المشاركة من خلال الانضمام إلى احزاب

قبل أن نتناول موضوع الانتماء الحزبى بين حالات الدراسة ، يهم أن نشير إلى أن سبعا من الحالات (معظمها من الإناث الأميات من قرى بمحافظة المنوفية) أشارت إلى أنها لاتعلم شيئا عن الأحزاب ، أو أنها تعرف أسماء لاتعلم عن مدلولها شيئا، أو أنها تعرف اسم الرئيس فقط . ويدل ذلك على ضعف المعلومات والوعى بالأحزاب لدى الشباب .

وبالنسبة لانضمام الشباب إلى أحزاب ، وجد أن هناك ثلاث حالات منضمة إلى أحزاب ، اثنتان للحزب الوطنى ، وواحدة لحزب التجمع . وكانت أسباب الانضمام للحزب الوطنى بالنسبة للحالة : الأولى "أنا مطلع كارنيه الحزب الوطنى علشان المصايف والمعسكرات" ، أما فى الحالة الأخرى "أنا منضم للحزب الوطنى لأن هو الحزب الحاكم ، والأكثر انتشارا ، ومن الصعب أن تحدث لى مشاكل وأنا مع هذا الحزب" . أما الحالة المنتمية لحزب التجمع ، وهى شاب حاصل على شهادة جامعية ويعمل ، فقد ذكر "أن حزب التجمع هو أكثر الأحزاب التى تجيب مبادؤها على تساؤلاته وتتجاوب مع أفكاره عن النهج الاشتراكى وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية" . "فهى الحالة الوحيدة التى كان اختيار الحزب فيها نابعا من فكر وعقيدة" .

وبالنسبة للتفكير المستقبلى حول الانضمام لأحزاب ، نفت كل الحالات تفكيرها أو رغبتها فى الانضمام لأحزاب ، سواء فى المستقبل القريب ، أو

البعيد ، فيما عدا حالتين ، ذكرتا أنهما ترغبان فى الانضمام للحزب الوطنى ، لأنه الأكثر شعبية ونشاطا .

٤ - المشاركة الاجتماعية

المشاركة من خلال مؤسسات المجتمع المدنى المختلفة من أهم صور المشاركة فى المجتمعات الحديثة ، وهى تعكس مدى ديمقراطية هذه المجتمعات ، وهى أيضا إحدى الآليات التى تقوم بالتغيير فى المجتمع . وقد وجد أن الغالبية العظمى من الشباب لاتدرك هذا القطاع ، ولاتعرف الدور الذى يقوم به ، بل لم تفهم المقصود بالمشاركة الاجتماعية . وقد وضح ضعف المشاركة الاجتماعية كما هو الحال فى المشاركة السياسية : فلم يزد عدد من شاركوا فى أنشطة تطوعية على ثلاث حالات ، تتمثل فى الانضمام إلى الأسر فى الجامعة ، وممارسة بعض الأنشطة من خلالها ، والاشتراك فى بعض الأعمال التطوعية فى البيئة ، مثل ردم حفرة أو زرع شجرة .

ولاتختلف أسباب العزوف عن المشاركة الاجتماعية عن أسباب العزوف عن المشاركة السياسية ، والتى سنتناولها فيما بعد . ولكن يمكن القول إن الاختلاف يتركز فى كون الشباب لايعرف الوسيلة للمشاركة فى أى تنظيمات أهلية ، ولا أسلوب المشاركة ، نتيجة لتقصير مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالتوعية بأهمية المشاركة والتدريب على العمل الاجتماعى كما تفعل مؤسسات التعليم الأجنبية ، وهو ما أشارت إليه حالات الدراسة ، بل إن بعضهم ذكر أن المشاركة الاجتماعية فيها"شبهة العمل السياسى" .

أما أسباب العزوف عن المشاركة السياسية فهى لا تختلف كثيرا عن أسباب عدم الاهتمام بالسياسة ، وهذه مجموعة من آراء الشباب فى هذا

الخصوص :

- افتقاد المصداقية فى الانتخابات . إذ لا ينجح إلا من تريد الحكومة له ذلك ، والشباب لا يريد أن يساهم فى "أكذوبة كبرى" .
- الظروف المجتمعية عادة ما تفرض السلبية على الشباب . فالحركة السياسية هامشية وضعيفة ، والتعددية .
- عدم اهتمام الدولة برأى الشباب . فالكبار هم صناع القرار ، سواء شارك الشباب أو لم يشارك .
- صرف الأسر لأبنائها من الاقتراب من أى نشاط له صفة سياسية ؛ خوفا عليهم من التعرض للأذى .
- نقص مصداقية المرشحين أنفسهم (بل والعملية السياسية) ، فهم يبذلون وعودا شتى للناخبين قبل الانتخابات ، وبمجرد نجاحهم يختفون تماما ، ولايهتمون سوى بتحقيق مصالحهم الخاصة .

مما سبق يبدو بوضوح أن هناك عزوفا من جانب الشباب عن المشاركة السياسية ، وهو الأمر الذى أيدته دراسات مصرية عديدة [٢] . وإذا كان العزوف عن السياسة يعد إحدى السمات البارزة للسلوك السياسى لمجتمعات العالم الثالث ، إلا أن الدول المتقدمة تعانى - أيضا - من بعض المشكلات المتعلقة بالسلوك التصويتى للشباب فى الانتخابات المختلفة ، ولدى فئات معينة من الشباب على وجه الخصوص ، هم المتعلمون تعليما بسيطا وذوو الدخول المنخفضة والأقليات . (هو مايفسره علماء السياسة والاجتماع بأسباب عديدة تختلف عن الأسباب المؤدية للعزوف لدى شباب الدول النامية ، لامجال للدخول فى تفاصيلها هنا) [٣] .

وعزوف الشباب المصرى عن السياسة يرجع - بالأساس - للظروف السياسية والاجتماعية السائدة فى التاريخ المعاصر . وهو الأمر الذى أكدت عليه

حالات الدراسة فى مواضع كثيرة . فهم يقارنون بين أنفسهم الآن وبين الشباب فى الماضى ، ويرون أن الشباب فى الماضى كان مشغولا ومهتما بقضايا السياسة نتيجة لاحتلال المستعمر للبلاد ، وكانت هناك قضية قومية يلتف حولها الشباب ، هى إجلاء المستعمر . أما الآن فلاتوجد قضية قومية ، إلى جانب ضعف الإحساس بالانتماء الذى تولد نتيجة للظروف العديدة التى مرت بها البلاد .

وفى الواقع ، فإن الدور التاريخى الذى قام به الشباب على مر العصور يجب ألا تحجبه عناالتطورات الحديثة والمعاصرة ، التى همش فيها دور الشباب . فقد كان للشباب دائما دوره البارز ، وكانت له مواقفه من قضايا الوطن ، وكانت حركات الشباب - والطلبة على وجه الخصوص - ذات تأثير بالغ الأهمية فى التاريخ المصرى بدءا من ثورة ١٩١٩ غير أن الحركات الطلابية دخلت فى سبات عميق مع بداية الثورة ، وإن كانت هناك بعض الانتفاضات فى مراحل زمنية مختلفة ، وسرعان ماكان يتم قمعها .

الثقافة السياسية

وفى الحديث عن المشاركة السياسية لابد من الإشارة إلى مفهومين يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمشاركة : الثقافة السياسية ، والتنشئة السياسية .

وقد عرف جابريل ألموند Gabriel Almond الثقافة السياسية بأنها "تمثل نموذج الاتجاهات والتوجهات الفردية نحو السياسة ، بين أعضاء المجتمع أو النظام السياسى الواحد" ، ويضيف بأنه يمكن قياس الثقافة السياسية لمجتمع ما من خلال دراسات ومسوح الرأى العام وقياس الاتجاهات[٤] .

وتختلف الثقافة السياسية بين النظم السياسية المختلفة . تحرص بعض

الثقافات السياسية على تشجيع المشاركة النشطة الفعالة فى الحياة السياسية للمجتمع ، بهدف التأثير على أنشطة الحكومات . بينما لاتعمل على ذلك الثقافة فى المجتمعات التقليدية ، حيث لايقوم الأفراد بأى دور نشط فى الحياة السياسية . وحتى فى المجتمعات الديمقراطية ، فإنه توجد اختلافات واضحة فى الحياة السياسية لأفرادها ، وإن كانت هناك ملامح عامة تميز كل دولة ، وهذه الاختلافات كثيرا ماتظهر داخل النظام السياسى الواحد ، فقد تنمى بعض الجماعات – مثل الجماعات العرقية أو الدينية أو الأقليات – ثقافة سياسية خاصة بها ، وهو مايؤدى إلى نشأة وظهور الثقافات الفرعية داخل المجتمع . والتوجهات المتضمنة فى الثقافة السياسية تؤثر فى الطريقة التى يعمل بها النظام السياسى . ويهتم علماء الاجتماع وعلماء السياسة بدراسة العلاقة بين التوجهات الثقافية وبعض الموضوعات مثل : بناء الأمة ، والمشاركة السياسية ، والقانون ، والنظام ، والثقة فى الحكومة [٥]. فالثقافة السياسية هى مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة فى المجتمع ، والتى تنتقل من جيل إلى جيل عبر عملية التنشئة السياسية .

التنشئة السياسية

يعمل كل مجتمع على نقل ثقافته لأعضاء المجتمع جيلا بعد جيل . والتنشئة السياسية هى العملية التى عن طريقها تنتقل الثقافة السياسية لأعضاء المجتمع . فالتنشئة السياسية إذا هى عملية تعلم الحياة السياسية التى عن طريقها تبقى الثقافات السياسية أو تتغير . وتبين لنا التنشئة السياسية كيف يكتسب المواطن معلوماته واتجاهاته ومعتقداته حول النظام السياسى ، وهى تفسر لنا السلوك السياسى للمواطنين . ويستخدم الباحثون السياسيون مفهوم التنشئة السياسية

للإشارة – بصفة أساسية – إلى التعليم السياسى للفرد . وتقوم عملية التنشئة السياسية بدعم الثقافة السياسية السائدة ، كما تعمل على إيجاد المعلومات والاتجاهات لدى الفرد نحو النسق السياسى السائد .

ويمكن التمييز بين ثلاثة مجالات للتنشئة ، هى : التنشئة المعرفية ، والتنشئة الوجدانية ، والتنشئة التقييمية . وتعنى التنشئة المعرفية اكتساب المعلومات الخاصة بالبناء السياسى وقواعد السياسة ، مثل وعى المواطنين وإدراكهم لمن هو رئيس الدولة ، أو ماهو البرلمان ، أو الأحزاب ، وماإلى ذلك من موضوعات . أما التنشئة الوجدانية فهى العملية التى عن طريقها ينمى الفرد مشاعر التأييد أو الرفض للقائد السياسى ، أو للحكومة ككل ، أو للنظام السياسى السائد . أما التنشئة التقييمية فتعنى العملية التى يستمد الفرد من خلالها أحكامه وأراءه حول النظام السياسى ، والتى غالبا ماتبنى على محكات أخلاقية [٦].

والتنشئة السياسية هى جزء من التنشئة الاجتماعية ، إذ إن السلوك السياسى للأفراد هو إحدى نتائج التنشئة الاجتماعية وماتتضمنه من عمليات ، يتعلم الأفراد من خلالها كيف يكونون عالمهم السياسى ، وكيف يختارونه ، إن كان هناك مجال للاختيار من بين الأنساق الاجتماعية القائمة فى المجتمع [٧].

ويعد مصطلح التنشئة السياسية من المصطلحات الحديثة نسبيا . وكان أول من استخدمه هربرت هايمان فى كتابه عن التنشئة السياسية ، الذى صدر عام ١٩٥٩ . وعملية التنشئة السياسية هى عملية مستمرة تستهدف تلقين المواطن الثقافة السياسية للمجتمع . وهى أساسية لخلق إحساس عام بالهوية القومية . وعلى ذلك فالتنشئة السياسية هى العملية التى يكتسب الأفراد من خلالها

المعــارف والخبرات التى تمكنهـم من المشاركة كأعضاء فاعلين فى المجتمع ، فهى عملية تدريب على المواطنة . ويتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات السياسية إلى الأجيال اللاحقة . وهى تبدأ من سن مبكرة ، وتستمر طوال الحياة ، من خلال مجموعة من الوسطاء والمؤسسات : الأسرة ، والمدرسة ، وجماعة الأقــران ، والجماعات الاجتماعية ، ووسائل الإعلام ، والأحزاب ، وغيرها .

وقد عنى البحث الحالى بالتعرف على رأى الشباب فى ثلاث مؤسسات فقط من مؤسسات التنشئة السياسية ، هى : الأسرة ، والمدرسة ، والجامعة ، باعتبارها المؤسسات الأساسية التى يقع عليها عبء القيام بهذه التنشئة ، ورصد واقع وظروف التنشئة لدى الشباب محل الدراسة .

أولا: الأسرة

تختلف تقديرات الباحثين للدور الذى تقوم به المؤسسات المختلفة فى التنشئة السياسية للفرد ، فيما عدا الدور الذى تقوم به الأسرة ، فهم يرون أنها الأساس فى التنشئة ، وفى ذلك يرى هربرت هايمان "إن الأسرة هى أهم مصادر التنشئة السياسية على الإطلاق" ، ورغم أنه لايقلل من الدور الذى تقوم به المؤسسات الأخرى ، إلا أن الأسرة عنده هى الأساس فى عملية التنشئة ، كما يؤكد كثيرون غيره [٨].

وتعتمد وجهة النظر هذه على الدور المباشر وغير المباشر للأسرة فى تشكيل الوعى ، والتوجه الأساسى للفرد فى مراحل حياته الأولى ، كما تؤكدها نظرية الدور فى الدراسات الاجتماعية للتنشئة . كما أنها – أيضا – مستقاة من النتائج الخاصة ببعض الدراسات فى مجال الأداء الحزبى والسلوك الانتخابى ، التى تشير دائما إلى وجود نسبة اتفاق عالية بين الأجيال بعضها والبعض داخل

محيط الأسرة .

وقد أكدت حالات الدراسة فى هذا البحث على أن الأسرة هى المسئولة الأولى عن عملية التنشئة السياسية ، وأشارت إلى طبيعة الدور الذى يجب أن تقوم به الأسرة فى هذا المجال ، والذى لاتقوم به أسرهم على الإطلاق ، بل – على النقيض – تقوم بدور مضاد . فمعظم الأسر تعمل على الحيلولة بين أبنائها وبين كل مايتعلق بالسياسة ، ذلك أن السياسة ترتبط فى أذهانهم بوجود مشاكل مع الحكومة وملاحقة الجهات الأمنية . وقد تأكد هذا المعنى بصفة خاصة لدى الريفيين ، والسبب الرئيسى هوعدم وجود وعى لدى الآباء والأمهات ، وعدد كبير منهم من غير المتعلمين . وقد أكد كثيرون على أهمية دور الأب بالذات فى التنشئة السياسية للأبناء ، فالابن يميل إلى تقليد والده ويتخذه قدوة . فإذا كان الأب مهتما نشأ الابن كذلك ، والعكس صحيح .

وأشاروا – أيضا – إلى أنه بصفة عامة لايوجد بين أفراد الأسرة حوار أو مناقشات حول أية موضوعات سياسية . وحتى فى حالة وجود حوار فهو عادة حوار غير ديمقراطى . كذلك أشارت بعض الحالات إلى وجود تفرقة بين الذكور والإناث داخل الأسرة فى هذا المجال ، وأن الشباب عموما لايعرف أى شئ عن السياسة ، إلا بعد أن يكبر ويتلقى معارفه من مصادر أخرى .

ثانيا : المدرسة

المدرسة هى المؤسسة الاجتماعية التى أوجدها المجتمع لتتحمل مسئولية التعليم ونقل التراث الثقافى من جيل إلى جيل . وظيفة المدرسة لاتقتصر على تلقين العلم والمعرفة ، وإنما تهتم بتربية وإعداد المواطنين للمشاركة فى النشاط الاجتماعى . وتستكمل المدرسة عملية التنشئة الاجتماعية للفرد وإعداده لدور منتج . فهل

نجحت المدرسة فى القيام بالدور المنوط بها أداؤه ؟ وهل كان لها تأثير فى عملية تنشئة الصغار اجتماعيا وسياسيا ؟ أكدت حالات الدراسة على أن الدور الذى تقوم به المدرسة هامشى . وهى تتفق فى ذلك مع نتائج العديد من الدراسات السابقة [٩]. فقد أكدت غالبية الحالات على أن المدرسة لاتلعب أى دور فى عملية التنشئة السياسية ، وذلك للأسباب التالية :

- أن المدرسين لا يهتمون إلا بشرح الدروس فقط ، ولاتعقد أية ندوات أو حلقات نقاش لتوعية التلاميذ بما يجرى حولهم فى المجال السياسى .
- إن المدرسين يخشون من الحديث فى السياسة مع التلاميذ ؛ لما قد ينشأ عن ذلك من مشاكل .
- أن التلاميذ فى المدرسة ينشأون على الصمت وعدم الحوار .
- أنه يفترض أن يكون للتلاميذ رأى ، وأن يختاروا رائد الفصل بالانتخاب ، ولكن المدرس هو الذى يختار رائد الفصل .
- أن المقررات الدراسية تخلو من أية موضوعات سياسية .
- أن المدرس يهتم فى المحل الأول بالدروس الخصوصية .
- أن المدرسة لا تهتم أن نهائيا بالسياسة ، وإذا كانت لاتهتم بالتعليم ، وهو أساس عملها، فكيف تهتم بالسياسة .

أما الحالات القليلة التى ترى أن المدرسة تقوم بدور فى عملية التنشئة ، فهى ترى أن ذلك يقتصر على المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، حيث يتم انتخاب أمين الفصل ، والقائد الرياضى ، والقائد العسكرى ، بينما يحد ث العكس فى المدرسة الثانوية ، إذ تبدأ المدرسة فى تخويف التلاميذ من السياسة وتحذيرهم من الخوض فيها . ويقتصر إشراك الطلبة على إجبارهم على الخروج من المدرسة والاشتراك فى الهتاف لقائد أو شخصية سياسية تمر بالمنطقة .

وترى بعض الحالات – من الريف – أن المدرسة فى الريف لها دور أهم من الأسرة فى عملية التنشئة السياسية ؛ لأن المسئولين فيها يكونون أكثر استيعابا للمسائل السياسية من الأسرة .

ويضيف البعض أن دور المدرسة فى عملية التنشئة السياسية هو مسألة نسبية ، يختلف من مدرسة لأخرى وفقا لشخصية ناظر أو مدير المدرسة .

ثالثا : الجامعة

يتركز اهتمام الباحثين على المدرسة باعتبارها المصدر التالى بعد الأسرة فى القيام بعملية التنشئة السياسية للنشء ، ولم تنل الجامعة مثل هذا الاهتمام فى البحث إلا أن الجامعة فى مجتمعنا تمثل قمة المؤسسة التعليمية ، ويتوقع أن يكون لها دور ، وأن تكون الأقدر على إكساب الطلبة مزيدا من التنشئة السياسية ، كما أن الطلبة فى هذه المرحلة العمرية يكونون على درجة أعلى من الوعى . فما رأى الشباب فى الجامعة كإحدى مؤسسات التنشئة السياسية ؟

نشير ابتداء إلى ضآلة عدد الاستجابات على هذا التساؤل ؛ نتيجة لقلة عدد الحالات التى تلقت تعليما عاليا ، أو مازالت ملتحقة بالجامعة . فعدد هؤلاء لايزيد على ١٣ حالة فقط ، أما باقى الحالات فهى لم تلتحق بالجامعة أصلا ، ومن ثم تفتقر إلى المعلومات فى هذا الخصوص . وقد تشكلت مجموعة الاستجابات فى اتجاهين : الاتجاه الغالب يرى أن الجامعة تمثل بيئة لابأس بها فى ممارسة أساليب التنشئة السياسية ، وقد دارت أراؤهم فى مجملها حول التالى :

– الجامعة أفضل مؤسسة تقوم بالتنشئة ، لأن سن الفرد تكون مناسبة لنمو إدراكه السياسى ، وتكون لديه الحرية فى التعبير عن رأيه .

- الجامعة دورها أكبر من المدرسة ، إذ يمارس الشباب عملية الانتخابات من خلال اتحادات الطلبة والأسر والجماعات فى مختلف الكليات وعلى مستوى الجامعة ، هذا فضلا عن ممارسة أشكال أخرى من الانتخابات ، مثل انتخاب الأساتذة كرؤساء للأسر الجامعية ، وانتخاب الطالب المثالى ، عقد مؤتمرات وندوات ، يتم فيها الحوار بين الأساتذة والطلاب .
- وجود موضوعات ذات طبيعة سياسية فى بعض المناهج الدراسية .
- باشتراك الطلاب فى مظاهرات احتجاجية على مواقف معينة . دائما كان لها دور سياسى، وفى الماضى كانت والجامعات منبع المظاهرات .

أما الاتجاه العكسى فيرى التالى :

- عندما تعقد ندوات سياسية أو دينية يشعر الطلبة بأن المحاضرين يلتزمون بكلام معين لايقال غيره ، ولايسمح بالنقاش فيه .
- انتخابات اتحادات الطلبة مسألة شكلية غير ديمقراطية ، فهى تخضع لاختيارات الأساتذة وماتريده الجامعة ، ولايملك أحد الاعتراض .
- الممارسة السياسية الوحيدة للطلبة هى المظاهرات ، وحتى عند القيام بها يقوم حرس الجامعة باعتقالهم .

ثانيا : رأى الشباب فى النظام السياسى والممارسة الديمقراطية

باستطلاع رأى الشباب بصورة عامة فى النظام السياسى ، لم تبد سوى حالات قليلة رأيها فى ذلك . ومعظم هؤلاء أشاروا إلى أن النظام له إيجابياته وله سلبياته . وقد لوحظ أن الإيجابيات تركزت - من وجهة نظرهم - فى اهتمام الدولة بالمشروعات الجديدة فى المجالات المختلفة الزراعية والصناعية ، وإنشاء المدن الجديدة ، وأن خطوات التنمية عموما أصبحت سريعة . أما السلبيات

فتتمثل فى الفقر ، ووجود مشاكل إسكان ، وما تؤدى إليه هذه المشاكل من انحرافات . هذا إلى جانب تفشى بعض الظواهر السلبية كالرشوة والوساطة وإنفاق المال العام فيما لايستحق . كذلك أشار البعض إلى أن أكثر ما يسئ لنظام الحكم هو قانون الطوارئ ، وبقاء الوزراء والمسئولين فى الحكومة ، والمناصب القيادية لسنوات طويلة . (ورغم هذا ذكر البعض أن الوضع الحالى والنظام الحاكم أفضل الآن من مرحلة السبعينيات ، وأن فترة السبعينيات أفضل من الستينيات) .

وبالنسبة لرأى الشباب فى الممارسة الديمقراطية فى مصر ، فترى الأقلية أن هناك ديمقراطية ، والأغلبية ترى العكس . وحتى بالنسبة للحالات التى ترى أن هناك ديمقراطية ، فهى مشروطة ، ومقيدة وحتى يمكن التعرف على رأيهم ، نورد نماذج من آراء الشباب فى ذلك :

- "توجد حرية إلى حد ما فى التعبير عن الرأى والفكر . ولكن هناك فئات لو عبرت عن رأيها تعتقل فى السجون" .
- "توجد حرية ، ولكن أسلوب الشرطة مع الأهالى سيئ ، والأهالى دايما يعتبروا أن الشرطة والحكومة شئ واحد" .
- "توجد ديمقراطية وحرية ، ولكن ليس بالشكل الذى نتمناه ، فالحرية توجد فى الأمور التى تريد الحكومة حرية فيها" .
- "فى مصر الديمقراطية أحسن من الأول ، ولكن ليس مثل أوروبا وأمريكا ، فلايمكن أن يحاسب الرئيس أو أى مسئول كما حدث فى أمريكا" .
- "توجد ديمقراطية بصورة كبيرة بدليل وجود المعارضة وحرية الصحافة ، وعرض جلسات مجلس الشعب فى التليفزيون ومساواة الرجل والمرأة" .
- "توجد ديمقراطية ولولا ذلك لما استطعت التعبير عن رأيى" .

وتستند هذه الآراء إلى وجود الديمقراطية اعتمادا على حرية الرأى والتعبير ممايشير إلى أن مفهوم الديمقراطية لدى معظم الشباب يكاد يكون قاصرا على حرية الرأى والتعبير ، وهو مايعد فهما محدودا للديمقراطية .

أما الحالات التى ترى أنه لاتوجد ديمقراطية ، فقد استندت فى رأيها هذا إلى مجموعة من المؤشرات ، من بينها المؤشر الخاص بعدم حرية الرأى والتعبير ، وهو مايمثل عكس ما قالت به الفئة الأولى تماما . وهذه مجموعة من آراء الشباب فى هذا السياق :

- "النظام الموجود لايوجد فيه حرية فى التعبير عن الرأى وحق اختيار الحكومة واختيار المسئولين" .
- "الديمقراطية شكلية فقط ، فلا يسمح بنشر الموضوعات التى تكتب عنها صحف المعارضة ، فهناك خطوط حمراء لايمكن تجاوزها" .
- "الديمقراطية غير موجودة ، فلاتوجد حرية رأى أو تعبير أو اختيار ، ولايستطيع أحد فى مصر ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية زى فى أمريكا ، وليس لأحد الاعتراض على سياسة أى وزير مهما كانت فاشلة" .

أما المؤشر الثانى الذى يعبر عن عدم ديمقراطية النظام – من وجهة نظر الشباب – فهو وجود بعض القوانين الاستثنائية ، وعدم المساواة والعدالة القانونية . وقد تساءلت عدة حالات كيف تكون هناك ديمقراطية فى ظل قانون الطوارئ المستمر إلى ما لانهاية . وكيف يكون هناك دور للشباب فى ظل عدم السماح بأية تجمعات دون إذن مسبق من الجهات الأمنية . فلن تتحقق الديمقراطية – من وجهة نظرهم – إلا بعد إلغاء القوانين الاستثنائية ، (مثل قوانين الطوارئ ومباشرة الحقوق السياسية والتجمهر ، وقانون الصحافة) وهى القوانين التى تخدم الدولة ، وتحول دون ممارسة العمل السياسى والنقابى بشكل

مؤثر .

ويرى عدد كبير من الشباب أن من الأمور التى تمثل انتهاكا للديمقراطية ، عدم المساواة القانونية بين الناس ، والتى تتمثل فى معاملة الشرطة للجمهور ، فهى تبالغ فى إساءاتها للجمهور ، ولاتهتم إلا بذوى النفوذ والسلطات . لذلك لابد من المساواة القانونية بين الناس ، وأن يحاسب أى مخطئ مهما كان مركزه أو منصبه .

كذلك يرى البعض أن التزوير فى الانتخابات يعد شكلا سافرا من انتهاك الديمقراطية . يؤدى إلى فقدان مصداقية الانتخابات لدى الشباب ، ويساهم فى عزوفه عن إبداء رأيه .

ومحصلة ماسبق أن هناك فقدانا للثقة والمصداقية فى الممارسة الديمقراطية ، وأنها شكل ومظهر ، وليست جوهرا وحقيقة .

ويرى الشباب أنه ، لتفعيل دورهم فى الممارسة الديمقراطية ، فإنهم يحتاجون إلى :

- إعداد ، عن طريق التوعية المستمرة بأهمية مشاركتهم فى العمل السياسى ، (ويكون ذلك من خلال عقد ندوات ولقاءات بينهم وبين الشخصيات الفاعلة فى المجتمع ؛ ليتعلموا منها لغة الحوار ، وأهمية وجود الرأى والرأى الآخر) .
- تفعيل دورهم ، من خلال تدريبهم على الممارسة السياسية ، بتخصيص مقاعد لهم فى المجلس النيابى ، وإنشاء مكاتب سياسية خاصة بهم .

رأى الشباب فى فاعلية الأحزاب وإمكانية تداول السلطة

يفترض فى الأحزاب أن تكون إحدى الأدوات الفاعلة مع غيرها فى إدارة شئون البلاد بما يساهم فى تعميق الممارسة الديمقراطية ، إلا أن رأى الشباب كان على العكس من ذلك تماما ، فهناك مايشبه الإجماع على أن الأحزاب لادور لها ولافاعلية فى المجتمع . وأن تواجد الأحزاب على الساحة لايحس به إلا فى فترة الانتخابات ، وبعد الانتخابات يتلاشى ويختفى كل شئ .

كذلك أكد الشباب على أن الأحزاب كلها ضعيفة ، فيما عدا الحزب الوطنى وهو حزب الحكومة ، ويمتلك إمكانيات لاتمتلكها الأحزاب الأخرى ، ولذلك فإن التعددية الحزبية هى تعددية شكلية فقط ، (وهناك من أشار إلى أنه يكفى وجود حزب واحد فقط) .

وأشار البعض إلى التصارع بين الأحزاب بعضها والبعض ، وتبادل الاتهامات بين القيادات الحزبية ، مما يصل إلى القضاء أحيانا . وليس هذا فحسب ، بل إنه توجد انشقاقات داخل الحزب الواحد ، ولاتوجد ديمقراطية فيما يتعلق بصنع قرارات وسياسات الحزب : هيمنة القيادات الحزبية ، وعدم إتاحة الفرصة للقيادات الشابة للظهور ، حتى أصبحت الأحزاب أحزاب أشخاص ، وليست أحزاب برامج ، والأحزاب عموما لافلسفة ولا أهداف لها ، وليست لديها برامج فعالة متميزة . واتفق على هذا الرأى كل الحالات فيما عدا ثلاث حالات فقط ذكرت أن الأحزاب تلعب دورا فى المجتمع . واقتصر هذا الدور - من وجهة نظرهم - على قيام الأحزاب كوسيط بين الجماهير والحكومة فى توصيل آراء الجماهير ومطالبهم من خلال مجلس الشعب ، كما أن أحزاب المعارضة تقوم بدور فعال ؛ لأنها تبدى رأيها بصراحة وتنتقد الحكومة والسلبيات فى المجتمع .

وقارن الشباب بين فاعلية الأحزاب المصرية فى الماضى ، وفى الوقت

الحاضر ، وأشاروا إلى أن الأحزاب فى الماضى كان همها الأوحد قضايا الأمة ، أما الآن فقد أصبح العمل الحزبى وسيلة لتحقيق منافع شخصية للأعضاء فحسب . وقارن بعض الشباب بدور وفاعلية الأحزاب فى المجتمعات الديمقراطية ، واستشهدوا على وجه الخصوص بحالة إسرائيل .

وبالنسبة لإمكانية تداول السلطة ، كان هناك مايشبه الإجماع وبشكل حاسم بين الشباب على أن هذا "مستحيل" ، و "غير ممكن" ، و "غير متصور" ، و"حلم" . وذلك بسبب أن الحزب الوطنى هو الحزب الوحيد القوى ، وهو حزب الحكومة المسيطر ، أما باقى الأحزاب فهى أحزاب ضعيفة تفتقر إلى آليات وإمكانات القوة التى لدى الحزب الوطنى . لذلك فإن تداول السلطة بين الأحزاب لن يتحقق لا فى المستقبل القريب ولا البعيد ، حيث لاتوجد ديمقراطية حقيقية ، فالتعددية الحزبية تعددية مقيدة وشكلية لكون الواقع الحزبى فى مصر بسبب طبيعة نشأته وتطوره جعل من الصعب منافسة أى حزب للحزب الوطنى ، رغم أنه من الطبيعى فى ظل تعدد الأحزاب ، ولدى كل النظم الحزبية أن تتاح الفرصة لجميع الأحزاب للوصول إلى السلطة . وقد أشارت حالتان فقط من حالات الدراسة إلى أن فكرة تداول السلطة ممكن حدوثها مستقبلا ، ولكن لايمكن أن يحدث ذلك إلا إذا استطاعت بعض الأحزاب الأخرى أن تحسن من أدائها وتعلى المصلحة العامة على المصالح الخاصة .

ولتفعيل دور الأحزاب ، يرى الشباب ضرورة أن يكون لكل حزب مبادئ وفلسفة وأهداف واضحة ومحددة ، وأن يكون هناك ديمقراطية فى الحوار بين الأحزاب بعضها والبعض ، وأن تمارس أيضا الديمقراطية داخل كل حزب ، فلا يستبد رؤساء الأحزاب بآرائهم ، وأن تؤخذ آراء الأحزاب فى الاعتبار عند وضع السياسات العامة .

ثالثا : التصور المستقبلى لقضايا المشاركة السياسة والديمقراطية لدى الشباب

من معطيات هذه الدراسة حول آراء الشباب ، تم وضع تصور لاستشراف مستقبل الشباب وقضايا السياسة من خلال ثلاث رؤى ، أو سيناريوهات مستقبلية . السيناريو الأول هو السيناريو المرجعى ، ونعنى به استمرار النظام السياسى مستقبلا كما هو عليه الآن . والسيناريو الثانى هو السيناريو الإسلامى أى هيمنة القوى الإسلامية على الحكم . أما السيناريو الثالث فيتعلق بسيادة نظام الرأسمالية الجديدة . وسنتناول أوضاع الشباب وقضايا السياسة فى كل من هذه السيناريوهات بإيجاز .

١ - السيناريو المرجعى

بالنسبة للمشاركة السياسية ، فإنه إذا استمر الوضع على ماهو عليه ، فالمتوقع هو استمرار عزوف الشباب عن المشاركة ، وسيظل سلوك الشباب متسما بالسلبية ، إذ إن الخوف من المعتقلات سيظل مسيطرا عليهم ، ويجعلهم يعيشون بعيدا عن الحياة السياسية ، كما سيزيد إحساسهم بعدم جدوى المشاركة طالما كان صنع القرار واتخاذه يتم بعيدا عنهم .

وتدعم الأسرة خوف الشباب من الانخراط فى أى نشاط له صبغة سياسية : لذلك ستظل السياسة – بصفة عامة – من الأمور التى تقع خارج نطاق دائرة اهتمام الشباب . كذلك فإن فقدان الثقة والمصداقية فى العملية الانتخابية يؤكد للشباب أن الإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات لايمثل أى فارق فى العملية السياسية ، لذلك يكون التفضيل عادة لأسلوب الصمت . وينسحب العزوف عن المشاركة السياسية إلى المشاركة الاجتماعية .

وبالنسبة للدور المفترض أن تقوم به مؤسسات التنشئة ، وأولها الأسرة

فأغلبها لاتقوم بالدور المتوقع منها . فالغالبية العظمى من الأسر لاتقوم بأى دور ، بل إنها قد تقوم بدور مضاد . وفى المدرسة أيضا لايوجد أى اهتمام من جانب القائمين عليها بعملية التنشئة ، وربما كان التدريب على ممارسة الديمقراطية مقصورا على انتخاب رائد الفصل فحسب . وتمثل المرحلة الجامعية أنسب المراحل للتدريب على المشاركة السياسية ، وذلك من خلال نظام الأسر وانتخابات اتحادات الطلاب فى حالة إذا ماتمت بعيدا عن تدخل إدارة الجامعة والجهات الأمنية .

وبالنسبة للنظام السياسى فسوف تستمر الديمقراطية المقيدة ، والتعددية الشكلية ، ولن يكون هناك أية احتمالات لتداول السلطة ، إذ سيظل الحزب الحاكم هو الحزب المسيطر ؛ لأنه الأقوى . ولن تحدث أية انتخابات رئاسية أبدا ، أو حتى انتخابات لاختيار رئيس الوزراء ، وسيظل التغيير الوزارى محدودا . وستظل انتخابات مجلس الشعب تتصف بعدم النزاهة ، فلن ينجح إلا من تريده الحكومة أن ينجح . وهو مايفقد العملية السياسية مصداقيتها . وبالنسبة لنواب الشعب فلن يوفوا بعهودهم للهيئة الناخبة ، وسيظل اهتمامهم مقصورا على تحقيق مصالحهم الشخصية . أيضا ستستمر القوانين الاستثنائية وعدم المساواة القانونية بين الناس ، ولن يتعرض أى مسئول مهما ارتكب من أخطاء للمساءلة القانونية إلا إذا ترك منصبه .

وسوف يتحقق قدر بسيط من الحرية المتمثلة فى إبداء الرأى فى بعض وسائل الإعلام .

ويتوقع أن يسود المجتمع النفاق ، فى سبيل تحقيق المصالح الخاصة . وستتفشى الرشوة والمحسوبية . وهذا سيصيب الشباب بفقدان الشعور بالأمن والحماية والعدالة .

وبالنسبة لأوضاع الشباب فى ظل هذا السيناريو ، فإنه ، بالإضافة إلى إحساسهم بعدم الانتماء قد يلجأ للعنف والسلوكيات المضادة ، إذ ستزداد إحباطاته . ذلك أن إدراك الشباب لسلبيات الحاضر ، وتصوره لامتداد هذا الحاضر عبر المستقبل سينعكس فى النهاية على وضع سيناريو ملئ باليأس والإحباط ، لأنه يعنى إغلاق باب الأمل فى التغيير مستقبلا .

٢ - السيناريو الإسلامى

فى ضوء المبادئ التى يعلنها المشروع الإسلامى فهو يستقطب الكثير من الفئات التى رفضت الواقع ، وانتمت نفسيا إلى أفكار هذا المشروع ، غير مدركين أن وجود المبادىء لايعنى بالضرورة تحقيقها على أرض الواقع . وقد استمالت أفكار هذا المشروع بعض القوى الاجتماعية التى أغفل النظام القائم مطالبها، والشباب على رأس هذه القوى ، بالإضافة إلى مايحتله الدين كفكر فى عقول الكثير من المصريين من صورة مثلى فى التعامل مع مشكلات الواقع . وفى ذات الوقت يرى الشباب فى هذه الدراسة استحالة إمكانية وصول التيار الإسلامى إلى الحكم لسببين رئيسيين : الأول هو قبضة النظام الحاكم على الحكم ، وعدم إتاحة أية فرصة لظهور قوى أخرى ، والثانى هو أن القوى الكبرى فى العالم لن تسمح بقيام دولة إسلامية فى مصر . ومع ذلك فإنه لو تحقق وصول التيار الإسلامى للحكم ستكون له إيجابيات عديدة أهمها : تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، وتحقيق العدالة والمساواة بغض النظر عن الفقر والغنى والمكانة والنفوذ ، ومن المرجح فى ظل السيناريو الإسلامى أن يسود مبدأ الشورى بين الناس ، حيث سيكون هذا المبدأ منهجا للحكم ، وطريقا لاختيار رئيس الدولة مستندين فى ذلك إلى "وأمرهم شورى بينهم" . وسوف تتحقق العدالة والمساواة ، ولن تكون هناك

تفرقة قائمة على المكانة والثروة ، وستختفى مظاهر الفساد ، كالوساطة والرشوة ، وسيسود السلام الاجتماعي . كما أنه من المتوقع أن يفسخ المشروع الإسلامى المجال لمشاركة الشباب فى الحكم .

ويتوقع أن تحيى فكرة المجتمع الإسلامى فى الأذهان فكرة المجتمع المسيحى ، وهو أمر من شأنه تمزيق الوحدة الوطنية . وسيفتقد المسيحيون القدرة على التأقلم والتكيف مع النظام ، وهو مايعد أكبر التحديات والسلبيات التى تواجه المشروع الإسلامى . ومن ناحية أخرى ليس من المستبعد أبدا نشوء صراع داخل النخبة الحاكمة نفسها - كما حدث فى أفغانستان - على كيفية الحكم ، وعلى وسائل النضال . ومن المحتمل أن يؤدى تشدد بعض عناصر النخبة الحاكمة إلى تشدد مضاد من جانب عناصر أخرى فى النخبة ، وهو مايعد تحديا أساسيا أمام استمرارية هذا النظام .

سيناريو الراسمالية الجديدة

يؤمن هذا السيناريو بأهمية الاستقرار الاجتماعى والسياسى ، ويرى أنه لن يتحقق بالصورة المرغوبة إلا عن طريق إتاحة فرص التنافس الحر بين مختلف الاتجاهات . لذا يتوقع تعميق الديمقراطية ، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تضم كل التيارات الحزبية ، كما سيلزمها النظام بإعلان برامج محددة . ولكن رغم المناداة بالحرية السياسية وحقوق الإنسان ، يتوقع أن يحد هذا النظام من نشاط بعض الجماعات ، وأولها الاتجاه الإسلامى ويعمل على تحجيمها .

ويتوقع مع هذا النظام مزيد من المساواة بين الرجل والمرأة ، مع تقليد المرأة مناصب رئاسية .

وسوف تزداد مشاركة الشباب نتيجة لازدياد الوعى لديهم ، والاهتمام بأساليب التنشئة السياسية فى المدارس والجامعات . وسيتوافر مزيد من الحرية

لاتحادات الطلاب فى الجامعات ، وستتاح فرص أكبر للمشاركة السياسية ، والتعبير عن الرأى . وسيزداد وعى الشباب بأهمية العمل العام والعمل الاجتماعى ، وبالتالى سيدرك الشباب أهمية مباشرتهم لحقوقهم السياسية وممارستها .

ويهتم هذا السيناريو بإعلان مبادئ حقوق الإنسان ، وتساوى الفرص أمام المواطنين للمشاركة ، وهو ماقد يحوى إلغاء تخصيص نسبة الـ ٥٠٪ من المقاعد فى مجلس الشعب للعمال والفلاحين . ولكن مع ذلك قد تكون هذه المساواة شكلية ، حيث سيتمتع الأغنياء بفرص أكبر للوصول إلى مقاعد مجلس الشعب ، وستزداد سيطرة رأس المال ورجال الأعمال على المجلس ، وسيتم بالتالى تهميش الفئات الأخرى .

ويتوقع أن يؤدى الإصلاح الدستورى – الذى يسعى إليه أنصار هذا السيناريو – إلى تقليص سلطة رئيس الجمهورية ، وبذلك ستزداد مساحة الدور الذى يقوم به الأغنياء ورجال الأعمال ، مما يعزز من نفوذهم ودورهم فى رسم السياسات بما يحقق مصالحهم .

كذلك لايتوقع أن يمثل الشباب جزءا من الجماعات التى ستعتمد عليها الدولة فى ظل الرأسمالية الجديدة ، حيث ستعجز الدولة عن استيفاء حاجات الشباب المادية من تعليم ومسكن وعمل . وقد بينت الدراسة الحالية مواقف الشباب الرافضة لسياسة التحرر الاقتصادى وتقليص دور الدولة ، فكان رأى معظم الشباب أن هذه السياسة ستزيد الغنى غنى ، والفقير فقرا ، وأن فئة قليلة هى المستفيدة من هذه السياسة ، إلى جانب تفشى الواسطة والمحسوبية ، وظهور الاحتكارات ، وقد طالب الشباب الدولة بتحمل مسئوليتها الاجتماعية قبلهم .

وبعد استعراض الرؤى المستقبلية واستشراف المستقبل بالنسبة لمختلف السيناريوهات ، يمكن القول إن فرصة أى سيناريو فى الوصول إلى الحكم تصبح رهنا بقدرة السيناريو على استيعاب متناقضات هذا الواقع . ويتطلب ذلك أن تتنازل كل القوى عن بعض مصالحها فى سبيل مصلحة الغالبية العظمى من المجتمع ، وألا ينحاز أى سيناريو إلى طبقة بعينها على حساب الطبقات الأخرى ، وأن تحدث حالة من الاتفاق على مصالح كافة القوى فى المجتمع . وهو أمر صعب الحدوث .

المراجع

١ - المنوفى ، كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ٣٤٠ .

٢ - انظر ، فى ذلك ، على سبيل المثال :

- علوان ، محمد السيد ، المشاركة السياسية للشباب فى المجتمع المصرى : بالتطبيق على شباب شمال سيناء ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، القاهرة ، من ٤ إلى ٧ ديسمبر ١٩٩٣ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- جمعة ، سعد إبراهيم ، الشباب والمشاركة السياسية ، القاهرة ، دار الثقافة النشر والتوزيع ، ١٩٨٤.
- العامرى ، سلوى ، استطلاع رأى الجمهور فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٣ .

٣ - انظر ، فى السلوك التصويتى للشباب :

- Wolfinger, E. Raymond & Rosenstone, J. Steven, Who Votes ? New Haven Yale University Press. 1980.
- Baldridge, J., A Critical Approach to Power, Conflict, and Change Ffrrpresse New York 1980.

٤ – Almond, Gabriel A., & Powell, Bingham, Comparative Politics: A Development Approach, Boston, Little Brown, 1960, p. 50.

٥ – Levine, Herbert M., Political Issues Debated: An Introduction to Politics, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J., p. 132.

٦ – انظر ،أيضا ، كنموذج للثقافة السياسية الفرعية فى مصر :

– أبو عامود ، محمد سعد ، الثقافة السياسية لبدو مطروح : دراسة استطلاعية ، المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مرجع سبق ذكره .

Levin, op. cit., pp. 133 - 134.

٧ – سعد إسماعيل على ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، الإسكندرية ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، ١٩٩١ .

٨ – Phsychology of political Behhavior, Newyork., free press 1959,p.69.Hayman, Herbert, politcal socialization, Astudy in the

٩ – انظر ، فى ذلك ، الدراسات التالية :

– سميع ، صالح حسن ، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى ، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٨ .

– حسن ، حسن محمد ، الأسرة المصرية والتنشئة السياسية فى مصر ، المؤتمر العلمى الثالث ١٩٩٠ ، معهد الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

– عبد الفتاح ، إسماعيل ، التنشئة السياسية للطفل ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٨ .

قراءة في أدبيات
الطفل والقنوات الفضائية *

مها الكردى**

مقدمة

يتعرض المجتمع المصرى منذ فترة إلى انفتاح إعلامى واسع على مختلف أنحاء العالم ، فقد أصبح التطور التكنولوچى الهائل فى وسائل الاتصال الفضائى أحد المظاهر الرئيسية المميزة للعصر الحديث ، بعد أن تجاوز الإعلام ووسائل الاتصال مرحلة المحلية والقومية إلى مرحلة العالمية ، فقد انتشرت فى الآونة الأخيرة الأطباق الفضائية التى تستقبل مباشرة الإرسال الفضائى القادم عبر مختلف أنحاء العالم .. وأصبح التليفزيون والقنوات الفضائية – كوسيلة للاتصال الفضائى – يحتلان دورا بارزا وخطيرا فى المجتمع ليس بوصفهما أداة للتسلية والترفيه فقط ، ولكن باعتبارهما مصدرا للمعلومات .

والأطفال من أكثر فئات المجتمع تأثرا بالمواد الإعلامية التى تبث عبر وسائل الاتصال الفضائية (التليفزيون) . إذ إنهم من أكثر الفئات العمرية تقبلا لما يقدم لهم ، نظرا لتكوينهم وبنائهم العقلى والنفسى والانفعالى ، فمرحلة

* أعدت الورقة تحت إشراف الأستاذ الدكتور قدرى حفنى ، أستاذ علم النفس كلية الآداب – جامعة عين شمس.
** خبير علم النفس ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الطفولة هى مرحلة تكوينية ، يتم فيها النمو الجسمى والعقلى والانفعالى والاجتماعى للفرد ، ففى أثناء مرحلة التنشئة الاجتماعية ، يتعلم الطفل إدراك العالم الخارجى ، والتعامل معه ، ويتم ذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية المحيطة به ، مثل الأسرة ، والمدرسة ، ووسائل الاتصال خاصة المرئية (التليفزيون) . ويلعب التليفزيون دورا خطيرا فى إمداد الطفل بالمعلومات . والطفل - شأنه شأن الراشد - لا يتلقى المعلومة مجردة من التليفزيون ، ولكنه يضفى عليها تفسيراته وتنبؤاته الخاصة . ومن جانب آخر ، وبحسب نظرية الغرس[١] Cultivation ، فإن الأطفال الذين يشاهدون التليفزيون بكثرة يدركون العالم من خلال شاشة التليفزيون باعتباره يعكس الحياة الواقعية ، كما أنهم يتقبلون الأدوار المتضمنة على الشاشة ، وكأنها شىء طبيعى . ولذلك ترى مدرسة "التعلم الاجتماعى" أن كل أشكال السلوك إنما هى محصلة للملاحظة والمحاكاة والتعزيز . وتلعب هذه الجوانب دورا هاما فى تشكيل السلوك[٢] .

فالتليفزيون يعتبر أحد أساليب التنشئة الاجتماعية فى المجتمع ، الأمر الذى يساعد فى نمو وتشكيل الاتجاهات النفسية والقيم والمعتقدات والأنماط السلوكية ، من خلال تقليد ومحاكاة النماذج الشخصية المختلفة التى تعرض على الشاشة . وتكمن المشكلة فى أن الطفل - بحكم بنائه النفسى والعقلى وقدراته - لا تكون لديه القدرة على التمييز بين الحقيقة والخيال ، فالأطفال يميلون إلى تفسير مايرونه تفسيرا حرفيا[٣] .

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أن التليفزيون قد يكون له دور فى ظهور بعض الأنماط السلوكية للأطفال الذين يشاهدونه بكثرة . ويزيد الأمر خطورة إذا ما تعرض الطفل بكثرة للقنوات الفضائية التى تبث إرسالها عبر الأقمار الصناعية من مختلف أنحاء العالم ، والتى قد تحمل فى طياتها الكثير من

المضامين المختلفة عن واقعنا .

ونهدف من تقديم هذه الورقة إلى التعرف على أهم ما تناولته الدراسات السابقة العالمية والإقليمية والمحلية فى مجال الطفل والتليفزيون ، من حيث اتجاهات الموضوعات التى تناولتها الدراسات ، وأهم النتائج التى أسفرت عنها .

وبداية ينبغى الإشارة إلى أن مصطلح الفضائيات أو القنوات الفضائية التليفزيونية من المصطلحات الحديثة فى الدراسات الإعلامية . ومن جانب آخر ، فقد لاحظنا خلو الدراسات الأجنبية من مصطلح الفضائيات بشكل مباشر ، ولكن تبين أن معظم موضوعات هذه الدراسات تدور حول دور التليفزيون أو أثره فى تشكيل الشخصية والأنماط السلوكية المختلفة للطفل . وقد يرجع ذلك إلى أن التليفزيون هو جهاز إرسال فضائى فى المقام الأول ، وأن مصطلح الأقمار الصناعية أو القنوات الفضائية التليفزيونية لا يستخدم لديهم بنفس الكيفية التى يستخدم بها فى مجتمعاتنا . فالقنوات الفضائية التليفزيونية فى العالم الغربى تعتبر تطورا تكنولوجيا أخذ مساره الطبيعى ، بينما يختلف الأمر – إلى حد ما – فى مجتمعاتنا ، حيث ظهرت طفرة مفاجئة فى انتشار القنوات الفضائية التى تبث إرسالها عبر الأقمار الصناعية لدول العالم المختلفة .

التعريفات الإجرائية

تتناول الدراسة الطفل والقنوات الفضائية . وبداية نعرف كلا منهما إجرائيا على النحو التالى :

الطفـل

الطفل فى اللغة هو الولد حتى البلوغ . وفى علم النفس يطلق بمعنيين : عام ، ويطلق على الأفراد من الجنسين من سن الولادة حتى النضج الجنسى ، وخاص ،

ويطلق على الأعمار من بعد سن المهد حتى المراهقة [٤] .

وتقسم الطفولة فى العادة إلى مراحل . وقد اختلف علماء النفس فى ذلك التقسيم ، لأنه يقوم على عديد من مسلمات معينة . ومن التقسيمات الأكثر شيوعا ما يلى :

١ – مرحلة ما قبل الميلاد .

٢ – مرحلة المهد : من الميلاد حتى السنة الأولى .

٣ – الطفولة المبكرة : من الثانية إلى السادسة .

٤ – الطفولة الوسطى : من السادسة حتى العاشرة .

٥ – الطفولة المتأخرة : من العاشرة حتى الثانية عشرة . وقد يطلق عليها مرحلة ما قبل المراهقة .

ويستخدم هذا التقسيم – عادة – فى علم النفس التربوى ، لأنه يتفق مع مراحل التعليم إلى حد كبير .

ويوجه سوليفان Sullivan [٥] اهتمامه فى تعريف مرحلة الطفولة اتجاها آخر ، فهو يهتم بالعمليات التطورية التى تؤدى بالفرد إلى مرحلة المراهقة . وتتميز المراحل التى يحددها سوليفان للنمو الإنسانى بوجود إمكانيات أو قدرات للطفل فى كل مرحلة تجعله واعيا ، وبخاصة لجوانب معينة من العلاقة الشخصية مع الآخرين فى بيئته ، وتجعله قادرا على أن يتفاعل معها . ومراحل النمو عند سوليفان أربع :

١ – مرحلة الحضانة : وتستمر حتى نضج مقدرة الطفل على استخدام اللغة .

٢ – مرحلة الحداثة : وتستمر حتى فى نضج مقدرة الطفل على المودة المتبادلة .

٣ – مرحلة الطفولة : وتستمر حتى نضج مقدرة الطفل على التعايش مع رفاقه .

٤ – مرحلة ما قبل المراهقة : وتستمر حتى النضج الجنسى .

نخلص مما سبق إلى أن مرحلة الطفولة تبدأ من الميلاد وحتى البلوغ الجنسى . وهى تنقسم إلى مراحل تميز العمليات التطورية التى تؤدى بالفرد إلى مرحلة المراهقة . وفى دراستنا نتعرض لمرحلتى الطفولة الوسطى والمتأخرة (قبل المراهقة) ، حيث تتميز هاتان المرحلتان بوجود إمكانيات أو قدرات للطفل تجعله واعيا ومدركا للبيئة الخارجية وقادرا على التعامل معها ، وتعتبران من المراحل الهامة فى تشكيل شخصية الفرد .

الاقمار الصناعية

الأقمار الصناعية عبارة عن محطة تجديد ، أو محطة ترحيل لاسلكية تدور فى مدار حول الأرض ، وتستقبل إشارات من مواقع أو نقاط محددة فوق الأرض ، ثم ترسلها إلى مواقع أخرى . فهى وسيلة لإرسال واستقبال أنواع متعددة من الإشارات التى قد تكون حروفا أو أرقاما أو أصواتا ، ويقوم القمر الصناعى ببث هذه الإشارات[٦] .

ويوفر القمر الصناعى خدمة علمية وثقافية هائلة ؛ لأنه ينقل معلومات وبيانات ومدلولات العقول الإلكترونية ، ويجعل المعلومات متبادلة عبر القارات . والأقمار الصناعية الحالية تنقل الإشارات من مكان محدد إلى مكان آخر ، فالإشارات تخرج من مصدرها تذهب إلى المحطة الأرضية ، وهذه تقوم ببثها إلى القمر الصناعى الذى يعكسها مرة أخرى إلى الأرض ، حيث تقوم محطة أرضية أخرى بالتقاطها وإرسالها إلى أهدافها المقصودة عن طريق وسائل الاتصال الأرضية ، مثل التليفون ، أو المحطات الإذاعية والتليفزيونية [٧] .

البث الفضائى (عبر القنوات التليفزيونية الفضائية)

يقصد بنظام البث الفضائى المباشر إمكانية الاتصال بين القطاع الفضائى وأجهزة الاستقبال فى المنازل مباشرة دون المرور على المحطات الأرضية ، أو أية

محطة ترحيل أخرى . فهى لا تحتاج للهوائيات الضخمة التى كانت الدول تقوم بإنشائها . وتردد هذا البث من الممكن استقباله عن طريق (أطباق) صغيرة الحجم ، وإظهاره على شاشات التليفزيون العادية فى المنازل . وقد ظهر حاليا ما يسمى بنظام البث الرقمىDigital الأمر الذى يتيح للاستقبال المنزلى عددا كبيرا من القنوات الفضائية التليفزيونية المختلفة (٨) .

فالقنوات الفضائية تبث إرسالها مباشرة عبر الأقمار الصناعية التى تنتجها الدول المختلفة ، وتستقبلها أجهزة الاستقبال فى المنازل مباشرة بما يعرف بالبث الرقمى Digital الذى يتيح للمتلقى قنوات تلفزيونية أكثر ، الأمر الذى يحول دون وجود رقابة تحد من وصول إرسال هذه الاقمار الصناعية المختلفة .

ونتناول فيما يلى قراءة لأهم اتجاهات الدراسات العربية والأجنبية التى تناولت الطفل والتليفزيون : وتندرج هذه الدراسات تحت ثلاثة أنواع رئيسية :

١ – دراسات ميدانية لقياس التأثيرات الفعلية للتليفزيون على الطفل وأنماطه السلوكية .

٢ – دراسات تحليلية لمضمون بعض المواد المتضمنة فى البرامج والأفلام التى تقدم للطفل .

٣ – دراسات نظرية تطرح تصورات عن دور التليفزيون أو القنوات الفضائية وأثرها من وجهة نظر الغزو الثقافى الوافد عبر القنوات الفضائية على الطفل العربى أو المصرى .

وفيما يلى قراءة لهذه الدراسات كل على حدة :

أولا : الدراسات الميدانية

بداية ينبغى الإشارة إلى أن معظم الدراسات والبحوث الميدانية التى أجريت

لدراسة الأثر Effect مازالت تفتقد شرط التعميم ، ذلك لأن التعميم لا يمكن أن يطلق إلا فى حالة التماثل التام فى كل المتغيرات المتعلقة بعينة الدراسة ، ما عدا متغير واحد مستقل وهو التليفزيون في دراستنا . ويرجع ذلك إلى أن التأثير على السلوك الإنسانى لا يرجع إلى عامل واحد ، فالفرد - الطفل فى دراستنا - ، يستمد معلوماته وخبراته من الوسط المحيط به بأشكاله المختلفة : الأسرة ، والمدرسة ، والأقران ، ووسائل الإعلام . وهو يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية ، بالإضافة إلى العوامل النفسية والبيولوجية الخاصة بالفرد نفسه . ولا يمكن أن نفصل هذه المتغيرات بعضها عن بعض فصلا تعسفيا ، فهى تمثل فى مجملها عوامل مؤثرة . ولذلك فإننا نضع في الاعتبار دائما أن أثر أحد العوامل على السلوك الإنسانى يكون نسبيا وليس قاطعها.

ويمكن أن تصنف ما تناولت من نقاط من الدراسات الميدانية السابقة موضوع دراستنا كالتالى :

١ - أثر معدلات المشاهدة كميا .

٢ - التليفزيون والسلوك العدوانى (العنف) .

٣ - التليفزيون وتشكيل الاتجاهات نحو دور النوع من خلال النموذج .

٤ - التليفزيون والمشاركة الأسرية والاجتماعية .

٥ - التليفزيون واللعب والخيال عند الأطفال .

٦ - نوعية المواد والبرامج التى يفضل الأطفال مشاهدتها .

وقد تناولت الدراسات السابقة فى معظمها عينات من الأطفال من الجنسين ، فى المرحلة العمرية من السادسة حتى الرابعة عشرة ، من المستوى التعليمى الابتدائى والإعدادى وكان المنهج المستخدم فى معظمها هو المنهج الوصفى أو الدراسات التتبعية ، أو بالملاحظة واستخدام الأسلوب الإحصائى .

وفيما يلى نعرض أهم نتائج الدراسات السابقة عالميا وإقليميا* ومحليا .

معدلات المشاهدة

تناول العديد من الدراسات الأجنبية والعربية موضوع معدلات المشاهدة وأثرها على السلوك باعتبار أن التعرض المكثف والمستمر ينتج آثارا سلبية أو إيجابية ، وكذلك فيما يتعلق بمتغير حيازة أجهزة التليفزيون ، فعلى الرغم أنه يعتبر من المسلمات فى معظم دول العالم - خاصة فى المدن الكبرى - إلا أنه يشير أيضا إلى سهولة التعرض : فالأسر التى لديها جهاز تليفزيون أو أكثر يكون أفرادها أكثر تعرضا من غيرهم الذين لا يمتلكون .

وتشير نتائج معظم الدراسات الأجنبية والعربية إلى ارتفاع معدل حيازة أجهزة التليفزيون ، خاصة بالنسبة للحضر أو المدن (فلم تجر دراسات عن المناطق الريفية فى الفترة الزمنية التى تم اختيارها لحصر الدراسات السابقة) .

وقد أظهرت معظم الدراسات الأجنبية ارتفاع معدلات حيازة أجهزة التليفزيون . ففى عام ١٩٨٩ تبين أن أكثر من ٩٩٪ من الأسر الأمريكية تمتلك جهاز تليفزيون على الأقل ، بينما تمتلك بعض العائلات جهازين أو ثلاثة[٩] . وكذلك أظهرت معظم الدراسات الأمريكية ارتفاع معدلات مشاهدة الأطفال للتليفزيون . ففى دراسة أمريكية بلغت نسبة مشاهدة أطفال المرحلة الابتدائية ٥ ساعات يوميا ، تزيد إلى ٦ساعات بين الأطفال الفقراء والسود[١٠]. وطبقا لما ورد فى تقرير نيلسن لعام ١٩٩٣ ، فإن الأطفال بين سنتين وخمس سنوات يقضون حوالى ٢٢٫٩ ساعة أسبوعيا فى مشاهدة التليفزيون ، بينما يقضى الأطفال من ٦-١١سنة حوالى ٢٠٫٤ ساعة أسبوعيا[١١] . وفى دراسة

* ملحوظة : لم يتسن لهيئة البحث الحصول على دراسات ميدانية إقليمية فى الفترة الزمنية من بداية التسعينيات حتى الوقت الراهن .

بريطانية ، تراوح متوسط مشاهدة الأطفال للتليفزيون بين ١٦و١٩ ساعة أسبوعيا[١٢] .

ولم نتوصل إلى دراسات ميدانية أقليمية متعلقة بهذا المتغير .

أما فى مصر ، فقد أجريت عدة دراسات ميدانية عن التليفزيون والطفل ، فى الفترة الزمنية الأخيرة . وقد توصلت إحدى الدراسات عن تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال[١٣]، إلى ارتفاع معدل حيازة أجهزة التليفزيون بين أفراد عينة من أطفال المدارس الابتدائية من الجنسين ، حيث بلغت حوالى (٩٩٪) تقريبا ، وتراوحت المشاهدة بصفة دائمة للجنسين تراوحت بين ٥ر٩٥٪ و٤ر٨٧٪ . وفى دراسة أخرى تبين انتشار حيازة التليفزيون بنسبة ٥ر٩٩٪ لعينة قوامها ٤٥٠ مفردة من الجنسين ، كما تبين أن ٣ر٩٣٪ يشاهدونه بصفة دائمة [١٤] .

وفى دراسة أخرى فى عام ٢٠٠٠عن أثر القنوات التليفزيونية الوافدة فى بعض قيم الأسرة المصرية [١٥]. إلى ارتفاع معدلات مشاهدة القنوات التليفزيونية الوافدة فى العينة مشاهدى العينتين إلى ٣ر٩٤٪ ، وكان إقبال الذكور على مشاهدة هذه القنوات أكبر من إقبال الإناث .

نستخلص مما سبق ، أن معدلات مشاهدة الأطفال للتليفزيون مرتفعة على المستويين العالمى والمحلى ، حيث بلغت ساعات المشاهدة – عالميا حوالى ٢٣ ساعة أسبوعيا . وفى مصر تبين أن غالبية الأطفال يشاهدون التليفزيون بصفة دائمة ، ولم تحدد ساعات معينة . وهناك ما يشير إلى أن ارتفاع معدلات مشاهدة الأطفال للتليفزيون له تأثير عليهم ، سواء بصورة إيجابية أو سلبية ، نظرا لأنهم من الفئات العمرية الأكثر تقبلا لما يقدم لهم ، بحكم تكوينهم وبنائهم النفسى والعقلى ، كما سبقت الإشارة .

تشير النظرة إلى الدراسات السابقة ، إلى أن هذا المتغير قد لقى اهتماما عالميا واضحا، بينما لم يلق نفس الاهتمام فى الدراسات العربية . فلم يتعد الأمر بعض التوصيات لبعض الدراسات النظرية (التى تطرح رؤى وتصورات مستقبلية) لأهمية وخطورة دور التليفزيون على الأطفال والمراهقين ، باعتباره من الإفرازات السلبية التى تنشأ عن كثرة مشاهدة أفلام العنف .

ففى دراسة لجورج جربنر[١٦] Gerbner وزملائه فى جامعة بنسلفانيا ، تبين ، من تحليل مستوى مشاهد العنف فى التليفزيون فى عشرين عاما أن هناك على الأقل ٥ أحداث عنف فى الساعة ، ويزيد المعدل إلى ٢٠- ٢٥ حدثا فى الساعة فى برامج الأطفال يوم السبت صباحا. وتطرح الدراسة تساؤلا مهما ، هل برامج العنف الموجهة للأطفال تزيد احتمال نشأة السلوك العدوانى لدى الطفل ؟ ونحن نطرح أيضا نفس التساؤل .

وهناك دراسة أخرى لجروسمان[١٧] Grossman وهو خبير فى علم القتل Killiology إذا صح التعبير ، وقد أجرى العديد من الدراسات فى مجال جرائم الأحداث من الأطفال . وكان من أهم نتائج دراساته أن كثرة التعود على مشاهدة افلام وبرامج العنف فى التليفزيون تؤدى إلى ما يسمى بتبلد الإحساس والوحشية Brutalism . وفى تفسيره للسلوك العدوانى الذى يظهر لدى الشباب فى سن الثامنة عشرة – على سبيل المثال – يقول إن الأمر يبدأ فى سن السنتين من مرحلة الطفولة . فالطفل الذى يبدأ فى مشاهدة التليفزيون فى هذه السن المبكرة يشعر بأن هناك شيئا ما يحدث على الشاشة ، ويبدأ فى تقليد ومحاكاة الحركة ، وتدريجيا فى سن السادسة أو السابعة – حيث مازال جزء من الدماغ يتكون – يحاول الطفل أن يفهم ما يجرى على الشاشة ، ومن أين تأتى

المعلومات . ولكن بحكم تطوره الارتقائى لا يستطيع التمييز بين ما هو حقيقى وما هو خيالى ، ولذلك فهو يقلد ما يشاهده باعتباره شيئا واقعيا ومقبولا . وهنا تكمن الخطورة .

وكما أشارت معظم الدراسات التى أجريت فى مركز بيل لبحوث واستشارات العائلة والتليفزيون[١٨] Yale Family Television Research And Consultation Center ، أن الأطفال الذين يفضلون مشاهدة برامج وأفلام العنف بكثرة يصفهم مدرسيهم بأنهم أقل مشاركة فى المدرسة وأقل نجاحا فى علاقتهم بزملائهم ، وأقل سعادة ، وأقل خيالا ، مقارنة بدرجاتهم فى اختبارات الذكاء IQ Scores.

وفى فرنسا ، اشارت نتائج دراسة ميدانية عن أثر المسلسلات التليفزيونية على انحراف المراهقين والشباب[١٩]، إلى أن ٤٥٪ منهم قد تلقوا معظم المعلومات التى تشرح أسلوب وكيفية ارتكاب الجريمة مما يشاهدونه فى الأعمال الفنية السينمائية .

وقد أظهرت دراسة أخرى حول العنف والتليفزيون فى جامعة كاليفورنيا[٢٠]، أن الأشخاص الذين يشاهدون برامج العنف بكثرة يميلون إلى العنف فى سلوكهم ، بينما يميل مشاهدو البرامج الاجتماعية والإنسانية إلى سلوك أكثر اتزانا.

التليفزيون وتبلد الإحساس Desensitization

ظهر هذا المصطلح فى الدراسات الأجنبية ، مما قد يشير إلى وجود هذه الظاهرة فى المجتمعات الغربية . ولم يتعرض الدراسات العربية فى فترة التسعينيات له ، ولكنا لا نستطيع الجزم بعدم وجود بحوث حوله فى فترة سابقة .

ويقصد بتبلد الإحساس عدم الاستجابة انفعاليا لما يشاهد من مناظر أو مشاهد مثيرة للانفعال . وهو يرجع إلى أنه حين تتناقص واقعية موقف ما ، تصير قدرة الناس على الاستجابة له أقل انفعالا ، ويكونون أشبه بالمتفرجين[٢١] .

وقد قام فيكتور كلاين Klein بإجراء تجربة فى مختبرات جامعة يوتا Utha لمقارنة الاستجابات الانفعالية لمجموعتين من الأطفال تراوحت أعمارهم بين ٥ و ١٤ سنة ، تجاه أحد برامج العنف التليفزيونى [٢٢]. ولم تكن إحدى المجموعتين قد شاهدت إلا القليل من العنف على شاشة التليفزيون ، أو لم تشاهد فى العامين السابقين للتجربة ، أما المجموعة الأخرى فكانت تشاهد ، بصورة مكثفة وبمتوسط ٤٢ ساعة أسبوعيا ، لمدة عامين على الأقل . وعرض على الأطفال من المجموعتين مشاهد حلقة مدتها ٨ دقائق من فيلم عن الملاكمة (البطل) ، وتم تسجيل الاستجابات الانفعالية . وقد تبين أن ردود أفعال الأطفال الذين قضوا وقتا طويلا فى المشاهدة التليفزيونية لبرامج وأفلام العنف أقل انفعالا بصورة واضحة من ردود أفعال أطفال المجموعة الآخرى .

وقد خلص الباحثون فى هذه الدراسة ، إلى أن هؤلاء الأطفال كانوا قد تعودوا على الأحداث المثيرة للانفعال على شاشة التليفزيون ، لدرجة أن قدرتهم على الإحساس قد تضاءلت إلى حد كبير . ولما كانوا قد شاهدوا برامج وأفلام العنف بصورة مكثفة (٤٢ ساعة أسبوعيا) ، فقد افترض الباحث أن تبلد الإحساس لديهم كان أحد تأثير التعرض المستمر لهذه النوعية من الأفلام .

وفى دراسة أخرى عن انحراف الأحداث ، ظهر أن الطفل - القاتل - قد لا يشعر بأى ندم ، ونادرا ما يعى تصرفاته[٢٣] . ويرجع الباحث ذلك إلى أنه إذا كان الطفل مضطربا نفسيا فى الأساس ، وأضيف إلى ذلك عامل آخر وهو كثرة مشاهدة أفلام العنف ، قد ينتج ذلك السلوك العدوانى ، أو تبلد الإحساس . أو إذا تضافرت تلك الأسباب مع عوامل أخرى اجتماعية - مثل الفقر أو التفكك

العائلى – قد ينتج وباء العنف Virus of Violence ، كما يطلق عليه جروسمان Grossman فى دراسة سابقة أشرنا إليها .

ومما سبق نخلص إلى أن استمرار تعرض الأطفال والمراهقين المكثف لأفلام العنف قد يؤدى إلى تكوين شخصيات منحرفة ذات قيم معادية للمجتمع anti-social إذا ما تضافرت مع هذا المتغير عوامل أخرى مساعدة .

التليفزيون وتشكيل الاتجاهات نحو دور النوع من خلال النموذج

تناولت الدراسات الأجنبية موضوع دور التليفزيون فى تشكيل الاتجاهات نحو دور النوع Gender وتقليد النموذج Model ، بينما لم يحظ هذا الموضوع باهتمام فى الدراسات العربية باستثناء دراسة فى مصر تناولت تحليل مضمون أحد البرامج الموجهة للأطفال سنشير إليها فيما بعد .

ويرجع ذلك إلى أن الطفل يميل إلى تقليد النموذج منذ بداية حياته . فالآباء هم أول نموذج للطفل ، يتعرف من خلالهم على ذاته . وتتم هذه العملية فى مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر حتى مرحلة المراهقة . ويرى إريكسون Erikson [٢٤]، أن هذه العملية تتم فى مرحلتين أساسيتين : الأولى المرحلة العمرية من ٤ إلى ٦ سنوات ، حيث يتوحد الطفل مع الوالد من نفس النوع ، ويتعلم من خلاله السلوك الملائم له فى المجتمع . والثانية مرحلة المراهقة المبكرة ، أى فى بداية مرحلة النضج الجنسى ، حين يبدأ الفرد فى التفكير والتساؤل عن الأخلاق والأيديولوجيات والاختيارات المهنية وما شابه . وفى مرحلة المدرسة يمثل المدرسون وآباء الأطفال الزملاء نماذج جديدة للطفل . وبالإضافة إلى ذلك ، تلعب وسائل الإعلام دورا فى تشكيل نماذج أخرى أيضا . وفى النهاية يستطيع أن يكون فكرة عن ذاته جسديا ، فيتطور أسلوبه فى الحياة من حيث طريق الملبس،

والتفكير والإدراك ، والتصرف . وفيما يتعلق بالتليفزيون ، فإن الشخصيات التليفزيونية والمشاهير تلعب دورا هاما فى تشكيل شخصية الطفل ، لذلك يميل الطفل أو المراهق إلى تقليد الشخصيات التى يعجب بها من نفس النوع الذى ينتمى إليه ، فى اختيار الملابس ، والهوايات ، والاهتمامات ، وما شابه ذلك .

وهناك دراسة فى كندا لقياس أثر التليفزيون فى الاتجاه نحو دور النوع فى المجتمع[٢٥]، وهى دراسة تتبعية أجريت على مجموعتين من الأطفال : إحداهما يمتلك أسر أفرادها أجهزة التليفزيون ، وأخرى ضابطة . وبعد سنتين تبين وجود فروق في الاتجاهات نحو النوع بين المجموعتين ، وقد أسفرت الدراسة عن أنه على المدى الطويل فإن التليفزيون لديه الإمكانية لصياغة اتجاهات الأطفال نحو دورهم فى المجتمع .

وفى دراسة أخرى لفليمنج Flemming حول نفس الموضوع ، تبين أن الأطفال يميلون إلى محاكاة وتقليد النموذج من نفس النوع الذى ينتمون إليه ، وخاصة ما تظهر فى الأعمال التليفزيونية . فالإناث يملن إلى الألعاب ذات الطابع الأنثوى (حمل العرائس والقيام بدور الأم وما شابه) ، بينما يميل الذكور إلى تقليد دور بطل المغامرات ذى القوة الخارقة[٢٦] . ويؤكد ماكلير Mcleer [٢٧] ، أن "التليفزيون مسئول – إلى حد كبير – عن تشكيل Moulding المشاهدين الصغار الأبرياء" . ويتفق وولف Wolf فى دراسه له مع النتيجة السابقة فى أن الأطفال يميلون إلى تقليد نموذج النوع الذى ينتمون إليه الذى يظهر على الشاشة فى الأعمال الفنية ، حتى لو كان سلوك هذا النموذج سيئا وغير لائق[٢٨] . كما يؤكد كروص Cross هذا الرأى ، فيرى أنه فى واقع الحياة توجد بعض الأحداث التى تتشابه – إلى حد كبير – مع ما يشاهده الأطفال فى التليفزيون ، الأمر الذى يساعد فى تشكيل السلوك الذى يتشابه مع النموذج الذى يقلدونه[٢٩] .

ونخلص مما سبق إلى أن التليفزيون يلعب دورا مؤثرا فى تشكيل اتجاهات وسلوكيات الأطفال نحو دورهم فى المجتمع ، من خلال تقليد أو محاكاة الشخصيات المؤثرة ، تلك الشخصيات التى تظهر فى الأعمال الفنية المختلفة . ونوجد خطورة إذا كانت تعكس صورا غير واقعية وخيالية ، وبعيدة عن واقع الحياة .

التليفزيون واللعب والخيال

دور التليفزيون وأثره على اللعب عند الأطفال وملكة الخيال من الموضوعات التى حظيت بالدراسة عالميا . وذلك لأن اللعب من الأنشطة التى تعكس السلوك الاجتماعى لدى الطفل ، حيث يجد فى أشكال اللعب الإيهامى والخيال Make believe play وسيلة لمواجهة صعوبات الحياة والتكيف مع الواقع . فاللعب ذو أهمية كبيرة ، فالأطفال الذين يلعبون يقبلون على الاستمتاع بالحياة . وهذه قيمة بارزة للألعاب ، لأنه دون القدرة على الاستمتاع بالحياة قد تصبح سنوات الرشد الطويلة مملة ومرهقة[٣٠] .

ففى دراسة عن ألعاب الأطفال[٣١] ، تبين أن الأطفال الذين يندمجون فى الألعاب الخيالية يستخدمون مفردات لغوية أكثر صعوبة من غيرهم ، كما أنهم يتعلمون مشاركة الآخرين .

وفى دراسة أخرى عن العلاقة بين المشاهدة التليفزيونية وقلة وقت اللعب على ظهور السلوك العدوانى لدى الأطفال[٣٢] ، تبين أن تناقص وقت اللعب قد يكون سببا فى زيادة السلوك العدوانى ، إذ أنه حين ينفس الطفل طاقته فى اللعب ، فانه يخفف ويقلل من هذا السلوك ، وتتم تدريجيا عملية التطبيع الاجتماعى .

وأسفرت دراسة وبائية Epidemiological [٣٣] عن وجود علاقة بين المشاهدة التليفزيونية وتدنى النشاط البدنى وتناقص الصحة الجسدية والعقلية للأطفال المشاهدين .

أما فيما يتعلق بأثر التليفزيون على ملكة الخيال ، فقد أجريت دراسة [٣٤] حول هذا الموضوع على مجموعتين من الأطفال إحداهما من المشاهدين للتليفزيون والأخرى من غير المشاهدين . وتبين أن الأطفال الذين يشاهدون التليفزيون بكثرة لديهم صعوبة فى تطور ملكة الخيال واتجاهات اللعب المختلفة . ولكن دراسة [٣٥] أخرى أسفرت عن أن التليفزيون لا يعوق تطور القدرة التخيلية للطفل بشكل واضح . فقد أظهرت الدراسة أن الأطفال الذين يكفون عن مشاهدة التليفزيون يلعبون بطرق توحى بوضوح أنهم يعيشون فى عالم خيالى نشيط ، ومع استئناف المشاهدة يقلل الاطفال هذا النوع من اللعب الخيالى .

وفى مصر ، تشير نتائج دراسة عن علاقة الطفل بالوسائل الإلكترونية[٣٦] ، ان التليفزيون يمكن أن يساعد الطفل فى إثراء محصلتة اللغوية بكلمات ومفاهيم من الصعب أن يتعرف عليها فى هذه السن المبكرة . كذلك المال بالنسبة لخيال الطفل ، حيث تبين من الدراسة أن رسوم الأطفال قد تأثرت بشكل أو بآخر بالتليفزيون .

مما سبق ، لم يتضح تأثير مشاهدة الأطفال للتليفزيون بصورة مباشرة على اللعب أو الخيال . فبعض البحوث والدراسات وجدت أن هناك علاقة بين المشاهدة وقلة اللعب وتأثر ملكة الخيال ، بينما لم تجزم بهذا الأمر دراسات اخرى .

التليفزيون والعلاقات الأسرية والاجتماعية

عرضت دراسات عديدة موضوع التليفزيون والمشاركة الأسرية والاجتماعية ؛ نظرا لأهمية المشاركة الأسرية فى تشكيل شخصية الطفل أثناء مرحلة التنشئة الاجتماعية . وتشير نتائج معظم الدراسات إلى أن هناك علاقة بين كثرة المشاهدة التليفزيونية وقلة الأنشطة الاجتماعية أو الأسرية .

ففى دراسة إمبريقية لـ برودىBrody (٣٧) تبين إلى أن المشاهدة التليفزيونية تقلل من المشاركة الاجتماعية الأسرية ، فالوقت الذى يقضيه الأطفال فى المشاهدة التليفزيونية هو وقت خال من النشاط الاجتماعى . ويرجع ذلك إلى ان معدلات المشاهدة تزيد لدى أطفال المدارس حيث تصل إلى ٥ أو ٦ ساعات يوميا، وهو معدل مرتفع . وأن الأطفال الذين يشاهدون التليفزيون بكثرة يقضون وقتا أقل فى الحديث مع آبائهم أو أفراد العائلة .

وفى دراسة أخرى عن تغير نمط الحياة الأسرية الأمريكية (٣٨) ، أشار ٧٨٪ من أفراد العينة إلى افتقاد الأحاديث الأسرية أثناء المشاهدة ، باستثناء أوقات معينة كالإعلانات . ولهذا يقال إن التليفزيون حل محل الأسرة فى مجال التنشئة الاجتماعية إلى حد كبير(٣٩) .

وفى مصر ، تبين من دراسة عن القنوات التليفزيونية الفضائية (٤٠)، أن مشاهدة القنوات الفضائية أدت إلى التفكك الأسرى المتمثل فى ضعف العلاقة بين الآباء والابناء ، وضعف الشعور بالانتماء للأسرة . (كان هناك تأثير سلبى لمشاهدة القنوات الوافدة فى العلاقات الأسرية فى حى السيدة زينب ومدينة دمياط ، ولم يكن لها تأثير فى حى الزمالك . ولم يقدم سبب ذلك) .

نوعية المواد الإعلامية والبرامج التى يفضلها الأطفال

من الموضوعات التى حظيت بالاهتمام فى دراسات الطفل والتليفزيون ، فى مصر

بخاصة ، استطلاع آراء الأطفال فى نوعية البرامج التى يفضلون مشاهدتها ، وهو موضوع لم يلق نفس الاهتمام فى الدراسات الأجنبية .

وفى هذا الصدد ، نشير إلى بعض الدراسات التى أجريت فى مصر حول هذا الموضوع . ففى دراسة عن تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال[٤١] ، تبين أن ترتيب نوعية برامج التليفزيون التى يفضلها الأطفال كالتالى : برامج الأطفال (٤٦٪) ، تليها الإعلانات (٤٠٪) ، ثم الافلام (٣٣٪) ، ثم المسلسلات (٢٦٪) ، ولم تكن هناك فروق جوهرية حسب الصف الدراسى المرحلة الابتدائية ، أو حسب النوع .

وفى دراسة أخرى[٤٢] . تبين أن حوالى ٣١٪ من الأطفال يفضلون الأفلام العربية والمسلسلات ، و٥ر٢٣٪ برامج الأطفال ، و١٣٪ الأفلام الأجنبية. وفى دراسة أخرى عن أفلام الخيال العلمى والطفل المصرى [٤٣] ، وهى تناقش تأثير أفلام الخيال العلمى فى عينة من المشاهدين من الأطفال فى مصر ، وأجريت على عينة من الأطفال فى القاهرة من المرحلة العمرية من ١٤- ١٥سنة ، اتضح أن الأطفال يشاهدون تلك الأفلام للهروب من واقعهم (٧٠٪) ، وتحقيق الرغبة فى العيش فى عالم أفضل (٢٠٪) ، ومشاركة الآخرين خبراتهم (٧٪) . وتبين أن الذكور أكثر إقبالا على هذه النوعية من الأفلام من الإناث .

وما يهمنا التعليق عليه فى هذه الدراسة ، على الرغم أنها طبقت على عينة من الأطفال الذين يشاهدون أفلام الفيديو ، هو أن لها دلالة على الوضع الحالى للقنوات التليفزيونية الفضائية ، حيث الفرصة تكون متاحة أكثر لهذه النوعية من الأفلام التى يقبل عليها الأطفال كما أشارت نتيجة الدراسة . واللافت للنظر أن هذه النوعية تقدم أساسا للكبار ، ولكن يقبل الأطفال على مشاهدتها . ويجب الوقوف عند إحدى نتائج هذه الدراسة التى تقول إن ٧٠٪ من أطفال العينة الذين

يشاهدون هذه الأفلام يرغبون فى الهروب من واقعهم . وينبغى التساؤل عن الأسباب المؤدية لتلك النتيجة .

وفى دراسة أخرى فى مصر – أيضا – عن حق الطفل فى التعبير عن رأيه فى برامجه الإذاعية والتليفزيونية (٤٤) (طبقت على عينة من الأطفال من المرحلة العمرية ٦ إلى ١٥ سنة ، من مستويات اقتصادية اجتماعية مختلفة) ، تبين أن الأطفال فى المرحلة العمرية من ٩ إلى ١٥ سنة يفضلون متابعة الافلام والمسلسلات العربية والهندية والأجنبية والقنوات الفضائية ، وبرامج الأطفال التى تتضمن مادة علمية وثقافية وترفيهية . وكان من أهم مقترحاتهم أن البرامج المعدة للأطفال فى التليفزيون لا تناسب المرحلة العمرية من ٩ إلى ١٥ سنة ، كما طلبوا تخصيص ساعة للبث الفضائى من القنوات العربية والأجنبية ؛ لإتاحة الفرصة للأطفال الذين لا يملكون أجهزة استقبال فضائية .

وأخيرا ، فى دراسة عن أثر القنوات التليفزيونية الوافدة فى بعض قيم الأسرة المصرية (٤٥) . تبين أن متابعة هذه القنوات أدت إلى نقص متابعة قنوات التليفزيون المصرى ، وأن من أسباب الإقبال على مشاهدة القنوات الفضائية عدم وجود رقابة .

ومما سبق ، نستخلص أن برامج الأطفال التى تقدم فى التليفزيون المصرى لا تلبى احتياجات الأطفال فى المرحلة العمرية من ٩ إلى ١٥ سنة بصفة عامة ، ويظهر هذا من تفضيلهم لمشاهدة أفلام الكبار سواء العربية أو الأجنبية فى المقام الأول ، وفى رغبتهم فى متابعة القنوات الفضائية العربية والأجنبية . وبالطبع هذا الأمر له دلالة ينبغى وضعها فى الاعتبار عند وضع البرامج المخصصة للأطفال .

ثانيا : دراسات تحليل المضمون

استخدمت بعض الدراسات والأجنبية والعربية أسلوب تحليل مضمون بعض البرامج والأفلام ، للتعرف على المعلومات المتضمنة فى المادة الإعلامية وأثرها على الطفل المشاهد .

وتبين دراسة أميريكية عن تحليل مستوى مشاهد العنف فى التليفزيون خلال عشرين سنة [٤٦] ، أن هناك على الأقل ٥ أحداث عنف فى الساعة ، ويزيد المعدل إلى ٢٠ – ٢٥ حدثا فى الساعة فى برامج الأطفال يوم السبت صباحا . وتثير الدراسة تساؤلا حول العنف فى البرامج الموجهة للأطفال ، واحتمال وجود علاقة بينها وبين السلوك العدوانى لدى الطفل .

وفى دراسة أخرى [٤٧] ، تبين أن من الأبطال الذكور الذين يظهرون على شاشة التليفزيون متورطون فى أعمال عنف : ١١٪ منهم قتلة ، وأن غالبية الضحايا من النساء . ويظهر بوضوح ارتفاع مضمون أعمال العنف على الشاشة خاصة بالنسبة للأطفال والذكور ، حيث كان ٦٠٪ منهم متورطين فى أعمال عنف . وهذا مما يشير إلى خطورة تقليد هذه النماذج ، خاصة من الأطفال والمراهقين .

وفى دراسة أخرى عن تحليل مضمون أفلام العنف[٤٨]، يرى جروسمان ، أن مدة عرض مشاهد العنف الطويلة يكون أعمق أثرا فى المشاهدين خاصة من الأطفال ، حيث يتعلم الطفل من التوحد ببطل الفيلم خلال ٩٠ دقيقة على الأقل كيفية تصرفه مع رفاقه ، أو مع الآخرين . وفى نهاية الفيلم (فى النصف ساعة الأخيرة) قد يصل الأمر إلى أن يضرب أو يقتل بوحشية ، الأمر الذى يتعلم الطفل من خلاله أن هذا شىء طبيعـى ، ويمكن القيام به فى التعامل بين الأصدقاء ، أو مع غيرهم . ويحدث هذا فى كثير من الأفلام .

وفى تحليل مضمون الأفلام التى تعكس صورة النوع فى التليفزيون ، يلاحظ تكثيف المشاهد التى تعكس دور المرأة والرجل في المجتمع ، الأمر الذى يتعلم الطفل منه أن هذا هو الدور المطلوب منه فى المجتمع ، على الرغم من أنه قد لا يطابق الواقع فى كثير من الأحيان .

فى دراسة عن تحليل مضمون الأفلام التى تعكس صورة الذكر والأنثى فى المجتمع الأمريكى [٤٩]، تبين أن صورة الذكر فى معظم أفلام التليفزيون صورة نمطية Sex role Stereotype ، فهو المسئول عن الأسرة ، بينما صورة المرأة تظهر بأنها عاطفية ، معطاءة . تابعة ، وبالطبع فإن هذه الصورة تختلف – إلى حد كبير – عما يعيشه الطفل بالفعل فى حياته الواقعية ، وهى بعيدة عن الحقيقة . وتصوير هذا النموذج للنوع بالشكل التقليدى يؤثر ولاشك على الطفل ، ليس فى اختياره لألعابه وملابسه فقط ، وإنما فى رؤيته للعمل أو المهنة التى يرغب في العمل بها مستقبلا ، وفى تقديره لذاته وللآخرين ، أيضا .

وفيما يتعلق بالدراسات التى أجريت فى مصر ، ففى دراسة عن تحليل مضمون المعلومات المتضمنة فى برامج الأطفال في القناة الفضائية المصرية[٥٠] ، تبين أن برامج الأطفال تركز على تقديم معلومات علمية ، كما تعكس البرامج والأفلام المقدمة المجتمعات الأوربية بنسبة تفوق ما تعكسه عن العالم العربى : حيث بلغت النسبة المئوية ٢٩٫٤٪ ، فى مقابل ١١٫٨٪ للعالم العربى . وهذا مما يشير إلى نقص فى إعداد مضمون البرامج الموجهة للجاليات المصرية فى الخارج ، حيث ينبغى على المحطات الفضائية إظهار الهوية المصرية من خلال الأعمال الفنية المقدمة على الشاشة ، خاصة المقدمة للطفل .

وتوصلت دراسة اخرى لتحليل مضمون نموذج القدوة الموجه للأطفال فى برنامج يحمل اسم "وكانوا فى طفولتهم" [٥١]، إلى أنه على الرغم من أن البرنامج

قدم نماذج متنوعة للقدوة فى مجالات متنوعة ، فإنه ينبغى تقديم هذه النماذج فى صورة مسلسلات درامية حول نماذج حقيقة كقدوة ، وليس مجرد برنامج حوارى ، حتى يمكن للأطفال الاستفادة من مضمون البرنامج .

وأسفرت دراسة أخرى عن تحليل مضمون برنامج "سينما الأطفال" وعلاقتها بالجانب المعرفى والاجتماعى للطفل (٥٢) ، عن أن البرنامج يقدم أفلاما ورسوما متحركة أجنبية ، تحمل فى طياتها قيما غير مرغوب فيها ، كالعنف والسلوك العدوانى بصوره المختلفة . وفى هذا تأكيد لنتائج الدراسة الأولى التى أشرنا إليها عن تحليل مضمون برامج الأطفال فى القناة الفضائية المصرية ، والتى تعكس المجتمع الغربى بنسبة كبيرة .

ونخلص مما سبق إلى :

١ - تهتم الدراسات الأجنبية بتحليل مضمون البرامج الموجهة للأطفال ، خاصة فى موضوعى العنف وتشكيل اتجاهات الأطفال من خلال النموذج الذى يظهر على الشاشة ، وهناك خطورة في الإكثار من مشاهد العنف على سلوك الأطفال من المشاهدين ، وإظهار هذا السلوك من خلال نماذج الشخصيات التى يفضلها الأطفال .

٣ - اهتمت الدراسات العربية (مصر) ، بتحليل مضمون البرامج التليفزيونية الموجهة للأطفال بصفة عامة ، وتبين أنها تعكس المجتمعات الغربية ، سواء فى المعلومات العلمية أو فى عرضها لأفلام ورسوم متحركة أجنبية أيضا التى تحمل فى مضمونها القيم الأخلاقية الغربية التى تختلف عن قيمنا العربية . ولذلك ينبغى الاهتمام بتقديم مواد إعلامية وتعكس المجتمعات العربية ، بالإضافة إلى التعرف على المجتمعات الأخرى .

ثالثا : الدراسات النظرية

قدمت بعض الدراسات النظرية العربية تصورات عن أثر الغزو الثقافى من خلال البث الإعلامى المباشر الوافد ، وخطورته على الطفل المصرى ، والشباب بصفة عامة . ففى دراسة مغربية عن ثقافة الطفل العربى من خلال وسائل الاتصال التليفزيونى كنموذج[٥٣] ، يحذر الكاتب من غزو إعلامى وثقافى أساسه مسخ الشخصية العربية وتقويض نظامها فى إطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد . ويرى أن الطفولة العربية هى الأكثر استهدافا باعتبارها مستقبل الأمة العربية فالطفل اليوم ، بدلا من أن يستقى معلوماته من الأسرة والمدرسة ، يعتمد على التليفزيون بمختلف قنواته ، لا فرق لديه بين هذه اللغة وتلك . الإشارة ، لأن أساس تفكيره الطفولى يعتمد على الحركة والصورة ، وأنه يستطيع عن طريق الخيال التوحد بالشخصيات التى تظهر أمامه على الشاشة . وهنا تكمن خطورة المشكلة . ويطالب الباحث بمواجهة التحدى الاستعمارى الجديد والانتباه للتدفق الإعلامى ، بقبول ما هو ملائم ، واستبعاد غير الملائم ، وعدم الاكتفاء بدور المتلقى .

وفى دراسة نظرية فى مصر عن تهيئة الإنسان المصرى للتعامل والتفاعل مع البث الإعلامى المباشر الوافد[٥٤] ، يوصى الكاتب بضرورة أن يزود الإنسان المصرى بمعرفة كافية عن البث الإعلامى المباشر ومتطلبات تلقيه ، وأن تهتم الأسرة بالتربية الدينية للنشء .

وهناك مقال عن خطورة عدم وجود رقابة على المصنفات الفنية التى تبث عبر الأقمار الصناعية عن طريق البث المباشر[٥٥]، وقد تتضمن تلك الأعمال الفنية قيما ومعايير أخلاقية تختلف عن تقاليدنا وعاداتنا العربية ، الأمر الذى يشجع على الانحراف . فمن الملاحظ أن ما تبثه الأقمار الصناعية من مواد إعلامية

يعمل على توسيع الفجوة بين الأجيال ، ويعمل على إضعاف الانتماء للتراث الحضارى . وهذا التناقض قد يوقع الشباب المراهقين فى أزمة الاغتراب، وهو تعبير عن عدم الرضا والرفض للمجتمع وثقافته وقد يؤدى هذا الشعور إلى التسيب وعدم الالتزام بمعايير وقيم المجتمع . ويزداد الأمر خطورة إذا أحس الأطفال بهذا الشعور ، لأنهم هم نواة المستقبل ، وعليهم يقع العبء الأكبر فى المجتمع . فلابد للنشء أن يعى هويته العربية ، ويتمسك بها فى مواجهة الغزو الإعلامى الاستعمارى .

خاتمــــة

نخلص من قراءة أدبيات الطفل والتليفزيون ، إلى وجود اختلافات في حركة البحوث والدراسات State of the Art عالميا وإقليميا ومحليا .

فمن الملاحظ أن الموضوعات التى تناولتها الدراسات الأجنبية (عالميا) فى فترة التسعينيات خاصة ، تختلف إلى حد بعيد عما تناولته الدراسات العربية فى موضوعات هامة ، مثل التليفزيون والسلوك العدوانى ، والعنف أو تبلد الإحساس لدى الأطفال ، ودور التليفزيون فى صياغة وتشكيل اتجاهات الأطفال نحو دور النوع Gender ، والتليفزيون واللعب والخيال عند الأطفال ، وكذلك التليفزيون والمشاركة الأسرية والاجتماعية . فقد لوحظ من الدراسات العالمية أن التليفزيون يلعب دورا هاما ومؤثرا فى ظهور بعض الأنماط السلوكية السلبية في الموضوعات السابقة . ويرجع ذلك – بصفة أساسية – إلى أن مرحلة الطفولة هى مرحلة تكوينية ، وأن الطفل فى مرحلة التنشئة الاجتماعية يتعلم كيفية إدراك العالم الخارجى ، والتعامل معه من خلال المؤسسات الاجتماعية المحيطة به ، مثل الأسرة والمدرسة ، ووسائل الاتصال خاصة المرئية . فالتليفزيون يعتبر مصدرا تعليميا ، فهو يؤثر على عقول الأطفال القابلة للاقتحام Vulnerable

والتأثرImpressionable(٥٦) . وهذا مما يساعد فى ظهور بعض الأنماط السلوكية نتيجة تقليد بعض النماذج الشخصية للأدوار الاجتماعية المختلفة التى تعرض على الشاشة .

وقد اهتمت الدراسات العالمية بالإشارة إلى أهمية دراسة هذه الموضوعات ، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها. ولم تحظ هذه الموضوعات بالدراسة فى مجتمعاتنا العربية .

وقد يرجع ذلك إلى تفشى ظاهرة العنف على المستوى العالمى بصورة مرضية إلى حد كبير ، حتى أطلق عليه جروسمان "فيروس العنف" باعتباره مرضا اجتماعيا ، وإن كان يعزو وجوده إلى أسباب عديدة ، منها انتشار أفلام العنف فى التليفزيون .

وفى المقابل ، اهتمت الدراسات العربية بموضوعات أخرى ، فى مقدمتها التعرف على نوعية البرامج أو المواد الإعلامية التى يفضل الأطفال مشاهدتها ولايخلو بحث أو دراسة من الإشارة إلى هذه الجزئية . وقد يرجع الأمر فى ذلك إلى أن السياسة الإعلامية فى الدول النامية تهتم بالتعرف على هذا كى يتسنى وضع البرامج الملائمة .

وفى النهاية ينبغى الإشارة إلى أهمية أن تتجه الدراسات العربية مستقبلا إلى دراسة الموضوعات التى تناولتها الدراسات الأجنبية ، نظرا للآثار التى قد تنتج عن التطور التكنولوجى الهائل لوسائل الإعلام ، خاصة المرئية ، وانتشار الأطباق الفضائية التى تستقبل إرسال مختلف دول العالم التى تبث برامجها عبر الأقمار الصناعية . فالأطفال الذين يشاهدون المواد الإعلامية المختلفة التى تعرض على القنوات الفضائية يتعرضون لمشاهدة هذه المواد ، التى تحمل فى طياتها مضامين تختلف عن قيمنا واتجاهاتنا. ولذلك ظهرت مقالات وكتابات تحذر

من الغزو الثقافى الإعلامى الوافد على الهوية العربية ، وبالطبع فإن الطفولة العربية هى الأكثر استهدافا باعتبارها نواة مستقبل الأمة العربية .

ولهذا فإن دراستنا عن الطفل المصرى والقنوات الفضائية تعتبر من الدراسات الرائدة فى هذا المجال ، وهى تسعى للتعرف على تأثير المواد الإعلامية المختلفة التى يشاهدها الطفل على أنماطه السلوكية المختلفة .

المراجع

١ - Gunter, B. & Mcleer., J :"Children and Television, London, Routledge and kegan paul, 1990, p. 67 .

٢ - Beasley Elena : ,Children, Television and Gender Roles of Children, Review of Television and Gender roles" , April 1997.

٣ - Singer, Dorothy, et al; "The Parents Guide: Use TV to Your Child's Advantage" , Acropolis Books Ltd. , 1998. p. 3 .

٤ - معجم العلوم الاجتماعية ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين ، تصدير ومراجعة د . إبراهيم مدكور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الشعبة القومية التربية والعلوم والثقافة ، اليونسكو ، ١٩٧٥ ، ص ٣٦٩ .

٥ - قنديل ، شاكر : معجم علم النفس والتحليل النفسى ، إعداد فرج طه وآخرين ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٦٦ .

٦ - إمام ، إبراهيم ، الإعلام الإذاعى والتليفزيون ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥ ، ص٧٢.

٧ - المرجع نفسه ، ص ٧٣ .

٨ - المرجع نفسه ، ص ٨٤ .

٩ - Singer et al., op. cit,. p. 4.

١٠- Ibid, p. 5.

١١- Nielsen, A.,C Media Research, National Audience Demographics Reports, 1993 - 1994.

(انظر : مارى وين : "الأطفال والإدمان التليفزيونى" ، ترجمة عبد الفتاح الصبحى ، الكويت،

عالـم المعرفة ، ١٩٩٩ ، ص ١٦) .

١٢- هندى ، صالح دياب ، أثر وسائل الإعلام على الطفل ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، ١٩٩٠ ، ص ٥٠ .

١٣- سالم ، نادية ، الكردى ، مها ، تعرض الطفل المصرى لوسائل الاتصال : دراسة ميدانية ، مجلة النيل للإعلام والتعليم والتدريب ، السنة التاسعة ، العدد ٣٥ - ٣٦ ، ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٠٢ - ١٠٧ .

١٤- الشال ، انشراح ، علاقة الطفل بالوسائل المطبوعة والإلكترونية ، القاهـرة ، دار نهضـة الشرق ، ١٩٩٧ ، ص ص ٩٨ - ٩٩ .

١٥- السيد ، محمد عبد البديع ، أثر القنوات التليفزيونية الوافدة فى بعض قيم الأسرة المصرية ، رسالة دكتوراه ، عرض وتقديم فرج الشناوى ، مجلة الدراسات الإعلامية ،(القاهرة) العدد ١٠١ ، أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ١٧٢ - ١٩٣ .

١٦- Gerbner, G. et al., Living with Television : The Dynamics of Cultivation Process, in J. Bryant and DZillman eds, Perspectives on Media Effects, Hillsdale, N. J., Erlbaum 1989, pp. 17 - 40 .

١٧- Grossman, David? Train to Kill, Christianity Today, August 1998, vol. 42, no, 9, p. 30.

١٨- Singer et al., op. cit. p.9.

١٩- تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات التصال - مترجم غير منشور - منظمة اليونسكو للعلوم والتربية والثقافية ١٩٨٧ .

٢٠- وارتلا ، ألن ، الأطفال والتليفزيون ، تطور فهم الطفل لوسيلة الاتصال ، مجلة التوثيق الإعلامى لدول الخليـج العربية ، بغداد ، المجلـد السابـع ، العدد الثانى ، ١٩٨٨ ، ص ٧٩ . (انظر هندى ، مرجع سبق ذكره) .

٢١ - وين ، مارى ، "الأطفال والإدمان التليفزيونى" ، ترجمة عبد الفتاح الصبحى ، الكويت عالم المعرفة ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٣ .

٢٢- انظر : وين ، مرجع سبق ذكره ، ص٩٩ .

٢٣- وين ، مارى ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

٢٤- Singer et al ., op cit., p 18 see Also Erikson, E., Childhood and Society New York, Norton 1993 .

٢٥- Gunter, B. and Mcleer, J., Children and Television, London, , Routledge, and ke-gan paul p.33.

٢٦- Flemming, Dan, power play, Manchester University press, 1996 . p.50.

٢٧- Gunter, B. & Mcleer, J.Conception of Gender, London, Routledge and kagan Paul , 1990, p.61 .

٢٨- Van Evra, Judith, Television and Child Development, Hillsdale, N.J.,Laurence, Erlbaum, 1990 . p. 129 .

٢٩- Cross, Richard, Psychology The Science of Mind and Behaviour, London, Hodder and Stoughton, 1993 , p. 689.

٣٠- Edward, Norbeck, Manat play, Natural History, December, 1979.

٣١- GreenField, R., & Roos, J. Beagles, Radio Vs Television : Their Cognitive Impact on Children of Different Socio-Economic and Ethnic Groups, Journal of Communication, vol 38 No, 1988, pp. 71-92.

٣٢- وين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

٣٣- Anderson R.E. et al, Relationship of Physical Activity and Television Watching with Body Weight and Level of Fatness among Children, Journal of the American Medical Association, no. 279, 1998, pp. 838-942 .

٣٤- Singerd. et al, op. cit, p. 9.

٣٥- Report Formulated by the Commitee on Social Issues: The Child and Television Drama": the Psychological Impact of Commulative Viewing, Group for Advancement of Psychiatry Mental Health Materials Center, New York, 1982 .

٣٦ - الشال ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

٣٧ Brody, G. H.: Effects of Television Viewing on Family Interactions", An Observational Study, Family Relations, no. 29 , 1990, pp. 216-220 .

٣٨- Robinson, J. P. & Goodbey, G., Time for Life: The Surprising Ways Americans Use their Time, University Park, The Pennsylvania StateUniversity Press, 1997.

٣٩ - وين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٦ .

٤٠ - السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

٤١ - سالم ، الكردى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

٤٢ - الشال ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٤٣ - خلف ، اعتماد ، "أفلام الخيال العلمى والطفل المصرى" المجلة الاجتماعية القومية ، مج٣٢ ، ع٣ (سبتمبر ١٩٩٥) ، ص ص ١ - ٣٤ .

٤٤ – رمزى ، ناهد ،"حق الطفل فى حرية التعبير عن رأيه فى برامجه الإذاعية والتليفزيونية ، لجنة الطفولة المنبثقة عن مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص ١–٢٠ .

٤٥ – السيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

٤٦ – Gerbner, op. cit., pp. 17-40.

٤٧ – Grossman, op. cit., p. 10.

٤٨ – Ibid., p. 10.

٤٩ – Gunter, Mcleer., op. cit., p. 64.

٥٠ – الحلوانى ، مرهان ، المعلومات المتضمنة فى برامج الأطفال كما تقدمها القناة الفضائية المصرية ، دراسة تحليلية ، مجلة البحوث الإعلامية ،(جامعة الأزهر) ، العدد الأول ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ص ٨٩ – ١٤٩ .

٥١ – على ، سامية أحمد ، "نموذج القدوة فى برامج التليفزيون – دراسة تحليلية نظرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٥٢ – معوض ، محمد ، سينما الأطفال وعلاقتها بالجانب المعرفى والاجتماعى" ، المؤتمر السنوى الأول للطفل المصرى تنشئته ورعايته ، مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٥٣ – كاوز ، حسن ، ثقافة الطفل العربى من خلال وسائل الاتصال : التليفزيون كنموذج ، مجلة الطفولة والتنمية ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ، العدد الصفرى ، نوفمبر ١٩٩٩ . صص ٥٥ – ٦٧ .

٥٤ – محمد ، سهير إبراهيم ، تصور تربوى لاستراتيجية متكاملة لتهيئة الإنسان المصرى للتعامل والتفاعل مع البث الإعلامى المباشر الوافد، المؤتمر السنوى الرابع للطفل المصرى ، القاهرة ، أبريل ١٩٩١ ، ص ص ٦٧٥ – ٦٩١ .

٥٥ – لبيب ، سعد ، البرامج التليفزيونية عبر الأقمارالصناعية ، بماذا تعد الشباب ، الرياض ، المركز العربى للدراسات الأمنية ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٣ .

٥٦ – Beasley, op. cit., p. 1.

نحو استراتيجية متكاملة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال
فى إطار إتفاقية حقوق الطفل

عادل عازر* ناهد رمزى**

حظيت اتفاقية حقوق الطفل بأكبر عدد من المصادقات فى تاريخ الأمم المتحدة من بين كافة اتفاقيات حقوق الانسان ، اذ تنطوى تلك الاتفاقية على أهمية خاصة ، ذلك أنها تلزم الدول المصادقة عليها باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذها . ويلزم التصديق – وفقا للمادة ٣٢ من هذه الاتفاقية – الحكومات المصادقة بحماية الأطفال من "الإستغلال الاقتصادى ، ومن الاشتغال بأى عمل يمكن أن يعرضهم للمخاطر ، أو يقف حائلا دون تعليمهم ، أو يلحق الأذى بصحتهم ، أو بتطورهم الجسدى والعقلى والروحى والمعنوى والاجتماعى" .

وإضافة إلى مانصت عليه هذه المادة من أحكام ، فإن استغلال الأطفال فى العمل يشكل انتهاكا لكثير من الحقوق التى نصت عليها الاتفاقية ، ومن بينها حقهم فى الرعاية من قبل الوالدين ، وفى التعليم الاساسى والمجانى ، وفى الحصول على أعلى مستوى ممكن من الخدمات الصحية ، وفى الضمان الاجتماعى ، وفى توفير الراحة والترفيه لهم . ومن هنا فإن حقوق الأطفال الذين

* مستشار ، مركز البحوث الاجتماعية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة .
** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠١ .

يشكل العمل نشاطهم الرئيسي ، تكون معرضة للخطر (اليونيسيف ١٩٩٧ ، ١٨) مما يستوجب معه التصدى لوضع استراتيجية تعمل على مواجهة ظاهرة عمل الأطفال مواجهة حاسمة وفعالة .

ويواجه المهتمون بصياغة استراتيجية لمعالجة ظاهرة عمل الأطفال ، بكونها ظاهرة مثل سائر الظواهر الاجتماعية المماثلة – تعتبر من قبل الأعراض Symptoms لمشكلات متعددة المناحى وذات طبيعة مركبة ، وقد تكون تلك المشكلات أكثر خطورة وعمقا ، كما أنها فى نفس الوقت لاتنشأ من فراغ بل تعتبر نتاج تفاعل عوامل متعددة . من هنا كان من الضرورى دراسة تلك التفاعلات فى الاطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى العام الذى تسبب فى حدوثها وأسهم فى زيادتها وعمل على استمرارها . ويجدر الاهتمام – فى وضع تلك الاستراتيجية – مراعاة التكامل والاتساق بين مكوناتها ، فتضافر تلك المكونات من شأنه أن يحدث أثر النشود . وهناك اعتبارات يجب مراعاتها عند التصدى لرسم الاستراتيجية ، من أهمها توافر المعطيات العلمية والحقائق الواقعية التى تبنى على أساسها ومن أهمها تحديد حجم الظاهرة ، وأماكن انتشارها ، والأسباب الدافعة إليها ، والاثار المترتبة عليها ، ومدى دقة البيانات والإحصاءات ونتائج الدراسات التى تناولتها بالبحث والدراسة .

حجم الظاهرة

والحديث عن حجم الظاهرة يحدد مدى صعوبة المشكلة التى نتصدى لها . فالتباينات واضحة والتقديرات غير دقيقة ، كما أن تتبعها من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن إحصاء إلى آخر ، يعد أمرا مثيرا للجدل . ويقدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أعداد الأطفال العاملين فى المرحلة العمرية من

(٦ – ١٤ عاما) فى فترة منتصف السبعينات بما نسبته ١٠٪ من إجمالى أعداد الأطفال المنتمين إلى ذات المرحلة . وفى إحصاء آخر صدر عام ١٩٨٨ويقدر الجهاز ذات الفئة العمرية بما قيمته ١٢٪ . ويشير – فى إحصاء آخر صادر عام ١٩٩٥ – إلى إنخفاض تلك النسبة بشكل حاد ، حيث اصبحت ٢ر٦٪ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، إصدارات ، ١٩٧٦ ، و١٩٨٨ ، و١٩٩٥) .

وتقدم بعض الدراسات الأخرى أيضا نتائج متضاربة حول حجم الظاهرة فيقدر المسح الديموجرافى الصحى نسبة هؤلاء الأطفال عام ١٩٩٥ بما قيمته ٣ر٣٪ (DHS,١٩٩٥) كما تقدرها دراسة أخرى (EL-TAWILA ١٩٩٦) بما بين ٩٪ و ١١٪ ، وترتفع النسبة فى دراسة تالية إلى ٧ر١٤٪ عام ١٩٩٧ (ASCE 1997) تنخفض فى دراسة أخرى لتقف عند ٦.٣٪ (ELMS 1998) .

وإذا افترضنا دقة وسلامة ومنهجية البيانات المستخرجة من الدراسات التى تصدت لتقدير حجم الظاهرة ، فلنا أن نفترض أن جانبا من تلك التباينات الواضحة قد يرجع إلى الاختلاف فى تحديد مفهوم الطفل العامل والمدى العمرى له ، الذى أحيانا مايتباين إنخفاضا وإرتفاعا ، والذى يختلف فيه الباحثون أحيانا من حيث بداية الفئة العمرية التى قد تبدأ أكثر تبكيرا أو تنتهى اكثر تأخيرا . ويلاحظ فى هذا الصدد أن بعض المقدرين لهذه الظاهرة يفضلون التوقف عند سن ١٤ عاما ، وهى الفترة التى لايجيز القانون العمل قبلها ، بينما يميل البعض إلى الارتفاع بها حتى سن ١٧ عاما ، حيث لايجيز القانون للطفل العمل فى الأعمال الخطرة .

ويرجع ذلك الاختلاف – فى جانب منه أيضا – إلى تحديد نوع العمل ، حيث يلجأ بعض الباحثين إلى تعريف عمل الطفل بأنه العمل الذى يتم بصورة منتظمة ويحصل الطفل من خلاله على أجر ثابت ، بينما يميل أخرون إلى توسيع

المفهوم لكى يشمل الأعمال الموسمية او التى تتم لبعض الوقت ، أو التى تتم فى إطار الاسرة ولايحصل الطفل من خلالها على أجر ثابت .

هذا علاوة على أن هؤلاء الأطفال إنما يعملون فى قطاعات غير رسمية : ورش أو مصانع صغيرة غير مسجلة بشكل قانونى . وفى كثير من الأحيان لاتكون أماكن هؤلاء الأطفال معروفة لمفتش العمل ، كما ينكر أصحاب الأعمال احيانا أن من بين عمالهم أطفال ، أو يشيرون إلى أعدادهم بما يقل عن حقيقتها الفعلية . وهذا ممايؤدى إلى التقليل من حجم الظاهرة ، ويشكك بالتالى فى الأعداد المعلنة للأطفال العاملين التى تختلف عن الأعداد الواقعية بقيم غير مسحوبة . من هنا يجدر الاهتمام بالحصر الدقيق لهؤلاء ، حتى يمكن تقدير حجم المشكلة وتحديد أبعادها ، إذا كان الهدف يرمى إلى وضع سياسات دقيقة لعلاجها . (رمزى ، ١٩٩٩) .

مناطق انتشار الظاهرة

ويلقى الاختلاف فى تحديد حجم الظاهرة بظلاله على معدلات انتشارها فى المناطق المختلفة ، ريفا وحضرا . إلا أن نتائج كثير من الدراسات فى هذا الصدد تؤكد أن عمل الأطفال أكثر انتشار فى الريف عنه فى الحضر . اذ تتركز أعمالهم بصفة خاصة فى الأعمال الزراعية ، وأبرزها العمل فى جمع القطن ، والذى يتمثل فى الأساس فى العمل الموسمى للأطفال . كما تؤكد الدراسات أيضا أن عمل الذكور أكثر انتشارا من عمل الإناث فى المناطق الحضرية ، حيث يعملون فى الورش الصناعية والمصانع الصغيرة . وتشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة الإناث فى هذه الأعمال لاتتجاوز ٤ر٩٪ ، بينما نجد نسب الإناث ترتفع فى المناطق الريفية ، حيث يقمن فى الغالب بأعمال فى إطار الاسرة أو فى مناطق

عمل قريبة منها .

المستوى التعليمى للأطفال العاملين

تؤكد الدراسات التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية انتشار الأمية بين الأطفال العاملين فى الورش الصناعية . فقد بلغت نسبة الأطفال العاملين الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو توقفوا عنه قبل إستكمال المرحلة الابتدائية حوالى ٨ر٩٠٪ ، بينما لم يجتز مرحلة التعليم الابتدائى من بين أطفال العينة سوى ٥ر٨٪ (Azer, Ramzy, 1992) .

ويتحليل البيانات المتاحة عن السنة التى توقف فيها الأطفال عن الدراسة ، تبين أن أعلى نسبة من التسرب كانت من الصف السادس الابتدائى ٢ر٢٧٪ ، يليها نسبة من تسربوا من الصف الرابع (١٧٪) ، ثم الخامس (٤ر١٤٪) . وتقل النسب فى الصفوف الأخرى . ويلاحظ مما تقدم أن التسرب يرتبط بالإخفاق فى مواصلة التعليم . وترتفع النسب فى السنوات التى تعقد فيها امتحانات لقياس قدرة الطالب على التحصيل (AZER, RAMZY, 1992) .

دوافع العمل

على الرغم من التفاوتات الواضحة فى تحديد حجم الظاهرة ، إلا أن دوافع العمل تبدو أمرا محسوما . ويكاد يكون هناك اتفاق بين الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد حول وجود دافعين رئيسيين وراء الالتحاق بالعمل ، أولهما : انخفاض المستوى الاقتصادى لأسرة الطفل العامل ، وثانيهما : الفشل الدراسى المبكر لهؤلاء الأطفال ، وعدم اهتمام أسرهم بتدارك هذا الفشل نتيجة لانخفاض مستوياتهم التعليمية وانخفاض قيمة التعليم من وجهة نظرهم (لكونه لايساعد الأطفال على اكتساب المهارات التى تفتح أمامهم بابا للرزق يوفر لهم دخلا

منتظما تحتاج إليه أسرهم بشكل أساسى) .

وقد تأكدت تلك النتائج من خلال مجموعة من الدراسات أثبتت ارتباط متغيرى انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة وتسرب أبنائهم من صفوف الدراسة . فقد أوضحت إحدى الدراسات أن أعداد الأطفال المتسربين من المدارس يزداد بين ذوى الدخل المحدود ، وأن الارتباط بين هذين المتغيرين ذو دلالة جوهرية عالية (Nagi,1995) . كما تأكدت تلك النتائج من خلال دراسة أخرى ، أظهرت نتائجها أن المتغير المادى يعد العامل الحاكم للتسرب الدراسى (٢٠٪ من غير الفقراء ، مقابل ٣١٪ من الفقراء) .

أما السبب الثانى – وكان عدم الرغبة فى استكمال التعليم – فقد برز بنسبة ١٧٪ من بين غير الفقراء فى مقابل ٢٧٪ من الفقراء (Datt, et al.,1997).

وبالاضافة إلى المتغيريين الرئيسيين اللذين يلعبان دورا جوهريا فى إحداث الظاهرة ، وهما المتغير الاقتصادى والمتغير التعليمى ، هناك عوامل ثانوية قد تساعد على إحداث الظاهرة ولكنها لاترقى فى درجة أهميتها إلى المتغيرات الأساسية السابقة .

وتشير بعض الدراسات إلى التصدع الأسرى باعتباره عاملا مساعدا يعين على إحداث الظاهرة . فوفاة أحد الوالدين قد تساعد على دفع مزيد من الأطفال إلى سوق العمل . وتشير دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى وجود نسبة ١٤٪ من إجمالى أعداد أفراد العينة من الأطفال الذين توفى عنهم الوالد أو الوالدة . كما أظهرت نتائج الدراسة ايضا أن أكثر الأسر عوزا وحاجة هى أسر الأطفال الذين يفتقدون الوالد (٨ر١٨٪) ويعيشون فى كنف أمهاتهم (من الأرامل أو المطلقات) حيث يعتبر عمل الطفل مصدرا رئيسيا لدخل الأسرة (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) .

ومما تجدر الإشارة إليه اتجاه الأسر التى فقدت عائلها إلى تشغيل

فتياتها . حيث ترتفع نسبة تشغيل الفتيات إلى ١ر١٤٪ ، فى مقابل ٤ر٩٪ للعينة الكلية . وعلى الرغم من أن نسبة الأسر التى فقدت الوالد تبلغ ٨ر١٣٪ من أجمالى أفراد العينة ، إلا أن عدد الإناث المنتميات إلى هذه الأسر واللائى يعملن قد بلغت ٨ر٢٠٪ من إجمالى إناث العينة (Azer, Ramzy, 1992) .

وليس بخاف على واضعى السياسات ومنفذيها المخاطر التى تهدد سلامة وصحة الأطفال العاملين الجسمية والنفسية ، كنتاج لما يقومون به من أعمال لا تناسب أعمارهم وأوجه الاستغلال التى يتعرضون لها نتيجة لبيئة العمل غير المواتية والمحيط المادى الذى يعملون فى إطاره مما يعرضهم للكثير من المخاطر ، مثل المخاطر المادية ، وهذا فضلا عن الإساءة إلى هؤلاء الأطفال بدنيا ومعنويا ولفظيا . وتشير نتائج بعض الدراسات إلى ان بعض هؤلاء الأطفال يصابون ببعض الأمراض الناشئة عن المهنة ، مثل الأمراض الصدرية ، أو أمـــراض العيون ، والأمراض الجلدية ، بالإضافة إلى تعرضهم للحوادث أثناء العمل ، علاوة على الملوثات السمعية والبصرية والبيئة الناشئة عن ضجة الآلات وأدوات العمل وإرتفاع درجات الحرارة فى بعض الحالات . ويزيد من خطورة ذلك تمضية ساعات عمل طويلة تبلغ حوالى ٨ ساعات يوميا فى المتوسط (Abdalla, 1988 والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩١) فى الوقت الذى تعوزهم الحماية والرعاية .

نحو إستراتيجية متكاملة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال

ثمة اتفاق على الآثار السلبية لعمل الأطفال العاملين الذين يحرمون من حقوقهم الأساسية المتضمنة فى اتفاقية حقوق الطفل التى وقعت عليها مصر . فهؤلاء الأطفال محرمون من التعليم (مادة ٢٨ من الاتفاقية) ، ومحرمون من مستوى

معيشة ملائمة (مادة ٢٧) ، كما تعوزهم كافة أوجه الحماية والرعاية المقررة للأطفال (مادة ٣٢ وغيرها من مواد الاتفاقية) .

ولهذا يجدر السعى نحو وضع استراتيجية متكاملة ، تهدف إلى معالجة الظاهرة فى إطار الحقوق الأساسية المقررة لسائر الأطفال التى أدى غيابها إلى دفع بعض الأطفال إلى سوق العمل .

وبداية يجدر التنويه إلى تجنب المعالجات الجزئية أو المبتسرة ، مثل القيام بحملات لمنع عمل الأطفال بقوة القانون ، أو توقيع بعض الجزاءات على المخالفين . فهذه الإجراءات القمعية ثبت فشلها فى دول عديدة – كما حدث فى بنجلاديش – وأدى إلى تشرد الأطفال أو اشتغالهم فى الخفاء فى مجالات أكثر خطورة وظروف أشد قسوة .

ونرى الاسترشاد فى وضع الاستراتيجية بالخبرات المقارنة التى حققت قدرا من النجاح ، وهو مانضمنه فيما يلى :

نقترح أن تتضمن الاستراتيجية جانبين :

- الأول يواجه الوضع القائم ، المتمثل فى انخراط أعداد كبيرة من الأطفال فى سوق العمل ، حيث يعملون بدون أدنى حماية أو رعاية .
- والآخر ينشد معالجة جذور الظاهرة ، المتمثلة فى العوامل غير المواتية التى تسهم فى دفع الأطفال إلى الانخراط فى سوق العمل .

ونتناول مكونات الاستراتيجية المقترحة فيما يلى .

أولا : خطة مرحلية تواجه الوضع القائم

يقتضى التقدير الواقعى التسليم بأن القضاء على ظاهرة عمل الأطفال لن يتحقق فى زمن قريب ، وذلك لاعتبارات اجتماعية واقتصادية متعددة . ولذا فإن المنطق

والاعتبارات الإنسانية تقتضى ألا يغض النظر عن الأوضاع والمخاطر التى تهدد الأطفال فى مواقع أعمالهم . ويتعين إعمال نص المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل بحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادى ، ومن أداء أعمال يرجح أن تكون خطرة أو تمثل إعاقة لتعليمهم ، أو تكون ضارة بصحتهم أو بنموهم البدنى أو العقلى أو الروحى أو المعنوى أو الاجتماعى .

والمقترح أن يصاغ برنامج متكامل يوفر الرعاية والحماية للأطفال العاملين وأن يجرب هذا البرنامج فى إحدى المناطق الصناعية قبل تطبيقه على المستوى القومى .

ويقترح أن يتضمن هذا البرنامج المكونات التالية :

١ - تطوير نظم الحماية والرعاية .

١ -١- تنظيم وزارة القوى العاملة برامج للتفتيش العمالى ، وتتضمن قرارات لوزير القوى العاملة تحديدا للأعمال التى يحرم تشغيل الأحداث حتى سن ١٧ سنة بها .

غير أن هذه الحماية محدودة الأثر ، إذ يعمل الأحداث بهذه الأعمال رغم المنع القانونى ، تدفعهم إلى ذلك ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية المتدنية . كما يوجد نظام للسلامة والصحة المهنية وبعض التدابير فى مجال الأمن الصناعى . وتفيد الدراسات المتعددة أن الحماية المقررة مفتقدة تماما فى كثير من المنشآت الصناعية ، خاصة الصغيرة ، الأمر الذى يعرض سائر العاملين - الكبار والصغار - لمخاطر جسيمة . ويضاف إلى ماتقدم أن القانون لايتضمن تنظيما للأمن الصحى فى مجال القطاع الزراعى .

١ - ٢ - والمقترح أن يعاد النظر ، من خلال الخطة المرحلية ، فى النظم المقررة للتفتيش ولحماية الأطفال العاملين . فقد وضعت بعض الدول ، مثل البرازيل ، نظما حققت نجاحا ملموسا . وتتمثل هذه النظم فى تطوير عمل

التفتيش العمالى ، بحيث يكون هدفه هو "تنظيم المجتمع community organi- zation" ، على أن يطبق من خلال جهاز متخصص يضم موجها عماليا ، ومسئولا عن الأمن الصناعى والصحى ، واخصائيا اجتماعيا . وتكون الوظيفة الأساسية لهذا الجهاز التوجيه ، والإرشاد ، والتعاون مع أرباب الأعمال لتوفير الحماية والرعاية للأطفال العاملين .

١ - ٣ - ويقترح أن يتضمن البرنامج المتكامل منع عمل صغار السن فى الأعمال الخطرة التى تهدد سلامتهم ، أو تعوق تعليمهم ، أو تلحق ضررا بصحتهم أو بنموهم . ويجب أن يقترن هذا المنع بتوفير البدائل لهؤلاء الأطفال ، بما فى ذلك التعليم والتدريب الملائمين .

١ - ٤ - التوسع فى نظام التدرج والتلمذة الصناعية ، بحيث يجمع الطفل - فى سن ملائمة - بين العمل والتدريب والإعداد المهنى . كما أن هذا النظام يسمح بكفالة الحماية والرقابة والرعاية للأطفال .

١ - ٥ - وتفيد سائر المسوح التى أجريت عن الظاهرة أن النسبة الغالبة من الأطفال العاملين لم تنل قدرا يذكر من التعليم والتدريب المنظم . ولذلك يتعين أن يوفر البرنامج المتكامل فرصا تعليمية وتدريبية ملائمة ، تنظم بالاتفاق مع أرباب الأعمال . وقد تنفذ هذه الخدمات من خلال جمعيات أهلية على المستوى المحلى .

١ - ٦ - وبصفة عامة يحرم المتسربون من التعليم من التمتع بنظام التأمين الصحى . ولذلك كثيرا مايحرم الأطفال العاملون من العلاج فى حالة المرض أو الإصابة . والأمر يدعو إلى تدارك هذه الثغرة فى نظام التأمين الصحى للأطفال .

ثانيا : خطة طويلة الأمد تعالج جذور الظاهرة بداية

بداية نشير إلى أن برامج حماية رعاية الأطفال العاملين ، وإن كانت لازمة لمواجهة الأوضاع القائمة ، إلا أنها لن تسهم فى القضاء على الظاهرة ، ولا فى معالجة الأسباب التى تدعم استمرارها . وقد بينا أن العاملين الأساسيين المنتجين للظاهرة هما الحاجة الاقتصادية والمشكلات التى تواجه الطفل وأسرته فى مجال التعليم . ولهذا فإن أية محاولة للحد من الظاهرة والوقاية منها مستقبلا تقتضى معالجة جذور الظاهرة أى الأسباب التى تسهم فى إيجادها وفى دعمها .

ونتناول هذه الأمور بقدر من التفصيل ، ونشير إلى بعض الخبرات الإيجابية المقارنة .

١ - التوجيه الأسرى

١ - ١- تشير دراسات عديدة إلى أن مكونات السياسة الاجتماعية القائمة فى مصر يعتريها قصور فى معالجة جذور المشكلات المزمنة التى تتولد عنها ظواهر مثل عمالة الأطفال وجناح الأحداث . ففى مثل هذه الحالات ، يبدأ اهتمام السياسة الاجتماعية وتدخلها بعد حدوث الظاهرة ، وهو منهج يعرف "بنموذج معالجة الرواسب" . وعلى العكس من ذلك ، تتجه النظم المعاصرة إلى اعتناق "نموذج تنموى" قائم على مبدأ كفالة مضامين الحقوق الأساسية فى إطار استراتيجية اجتماعية متكاملة تتضمن علاجا لجذور المشكلات الاجتماعية . وبذلك تتحقق حماية الطفولة فى إطار تنموى .

١ - ٢ - إن السعى إلى الوقاية من انخراط الأطفال فى سوق العمل يقتضى معالجة جذور المشكلات قبل تفاقمها . وفى إطار هذه الجهود يجدر البدء بدعم قدرة الأسرة على الاضطلاع بمسئولية تربية الطفل .

وتقع مسئولية تربية الطفل ورعايته على عاتق الوالدين أساسا . وفى سبيل دعم قدرة الأسرة على أداء وظيفتها ، تنص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل على وجوب تقديم الدول المساعدات الملائمة للوالدين للاضطلاع بهذه المسئولية . وعلى الدول فى سبيل تحقيق ذلك تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال (مادة ١٨) ويوجد فى مصر ٩٣ مكتبا للتوجيه والاستشارات الأسرية تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية . وتشير إحصاءات الوزارة إلى أن الغالبية العظمى من الحالات التى تتصدى لها هذه المكاتب تتعلق بمنازعات أسرية ، ولاتتضمن خدمات هذه المكاتب التوجيه والاستشارات المعنية بتنشئة الأطفال ورعايتهم .

والأمر يدعو إلى تطوير هذه المكاتب ودعمها بالأخصائيين المدربين فى شئون الطفولة ، لكى تقدم للأسر خدمات تعنى بأمور تنشئة الأطفال ورعايتهم .

١ - ٣ - وتنص المادة ١٩ من اتفاقية حقوق الطفل على حماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة . وتقضى بأن تشمل التدابير الوقائية برامج اجتماعية لتوفير الدعم للطفل ولأسرته .

وقد أخذت دول عديدة بنظم لحماية " الأطفال فى خطر" وهى نظم اجتماعية تنشد التدخل بتدابير ملائمة لحماية ورعاية الأطفال ولدعم قدرات أسرهم . وطبق هذا النظام فى مصر بنجاح تحت مظلة الهلال الأحمر بمنطقة النهضة . وقد يكون من الملائم النظر فى تعميم الأخذ به .

٢ - حق التعليم

أظهرت الدراسات الميدانية ارتفاع معدل الأمية بين الأطفال العاملين وغيرهم من الأطفال المحرومين ، مثل الأحداث الجانحين أو المعرضين للانحراف .

ويعتبر التسرب من التعليم من العوامل المشتركة التى يتعرض لها الأطفال

المنتمون لمستويات اجتماعية واقتصادية منخفضة . ونرى ضرورة التصدى لجذور هذه المشكلة فى إطار الجهود الساعية إلى الحد من ظاهرة عمالة الأطفال . ونشير إلى اعتبارات هامة يتعين التصدى لها بحلول ملائمة .

٢ -١ المجانية

رغم مبدأ مجانية التعليم ، يتحمل الفقير رسوما ونفقات متعددة تشمل ثمن الكتب والأدوات واللوازم المدرسية ، علاوة على العبء الجديد الذى أوجده نظام مجموعات التقوية . وأصبح هذا الأخير عاملا طاردا للكثير من الأطفال الفقراء . فمن خلال مشروع لحماية الأطفال اضطرت جمعية أهلية إلى تغطية نفقات مجموعات التقوية للأطفال الفقراء الذين يستكملون تعليمهم فى المرحلة الإعدادية ، ودفعت الجمعية لكل طفل ٣٧ جنيها شهريا ، وهو مبلغ لايقدر على دفعة الفقراء .

ويسعى بعض نظار المدارس إلى تغطية المبالغ المطلوب توريدها عن طريق جمع التبرعات من أهل الخير ومن الجمعيات الأهلية .

ويقول المسئولون عن التعليم – وبحق – إن التعليم يعتبر جزءا من الأمن القومى . واستنادا إلى هذا يتعين ألا تترك تغطية نفقات التعليم لغير الدولة . كما أن أهداف السياسة الاجتماعية ومنطقها يقتضيان الاتساق بين مكوناتها ، فلا يتصور أن تقدم الدولة للفقير معاشا ضمانيا أو قرضا لإدرار الدخل ، وتطالبه فى الوقت ذاته بدفع نفقات التعليم .

٢ – ٢ عائد التعليم

تشير تقارير لمنظمة اليونسكو ، عن واقع التعليم فى الدول النامية ، إلى أن مايقرب من ٧٠٪ من الأطفال الفقراء لايواصلون تعليمهم بعد مرحلة التعليم الأولى .

وتشير دراسات فى مصر إلى أن أولياء أمور الفقراء يتشككون فى عائد التعليم الأساسى . ويعبر بعضهم عن رغبته فى حصول الأبناء على تعليم فنى يكفل عملا بعد مرحلة التعليم الأساسى . وهو أمر يدعو إلى النظر فى "تنويع" نظام التعليم فى المرحلة الاعدادية .

ونشير فى هذا المجال إلى خبرات بعض الدول .

- بعض الدول ، مثل الهند ، تركز على تنمية القدرات ، فتجمع بين التدريب المهنى والتعليم العام ، بحيث يستجيب نظام التعليم للميول والقدرات المختلفة .
- وفى البرازيل يتاح تعليم مسائى للأطفال العاملين ولمن فاتتهم الفرصة التعليمية .
- وأنشأت الفليبين نظاما مبتكرا أطلق عليه "تعلم وتكسب" يتيح الفرصة للطفل الفقير أن يتعلم بالإضافة إلى الحصول على عائد من خلال عمل يؤديه فى إطار برنامج للتدريب المهنى .

٢ - ٣ متابعة حالات التسرب

ترتفع معدلات التسرب ، وتشير الدراسات إلى غياب المتابعة الاجتماعية والتربوية للأطفال المتعثرين والمتسربين من التعليم الأساسى . وتدعو الحاجة إلى إيجاد نظام فعال للخدمة الاجتماعية المدرسية ، ولمتابعة حالات التسرب ولدعم اسر التلاميذ الفقراء .

٣ - الحق فى الرعاية الصحية

وتشير الدراسات إلى أن الأطفال العاملين محرومون من الحماية والرعاية الصحية . والأمر يدعو إلى إيجاد نظام يكفل لهم الكشف الطبى الدورى والعلاج عند الحاجة .

٤ – دعم دخل الأسر

سبق أن أشرنا إلى طبيعة حقوق الطفل التى تقتضى مراعاة الارتباط والتكامل بينها . ومن المسلم به أن الأطفال العاملين ينتمون لأسر فقيرة ، وأن الفقر يعتبر من بين العوامل الأساسية التى تدفعهم إلى الانخراط فى سوق العمل فى سن مبكرة . وتجدر الإشارة إلى أحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية وبالذات إلى مطالبتها بالمنع الفورى للأعمال الضارة بالأطفال .

وهنا لابد من النظر إلى البديل الواجب تقديمه ، فقد يكون تعليما أو تدريبا مهنيا ، وقد يتخذ شكل قروض تقدم للأسرة لإدرار الدخل .

ومامن شك فى أن دعم قدرة الأسرة على زيادة دخلها هو اتجاه طيب قد يسهم فى الحد من ظاهرة عمل الأطفال ، وذلك إذا كانت قيمة القرض ملائمة ، بحيث يسمح بإدرار دخل كاف . والأمر يدعو إلى إجراء تقويم شامل لمشروع الأسر المنتجة وعائدة على الأسر الفقيرة .

كما يتعين تقويم عائد نظام الضمان الاجتماعى وإسهامه فى كفالة حد أدنى لمستوى معيشة الأسر الفقيرة .

٥ – التوعية الاعلامية

إيمانا بالدور الكبير الذى يؤديه الاعلام فى التوعية بالظواهر الاجتماعية ، نصت اتفاقية حقوق الطفل (فى مادتها رقم ١٧) على أن تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التى تؤديها وسائط الإعلام ، بما يضمن إمكان حصول الطفل على المعلومات والمواد ، من شتى المصادر الوطنية والدولية ، التى تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسمية والعقلية .

ومما يؤسف له ، أن الجهود الرامية إلى علاج مشكلة عمالة الأطفال لم تعط اهتمام كافيا للدور الإعلامى الكبير والمؤثر فى التوعية بتلك المشكلة ، أو

الحث على مكافحتها . ومن هنا ، وجب الوضع فى الاعتبار صياغة سياسية إعلامية تهدف إلى التصدى لمواجهة تلك الظاهرة ، من خلال خطوات محددة ، يمكن إيجازها فيما يلى :

٥-١ - العمل على التركيز الإعلامى على مشكلة عمالة الأطفال . على أن تتناول الأجهزة الإعلامية المختلفة تلك القضية ، وتبرزها كظاهرة سلبية يجدر مكافحتها ، بناء على خطة مدروسة تعمل على إدماج تلك القضية ضمن برامج التوعية ، للتعرف بأبعادها المختلفة ، والتركيز على المشكلات الناشئة عنها .

٥-٢ - الاهتمام بالمضمون الذى يقدم من خلال التوعية الإعلامية ، والتنسيق بين الوسائل الإعلامية المختلفة فى هذا الصدد : بحيث يتم التركيز على الأثر السيئ للعمل على الأطفال ، مع توضيح الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية الضارة ، والاهتمام بتوعية الأسر بأهمية التعليم ، وما يسبغه على صاحبه من مكانة اجتماعية ، بالاضافة إلى كونه حقا من حقوق الطفل ، وإلى أهمية الحفاظ على حياة الطفل وصحته ومستقبله ، ونموه نموا سليما بعيدا عن مواطن الخطر ، مع تبصير الأسر بالفارق الكبير بين عمل خفيف ، لا يسبب ضررا بالغا للطفل ، قد يتم مع عدم حرمانه من فرص التعليم والتدريب المهنى الملائم ، وعمل يتضمن إستغلالا بالغا له فى نواحى حياته المختلفة .

٥- ٣ - الاستفادة من الامكانيات الهائلة لوسائل الإعلام ، مع توظيفها التوظيف المناسب ، بحيث يقدم كل منها أغراضا محددة . فمن خلال المادة الصحفية يمكن توجيه الخطاب - بشكل خاص - إلى المؤسسات الحكومية ، وغير الحكومية ، وأصحاب الأعمال ، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية ، والمعنيين بشئون الطفل . على أن يتخذ هذا الخطاب شكل النشر المبسط للإحصائيات والبيانات ، ونتائج البحوث ، والتحقيقات المزودة بالصور ، وغيرها من أشكال

الخطاب . أما الإذاعة والتليفزيون – فنظرا إلى انتشارهما الواسع ريفا وحضرا – فقد يساعد ذلك على تغيير الاتجاهات ، والتأثير على القطاعات الكبيرة من الجمهور العام ، على أن يكون ذلك من خلال أعمال درامية ، وإعلانات هادفة ، أو تحقيقات تنتقل إلى أماكن عمل الأطفال ، ليرى المشاهدون أو يستمعوا إلى مايدور على ارض الواقع . وقد يتضمن ذلك مقابلات مع الخبراء والمهتمين بمشكلة عمل الأطفال ، وغير ذلك من الوسائل ذات الفعالية التى بمقدورها نقل الأفكار المراد توصيلها بشكل غير مباشر . وفى هذا الصدد يجب عدم إغفال الإعلام الذى يتم عن طريق الاتصال المباشر ، من خلال الدور الذى تستطيع أن تقوم به قصور الثقافة ، ومراكز الإعلام الداخلى ، ونوادى الشباب ، ومؤسسات الثقافة العمالية . فمن خلال هذه الوسائل يمكن توعية الأسر بخطورة عمل الأطفال ، وما يترتب عليه من آثار ضارة على حاضر الطفل ومستقبله ، كما يجب عدم إغفال الاستعانة بالملصقات والنشرات والمواد الإعلامية المختلفة ، التى يمكن الاستعانة بها فى المناطق البعيدة ، التى يتعثر وصول الوسائل الإعلامية الرسمية إليها .

٥ – ٤ – عند التصدى للتوعية بمشكلة عمل الأطفال ، لابد من مراعاة أن الخطاب الموجه يتناول فئات مختلفة وهى :

أ – المجتمع ذاته الذى يجب أن يوجه إلى الارتقاء بنظرته إلى الطفل بوصفه الشخص الأولى بالرعاية ، والتركيز على احتياجاته الأساسية وحقه فى الحياة ، وفى أن يحيا حياة كريمة ، وأن يتمتع بالحقوق التى تدعو إليها المواثيق والاتفاقيات الدولية .

ب – أسرة الطفل العامل ، الذى يعد أمانة فى عنق والديه أو المسئولين عنه . ويجب أن يتضمن الخطاب الموجه إليهم كيفية رعاية وحماية الطفل من

مخاطر العمل ، لمن خرج - بالفعل - إلى مجال العمل ، مع الحث على أهمية تعليم ورعاية الطفل الذى لم يخرج - بعد - إلى مجال العمل . حتى يجد فرصته الحقيقية في التعليم ونمو القدرات .

جـ- أصحاب الأعمال الذين يتعامل معهم الطفل - بصفة أساسية ومباشرة - بهدف توعيتهم بحقوق الطفل ، وإقناعهم بتحسين بيئة العمل ، وعدم تعريض الأطفال للخطر مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، وعلاجهم من الإصابات التى قد تصيبهم فور حدوثها ، وعدم حرمان الأطفال من أجورهم إذا تغيبوا عن العمل بسبب الإصابة أو المرض .

د - الأطفال العاملون أنفسهم الذين يجب أن تعمل وسائل الإعلام على وضع برامج تهدف إلى محو أميتهم ، وتزويدهم ببعض المعارف والمعلومات ، التى تعينهم على فهم الحياة والتكيف معها ، وذلك كبديل للتعليم الأساسى الذى افتقدوه ، وافتقدوا معه الكثير من الفهم والمعرفة . كذلك يجب أن يكون مستهدفا الترويح والترفيه عن الطفل ، من خلال الوسائل الإعلامية كافة ؛ حيث انه أمر مطلوب فى مرحلة الطفولة ، خاصة بالنسبة إلى من حرموا منه نتيجة انخراطهم فى مجال العمل .

هـ - الاهتمام بنقل قضية العاملين إلى ساحة الفاعلين الرئيسيين المسئولين عن السياسة الاجتماعية المعنية بمعالجة جذور الظاهرة ، بحيث يناشدهم الخطاب الإعلامى بضرورة - التصدى من خلال سياسة اجتماعية متكاملة - لعلاج العوامل المسهمة فى احداث الظاهرة ، مثل عجز الأسرة الفقيرة عن تحمل نفقات التعليم واتخاذ موقف محقق للغايات المطلوبة .

وهنا لابد من أن نضع فى الاعتبار إشراك أطراف القضية لمواجهة تلك المشكلة ، التى تضم المنظمات الدولية والعربية ومؤسسات الدولة المختلفة

ذات العلاقة ، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص وأصحاب الأعمال واتحادات العمال ، ومؤسسات الرعاية ، والمعنيين كافة بشئون الطفل فى المجتمع ؛ لتبصيرهم بالخسائر الناجمة عن انتشار تلك الظاهرة على الطفل نفسه وأسرته ، المجتمع بأسرة .

٥ - ٦ - لاشك أن للتوعية بقضية ما - على وجه العموم - تأثيرا إيجابيا على مواجهتها . ولكن التوعية بالمشكلة بمفرده ليس كافيا لمعالجتها ، وإنما من المهم أن يواكب التوعية نوع من الفعل الاجتماعى الضاغط الذى يلزم الحكومات بأن تتخذ موقفا متشددا تجاه من يقومون بتشغيل الأطفال صغار السن ، الذين ينتمون - غالبا - إلى القطاع غير المنظم . ومن الممكن أن تساهم فى ذلك بالتعاون مع الوسائل الإعلامية ، منظمات غير حكومية ، تنشأ - أساسا - لهذا الغرض ، أو تفعيل دور مؤسسات أخرى تتسق أهدافها مع تلك القضية ؛ لكى تتبنى أساليب فعالة وتقدم مطالب محددة قابلة للتطبيق ، تعمل على تنفيذها ومتابعتها من خلال إعلام واع ، يستطيع أن يؤثر فى الرأى العام ، ويصل إلى أطراف العملية على مختلف أدوارهم .

٥ - ٧ - يجب ألا يقتصر الدور الإعلامى على التوعية بمشكلة عمل الأطفال ، والحث على مكافحتها . فهناك دور تستطيع وسائل الإعلام أن تقوم به بالنسبة إلى الأطفال الذين يعملون فى مرحلة عمرية مبكرة ، وهو تزويدهم بالمعارف والمعلومات المبسطة التى تعوضهم عن افتقاد التعليم المنظم ، على أن يتم ذلك بأسلوب غير مباشر ، لا يبعث على النفور والملل . وكذلك الاهتمام بتقديم بعض البرامج التى تتناول الأنشطة الترويحية ، التى يجب أن تأخذ مكانها الذى تستحقه من البرامج المعنية بهذا الموضوع ، والتى - عادة - ما تغفل الأطفال العاملين وتركز على فئات من الأطفال هم - عادة - المندرجون فى صفوف الدراسة الذين ينتمون إلى مستوى اقتصادى واجتماعى معين .

المراجع

١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الاحصاء السنوى ، إصدارات ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٥ .

٢ - رمزى ، ناهد ، ظاهرة عمالة الأطفال فى الدول العربية : نحو استراتيجية عربية لمواجهة الظاهرة المجلد الأول ، القاهرة ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ، ١٩٩٨ .

٣ - ببلامى ، كارول ، وضع الأطفال فى العالم ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ، عمان ، ١٩٩٧ .

٤ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنئية ، ظاهرة عمالة الأطفال ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اليونيسيف ، ١٩٩١ .

٥ - Abdallah, Ahmed, Child Labor in Egypt: Leather Taining Industry in Cairo. In Assefa Bequelle and J. Boyden (eds.), Combating Child Labor. Geneve, ILO,1988.

٦ - Datt, G. et al., A Profile of Poverty in Egypt: 1997. Ccairo, Ministry of Agri-culture and Land Rcclamation, in collaboralion with the Ministry of Trade and Supply. March 31, 1998

٧ - El-Deeb, B., Size and Characteristics of Child Labor in Egypt. Workshop on "Reducing Child Labor in Egypt, organized by the Ministry of Manpower and Migration. Cairo, 1995 .

٨ - El-Tawila, S. et al., Transition on Adulthood, A National Survey of Egyptian Adolescents, New York, The Population Council, 1999.

٩ - Institute of National Planning, Egypt Human Development Report, Cairo, 1996.

١٠- Nagi, S., In Pursuit of an Agenda for Social Development. Report presented to the Ministry of Insurance and Social Affairs, and UNDP. Cairo, 1998.

١١- Zibani, N., Children's Work and Schooling in Egypt, Trends of Change Be-tween 1988 and 1998. Conference on Labor Market and Human Resources De-veleopment , Cairo , 1999.

صورة العراق فى التغطية الصحفية العربية والغربية فى التسعينيات :

دراسة مقارنة

آمال كمال*

تمارس وسائل الإعلام دورا حيويا فى إلقاء الضوء على قضايا السياسة الخارجية حيث يكاد يكون الإعلام هو المصدر الأساسى لمعلومات الجمهور عن تلك القضايا التى غالبا ما تكون بعيدة عن الخبرة المباشرة لمعظم الأفراد . ومن ثم تعمل هذه الوسائل على خلق وتشكيل وصياغة التصورات عن مختلف الدول والشعوب الأجنبية والقضايا الخارجية المختلفة والأطراف المتصارعة فيها . وقد تزايد دور الإعلام فى مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة خاصة فى ظل التطور التكنولوچى الهائل الذى يشهده العالم اليوم فى مجال الاتصالات وثورة المعلومات ، كما يتعاظم هذا الدور الإعلامى فى أوقات الأزمات الدولية والصراعات الأقليمية والحروب .

أهمية موضوع الدراسة

أظهرت الأدبيات فى مجال الاتصال السياسى وجود اختلافات واضحة بين دور

* ملخص رسالة دكتوراه فى الإعلام ، قسم الصحافة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

وسائل الإعلام فى السياسة الداخلية ودورها فى عملية السياسة الخارجية . فالأحداث السياسية الدولية غالبا ما تكون بعيدة ولا تتيح إلا قدرا محدودا من الخبرة المباشرة للقراء أو المشاهدين ، ومن ثم فإن ردود أفعال الجمهور إزاء تلك الأحداث الأخبارية غالبا ما تعتمد على كيف يتم ترميز هذه الأحداث . حيث يعتمد الجمهور على وسائل الإعلام بصفة أساسية نظرا لقدرته المحدودة على الوصول للمعلومات عن السياسة الخارجية من مصادر أخرى ، ومن ثم تعمل وسائل الإعلام على خلق وتثبيت وتعديل التصورات عن الدول الأجنبية والقادة والزعماء الدوليين .

وتبرز أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى أوقات الصراعات والأزمات الدولية ، فهذه الوسائل لا تعكس الصراعات الدولية فحسب ، ولكنها ذات علاقات وظيفية بهذه الصراعات حيث تزداد أهمية الدور الذى تمارسه إلى حد أنه يمكن اعتبارها طرفا مشاركا فى الصراع بما يعنى أن لها أهدافها الخاصة بها ورؤاها المتأثرة بتنظيمها وأدوارها والظروف التى تعمل فى ظلها .

وقد أكدت الدراسات العلمية الدور الحيوى الذى تمارسه وسائل الإعلام فى تشكيل الجدل حول الأزمات والصراعات الدولية وتقديم تصورات بشأن الأطراف المشتركة فيها وإضفاء الشرعية على بعض الأطراف دون غيرها ، وإبراز قضايا معينة وتجاهل أخرى .

ومن ثم تبدو أهمية اجراء دراسة مقارنة لمواقف وتصورات الصحف العربية والغربية نحو إحدى القضايا العربية الهامة وهى القضية العراقية ذات التأثير الكبير ليس على منطقة الخليج فحسب بل على استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، تلك القضية التى تلقى بظلالها على العلاقات العربية ، والعلاقات العربية الدولية ، وتفاعلات القوى فى المنطقة لاسيما فى ظل ازدياد

النفوذ الأمريكي على ترتيبات الأمن بالخليج ، واستمرار التوتر فى العلاقات العراقية الكويتية ، وتصاعد الدعوات المطالبة برفع الحصار عن العراق سواء من الدول العربية أو من قبل القوى الغربية ، وتفكك أوامر التحالف الدولى ضد العراق ، وظهور تحولات فى مواقف العديد من الدول العربية نحو المصالحة مع العراق على خلاف الأوضاع إبان حرب الخليج الثانية .

وتعد دراسة دور الصحافة العربية والغربية فى تشكيل الجدل بشأن الأزمات العراقية الدولية – التى تمثل تداعيات لحرب الخليج الثانية – على جانب كبير من الأهمية حيث استقطبت الاهتمام العربى والدول كما حظيت بكثافة فى التغطية الإعلامية العربية والغربية بما يسمح بالرصد والتحليل والمقارنة ، كما أنها تمثل موضوعا خلافيا تتنازع بشأنه الآراء والاتجاهات مما يشكل مجالا خصبا للدراسة وانطوت على قضيتين أساسيتين كانتا السبب وراء إثارة العديد من الأزمات بين العراق والأمم المتحدة وهما العقوبات المفروضة على العراق ، وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية .

وقد وصلت بعض هذه الأزمات إلى حافة الحرب ، بينما تصاعد البعض الآخر إلى استخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية بالفعل ضد العراق بدعوى إجباره على الالتزام بالقرارات الدولية والتقليل من قدراته العسكرية وتهديده لجيرانه .

مشكلة الدراسة

تمثل مقارنة الدور الذى تمارسه الصحافة العربية والأجنبية فى بناء الصورة حول القضايا السياسية الخارجية ، والتأثير الذى تمارسه فى تشكيل الجدل تجاه الأزمات الدولية والعوامل التى تتحكم فى ذلك إحدى الإشكاليات البحثية المهمة فى مجال الإعلام والتى تفرض أهميتها على أجندة البحث العلمى وعلى

أولويات اهتمامات الممارسين فى المؤسسات الإعلامية لا سيما بعد أن أدى التطور التكنولوچى الهائل فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات إلى تفعيل قدرة الدول المتقدمة على الاتصال المباشر بجماهير الدول الأخرى ونقل ما تهدف إلى نشره من تطورات ذهنية وتوجهات فكرية إلى هذه الدول .

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع إلا أنه يتضح من مراجعة التراث العلمى قلة الدراسات العربية التى عُنيت بدراسة الخطاب الصحفى ازاء قضية محددة من منظور مقارن بين صحف تنتمى لمجتمعات مختلفة حضاريا وثقافيا وسياسيا ، وتتوجه لجماهير متباينة ، وتنتمى إلى نظم إعلامية واتصالية وثقافية مختلفة ، مما يعكس آثاره على القيم والأولويات الإعلامية . هذا فضلا عن ندرة الدراسات الإعلامية التى اهتمت ببحث القضية العراقية ، فعلى الرغم من وفرة الدراسات التى أجريت على حرب الخليج الثانية إلا أنها توقفت عند نهاية الحرب ، ولم توجد دراسات تهتم ببحث آثار القرارات الدولية التى أسفرت عنها الحرب على علاقة العراق بالمجتمع الدولى والتناول الإعلامى لهذه التداعيات .

ومن ثم تعنى هذه الدراسة بمقارنة صورة العراق فى التغطية الصحفية العربية والغربية للأزمات العراقية الدولية خلال التسعينيات ، وذلك فى صحف : الأهرام المصرية ، والقبس الكويتية ، وانترناشيونال هيرالدتريبيون الأمريكية ، وصداى تايمز البريطانية .

وذلك بهدف مقارنة مواقف صحف الدراسة من هذه الأزمات والعوامل المؤثرة فى هذه المواقف واختلافها من صحيفة لأخرى ، ومقارنة أبعاد الصورة التى تقدمها صحف الدراسة للقضية وللأطراف المؤثرة فيها ، وعلاقة موقف كل صحيفة من القضية العراقية بتوجهات السياسة الخارجية فى الدول التى تصدر منها .

تساؤلات الدراسة

طرحت الدراسة عددا من التساؤلات البحثية تركزت حول مقارنة أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقف صحف الدراسة تجاه الأزمات العراقية وأسبابها وتطوراتها والحلول المقترحة لنزع فتيل هذه الأزمات . والكشف عن مدى وجود اتساق بين الموقف السياسى للدولة وتوجهات التغطية الصحفية . ومقارنة الأطر الإعلامية التى قدمتها كل صحيفة للقضية ، وأثر المصادر فى توجهات التغطية فى كل صحيفة ، ومقارنة مواقف صحف الدراسة تجاه السياسة الأمريكية نحو العراق وتجاه الموقف العراقى والأسباب الكامنة وراء ذلك .

كما شملت التساؤلات مقارنة الملامح العامة لصورة العراق فى كل صحيفة ، ومدى التباين أو الاتفاق بين صحف الدراسة فى صياغة صورة العراق حكومة ورئيسا وشعبا .

الإجراءات المنهجية للدراسة

استخدمت الدراسة المنهج المقارن ، كما تم الاعتماد على أسلوب المسح الإعلامى ودراسة الحالة ، واستعانت الدراسة بتحليل الخطاب ويهدف دراسة الخطابات الصحفية فى ضوء تفاعلاتها مع السياق السياسى والثقافى الأشمل ، وعلاقة هذه الخطابات الصحفية بالواقع الموضوعى الذى أفرزها ، كما تم استخدام أداتى تحليل مسار البرهنة وتحليل القوى الفاعلة بهدف رصد الأدوار والصفات المنسوبة لأطراف القضية ومدى الاتفاق أو الاختلاف فى هذه التصورات بين صحف الدراسة .

وقد وقع الاختيار على هذه الصحف نظرا لما تنطوى عليه مواقف الدول التى تنتمى إليها من تباينات فى التعامل مع قضية الدراسة ، هذا فضلا عن أنها

تنتمى لمجتمعات تختلف سياسيا وثقافيا وإعلاميا ، الأمر الذى ينعكس على المواقف التى تتخذها هذه الصحف تجاه القضية . هذا بالإضافة إلى الاهتمام المكثف فى هذه الصحف بالقضية خلال الذروات التى تصاعدت فيها الأزمات بين العراق والمجتمع الدولى ، الأمر الذى أتاح الفرصة للتحليل والمقارنة .

وقد تركزت الدراسة على عدد من الأزمات العراقية شملت : أزمة تفتيش القصور الرئاسية ٩٧- ١٩٩٨ ، أزمة نوفمبر ١٩٩٨ ، الهجوم العسكرى الأمريكى – البريطانى على العراق ديسمبر ١٩٩٨ . هذا فضلا عن مقارنة مواقف صحف الدراسة من بعض القضايا الأساسية فى المسألة العراقية وتشمل الموقف من الحصار الاقتصادى على العراق ، الموقف من لجان التفتيش على الأسلحة العراقية ، الموقف من السياسة الأمريكية تجاه العراق ، الموقف من المعارضة العراقية والدعوى للإقامة بالنظام العراقى .

تقسيم الدراسة

تضم هذه الدراسة ثمانية فصول وخاتمة تعقبها قائمة المراجع ثم تليها ملاحق الدراسة . حيث يتناول الفصل الأول الإجراءات المنهجية للدراسة ، حيث يعرض أهمية موضوع الدراسة ، ومراجعة الدراسات السابقة ، ثم مشكلة الدراسة ، وأهدافها ثم التصميم المنهجى والإجرائى للبحث .

ويناقش الفصل الثانى دور الإعلام فى تشكيل الصورة من خلال ثلاثة مباحث يتناول الأول مفهوم الصورة ، ويعرض الثانى دور وسائل الإعلام فى تشكيل وصياغة الصورة ، ويناقش المبحث الثالث صورة العرب فى الفكر الغربى ويعرض الفصل الثالث الإطار النظرى الذى تستند إليه الدراسة من خلال ثلاثة مباحث ، يركز البحث الأول على نظرية تحليل الإطار الإعلامى ، ويتناول الثانى

بناء الأچندة الإعلامية ، أما المبحث الثالث فيستعرض العوامل المؤثرة على التغطية الصحفية للأحداث الخارجية .

ويهتم الفصل الرابع ببحث نشأة وتطور الأزمات العراقية الدولية خلال التسعينيات وذلك من خلال خمسة مباحث يتناول نشأة هذه الأزمات وتطورها ، وعرضا تفصيليا لمقدمات هذه الأزمات وأسبابها وردود الفعل تجاهها ، وآثارها على المسألة العراقية ، وتعرض الفصول من الخامس إلى الثامن نتائج الدراسة التحليلية المقارنة للخطابات الصحفية بصحف الدراسة بشأن الأزمات المختلفة ومقارنة التصورات التى قدمتها هذه الصحف للقضية وللأطراف المؤثرة فيها .

ثم تتناول الخاتمة أهم نتائج الدراسة والإجابة على التساؤلات البحثية ومناقشة النتائج فى ضوء الإطار النظرى والتراث العلمى حول موضوع البحث ، ثم اقتراح مشكلات بحثية جديدة تثيرها الدراسة .

النتائج

أظهرت النتائج كثافة اهتمام صحف الدراسة بأحداث وتطورات الأزمات العراقية الدولية وردود الفعل المتباينة تجاهها ، وذلك نظرا لأهمية القضية وأثارها على المنطقة وارتباط التغطية الإعلامية بالأزمات والصراعات ، وكذلك نظرا لاشتراك الولايات المتحدة فى القضية .

تشير النتائج إلى أثر المصادر الإخبارية فى توجهات التغطية الصحفية للقضية فقد اتضح تزايد الاعتماد على الوكالات الغربية ومحدودية الاعتماد على الوكالات الإخبارية العربية وذلك فى صحف القبس وهيرالدتربيون وصنداى تايمز . كما احتلت المصادر الأميريكية المرتبة الأولى بين مختلف المصادر الإخبارية فى صحيفتى القبس وهير الدتربيون . كما كشفت النتائج عن اعتماد

صحيفة القبس اعتمادا مكثفا على مصادر من المعارضة العراقية ليس فى التغطية الإخبارية فحسب وإنما أيضا فى مواد الرأى مما كان له أثره البالغ على تشكيل توجهات الخطاب الصحفى للقبس .

كما كشفت الدراسة عن اتساق توجهات صحيفة الاهرام مع الموقف الرسمى المصرى نحو القضية العراقية وذلك على مدار الأزمات المختلفة موضع البحث حيث اتفق خطاب الأهرام مع الموقف المصرى الذى يدعو إلى إتاحة الفرصة للخيار الدبلوماسى ويرفض الخيار العسكرى لما يسببه من مزيد من المعاناة للشعب العراقى وفى الوقت ذاته لا يسفر عن حل حاسم للقضية . كما اتفق خطاب الأهرام مع الموقف الرسمى المصرى من حيث حث العراق على الإلتزام بالقرارات الدولية ، ورفض خطط الإطاحة بالنظام العراقى لتعارض ذلك مع مبادئ الشرعية الدولية .

كما أظهرت النتائج اتساق موقف صحيفة القبس مع الموقف الرسمى الكويتى إزاء القضية ، إذ اهتمت الصحيفة بشرح وتبرير موقف الكويت من الازمات العراقية ، وهاجمت المتشككين فى موقف الكويت وتوافقت مع توجهات السياسة الخارجية الكويتية نحو مختلف الأزمات العراقية .

كذلك أيدت صحيفتا هيرالدتريبيون وصنداى تايمز الموقف الأمريكى – البريطانى من القضية والتشدد تجاه العراق وعارضت الصحيفتان رفع العقوبات عن العراق ، إذ أظهرت النتائج وجود اتساق فى طبيعة الأهداف تجاه القضية بين التغطية الصحفية والسياسة الخارجية الأمريكية والبريطانية ، غير أنه كان هناك اختلاف فى درجة التشدد تجاه العراق والمدى الزمنى لتحقيق هذه الأهداف . إذ حثت الصحيفتان على ضرورة الإسراع بتحقيق هدف الإطاحة بالنظام العراقى وتجنب الضربات الجوية المحدودة على العراق التى قد تسفر عن

مزيد من التعاطف مع النظام العراقى الحاكم .

أظهرت النتائج اختلاف الأطر الإعلامية فى صحف الدراسة فى تحديد الأسباب وراء نشوب الأزمات العراقية ، والأطراف المسئولة عن إندلاع هذه الأزمات وتصعيدها وتكرارها . حيث تشابهت صحف القبس وهيرالدتربيون وصنداى تايمز فى إلقاء مسئولية الأزمات على عاتق النظام العراقى وحده دون تحميل الولايات المتحدة والمجتمع الدولى أية مسئولية عن ذلك فى حين كان الاتجاه السائد فى خطاب صحيفة الأهرام يؤكد على أن مسئولية الأزمات وتصعيدها تقع على عاتق كل من أمريكا وبغداد .

تشير النتائج إلى أن الإطار الذى قدمت من خلاله القضية فى صحف القبس وهيرالدتربيون وصنداى تايمز يستبعد أية إمكانية للحلول الدبلوماسية أو المفاوضات أو الحوار مع الجانب العراقى ولا يعرض سوى عدة بدائل لا تتعدى الخيار العسكرى والإطاحة بالنظام للقضاء على تهديده لجيرانه ، فى حين ركز إطار صحيفة الأهرام على ضرورة اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية واستبعاد العمل العسكرى .

أسفرت نتائج الدراسة كذلك عن تباين موقف صحيفة الأهرام عن مواقف صحف الدراسة من الحصار المفروض على العراق ، فى حين دعا خطاب الأهرام إلى ضرورة رفع الحصار عن العراق ، تشابهت صحيفة القبس مع الصحيفتين الغربيتين فى رفض الرفع الشامل للعقوبات عن العراق والدعوة لإستمرارها إستنادا إلى أن رفع العقوبات سيتيح للنظام العراقى إمكانية إمتلاك أسلحة الدمار الشامل وتهديد جيرانه .

كما تشير النتائج إلى أنه على الرغم من إتفاق صحف الدراسة جميعها على ضرورة التزام العراق بالقرارات الدولية ، وعلى إتاحة الفرصة للجنة التفتيش

التابعة للأمم المتحدة للقيام بمهامها حتى يتمكن العراق من رفع العقوبات ، غير أنه فى نهاية عام ١٩٩٨ ، وحينما توافرت المؤشرات على عدم حياد اللجنة عارضت صحيفة الأهرام استمرار التفتيش استنادا إلى ثبوت عدم نزاهة اللجنة وفشلها فى الحصول على أسلحة عراقية مخالفة للقرارات الدولية خاصة بعد الهجوم الأمريكى البريطانى فى ديسمبر ١٩٩٨ . أكدت الأهرام على عدم وجود مستقبل للجنة التفتيش بعد أن حققت الغارات على العراق أهدافها .

وعلى النقيض من ذلك وافقت الصحف الثلاث الأخرى على نظام التفتيش وفعاليته ، ورأت أنه وسيلة فى القضاء على الأسلحة العراقية ، وأنه فى غياب التفتيش فالسبيل الوحيد لمراقبة الأسلحة العراقية هو مرحلة من الضربات الصاروخية حتى لا يتمكن العراق من إعادة تصنيع الأسلحة الكيميائية والبيولوچية .

كما أظهرت النتائج اختلاف مواقف صحف الدراسة بشأن دعوة الولايات المتحدة للإطاحة بالنظام العراقى فى ذلك الوقت ، ففى حين عارضت صحيفة الأهرام استنادا إلى تعارضه مع مبادئ الشرعية الدولية وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للعراق . وأن ولاء هذه القوى المعارضة سيكون للدول التى دفعتهم للسلطة على حساب شعبهم .

على الجانب الآخر أيدت الصحف الثلاث الأخرى التوجه الأمريكى نحو دعم المعارضة العراقية وتشابهت فى الدعوة لإسقاط النظام العراقى لإعادة الاستقرار للمنطقة واتفقت على ضرورة الإطاحة بالنظام وأن يكون هدف إسقاطه هو المبرر وراء العمل العسكرى ، وأبرزت هذه الصحف مساوئ النظام وقمعه وإمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وتهديده لاستقرار المنطقة فى سبيل تبريرها للدعوة للإطاحة به .

أظهرت الدراسة اختلاف المنطلقات التى إستندت إليها كل صحيفة فى تناولها للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . ففى حين ركزت الاهرام على إدانتها لإزدواجية المعايير التى تنتهجها الولايات المتحدة فى تعاملها مع كل من إسرائيل والعراق . إنتقدت هيرالدتربيون تعثر السياسية الأمريكية فى الشرق الأوسط واهتمامها بالدول الخارجة عن الشرعية كالعراق وعدم قدرتها على إعادة تشكيل التحالف الدولى . ورأت صحيفة صنداى تايمز أن الاستراتيچية الأمريكية اتسمت بالتردد والتأرجح وعدم وضوح الأهداف .

وفى حين عارضت الأهرام سياسة الكيل بمكيالين تجاه العراق وإسرائيل ، رأت الصحيفتان الغربيتان أن المهم ليس حيازة أسلحة الدمار الشامل وإنما المهم من الذى يمتلكها . كما تشير النتائج إلى محدودية اهتمام خطاب صحيفة القبس بإنتقاد إزدواجبة المعايير فى السياسة الأمريكية وتجاهل الصحيفة لذلك وإغفالها له . حيث تمثل الاتجاه السائد فى القبس فى تأييد ودعم السياسة الأمريكية تجاه العراق . ولم يظهر خطابات معارضة للسياسة الأمريكية سوى بعد انتهاء الضربات واستمرار النظام العراقى فى الحكم .

إتفقت نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسات الصورة حول علاقة التصورات الصحفية للدول والشعوب الأخرى بالسياسة الخارجية للدولة ودور العلاقات السياسية بين الدول فى صناعة الصورة .

أسفرت النتائج عن تشابه صحف الدراسة على الرغم من إختلاف السياق السياسى والثقافى والصحفى الذى تنبثق منه كل منها فى تقديم تصورات بالغة السلبية عن الرئيس العراقى والنظام العراقى الحاكم ، وعدم تقديم أية صفات أو أدوار إيجابية عنهما فيما عدا صحيفة الأهرام التى قدمت عددا محدودا من الصفات والأدوار الإيجابية لهما عقب توقيع مذكرة التفاهم مع الأمين العام للأمم

المتحدة فى فبراير ١٩٩٨ ، ويرجع ذلك إلى تأييد الصحيفة للاتفاق الذى أدى إلى تجنيب المنطقة مخاطر عمل عسكرى كان محتما وقوعه آنذاك .

كانت صحيفة القبس فى مقدمة صحف الدراسة من حيث كثافة التصورات السلبية التى قدمتها عن الرئيس العراقى والنظام العراقى الحاكم ، وكذلك من حيث حدة سلبية هذه الصفات .

تشابهت صحف الدراسة فى تقديم صورة إنسانية للشعب العراقى تدعو للتعاطف معه . فى حين اختلفت فى رؤية الأسباب وراء معاناة هذا الشعب حيث ارجعت صحيفة الأهرام أسباب معاناه الشعب العراقى إلى كل من نظامه الحاكم وتعنت السياسة الأمريكية تجاه القضية العراقية . أما الصحف الثلاث الأخرى فقد أبرزت مسئولية النظام العراقى الحاكم عن معاناة شعبه دون إلقاء أية مسئولية على عاتق الولايات المتحدة والمجتمع الدولى عن ذلك .

إختلفت الصحيفتان العربيتان عن الغربيتين موضع الدراسة من حيث صورة دولة العراق فى كل منها ، ففى حين تشابهت صحيفتا هيرالدتريبيون وصنداى تايمز فى تقديم صفات سلبية لدولة العراق ، فقد وصفت الصحيفتان العراق بأنه دولة عسكرية تمثل تهديدا للمنطقة ودولة خارجة عن الشرعية الدولية ، وتمتلك أسلحة الدمار الشامل . ومن الجانب الآخر تسابهت صحيفتا الأهرام والقبس فى تقديم صورة إنسانية لمعاناة دولة العراق وللحالة المتردية التى يعانى منها . غير أنهما إختلفتا فى السبب وراء هذه المعاناة ، فبينما ترى الأهرام أن العراق ضحية للتشدد الأمريكى ، ترى القبس أن العراق فريسة لنظامه الحاكم .

أظهرت النتائج تباين صورة الولايات المتحدة فى صحيفتى الأهرام والقبس خلال فترة الدراسة ، ففى حين قدمت الأهرام صورة سلبية لها ، وانتقدت التعنت

الأمريكى حيال العراق وشن غارات إزدواجية المعايير فى السياسة الأمريكية . قدمت القبس تصورات إيجابية عن الولايات المتحدة ، وأيدت إدارتها للأزمات العراقية . وإتسمت الصفات السلبية التى قدمتها القبس عن الولايات المتحدة بالمحدودية ، كما أن ورود هذه الصفات جاء نتيجة عدم إطاحة الولايات المتحدة بالنظام العراقى ومعارضة القبس لذلك .

تشير النتائج إلى أن التصورات التى قدمتها صحف الدراسة عن العرب قد اتسمت بالمحدودية فى الكم وبالسلبية فى طبيعة هذه التصورات . إذا لم تشر الصحيفتان الغربيتان إلى أية أدوار عن العرب إلا فيما يخدم المصالح والتوجهات الغربية بشأن الأزمات العراقية ، وذلك حينما يتم التأكيد على عزله النظام الحاكم عن جيرانه أو تهديده للدول المجاورة ، وحينما يستهدف الخطاب الصحفى الغربى إبراز التأييد العربى للسياسة الأمريكية تجاه العراق .

كما أسفرت الدراسة عن سلبية صورة العرب فى صحيفتى الأهرام والقبس ، ولم تقدم صحيفة الأهرام أية أدوار إيجابية للعرب إلا عقب إنتهاء أزمة القصور الرئاسية وإستبعاد خيار الضربة العسكرية . وحينئذ أكد خطاب الأهرام على فاعلية الموقف العربى فى نزع فتيل الأزمة ، أما فيما عدا ذلك فقد اتسمت التصورات المقدمة عن العرب بالسلبية ووصف النظام العربى بالإنهيار وغياب الإدارة المشتركة والضعف والإستسلام والعجز عن مواجهة أزماتهم .

أما صحيفة القبس فلم يرد بها أية تصورات إيجابية عن العرب وإنتقدت من يلقون مسئولية الهجوم على العراق فى ديسمبر ١٩٩٨. على عاتق الكويت وأبرزت صورة العرب الذين يتناسون الحق الكويتى .

المؤتمر السنوى الثالث للبحوث الاجتماعية :
الفئات الاجتماعية

القاهرة، ١٣ - ١٦ مايو ٢٠٠١

عرض

عبد السلام محمد عبد السلام

يأتى عقد المؤتمر السنوى الثالث للبحوث الاجتماعية – الفئات الاجتماعية والذى ينظمه المركز القومى للبحوث كآلية لعرض ما يجريه المركز من بحوث ودراسات تتناول أوضاع ومشكلات المجتمع المصرى . ويحمل المؤتمر هذا العام عنوانا فرعيا وهو "الفئات الاجتماعية" والتى يركز مؤتمر هذا العام على قضاياها ومشكلاتها .

ويغيب عن مؤتمر هذا العام الراحل الجليل أ . د . أحمد محمد خليفة ، مؤسس المركز وأحد أهم رواد البحث الاجتماعى فى مصر . وكانت لفتة طيبة من القائمين على المؤتمر تنظيم حفل تأبين للراحل الجليل ، وتوزيع ميدالية تحمل صورته على رؤساء الجلسات ومقدمى الأوراق بالمؤتمر .

عقد المؤتمر فى الفترة من ١٣ – ١٦ مايو ٢٠٠١ بمقر المركز . وعلى مدار أربعة أيام دارت جلسات المؤتمر وورش العمل . وتميزت كثير من الأوراق بجدة

فى الموضوع وجرأة فى الطرح وإن شاب بعضها شئ من الضعف * .

ولقد بدأت جلسات المؤتمر بحلقة نقاش تمثل مدخلا وتقديما طبيعيا لموضوعات المؤتمر . وقد دارت هذه الحلقة حول "مفهوم الفئات الاجتماعية" – مثلت هذه الحلقة ورقة خلفية لأوراق المؤتمر – عنى كاتبها (أ . د . على ليلة) بتقديم تعريف لمفهوم الفئات الاجتماعية ومحدداتها والقضايا النظرية والمنهجية المرتبطة بها .

ثم توالت جلسات المؤتمر وورش العمل فى بقية أيامه تناقش موضوعات هامة وحيوية ترتبط بمسار ومسيرة المجتمع المصرى ، واهتمت الأوارق بكثير من المشروعات البحثية التى تمثل جل عمل المركز وكذا اهتمت فى نفس الوقت بالعديد من الموضوعات النظرية والقضايا الساخنة سواء فى مجال العلوم الاجتماعية والجنائية أو فى مجال الاهتمامات العامة .

وبدء نعرض جلسات المؤتمر والتى دارت حول أربعة محاور هى :

- قضايا المرأة .
- قضيا الطفل .
- قضايا الشباب .
- العلوم التطبيقية والجريمة .

وبالنسبة للمحور الأول الخاص بقضايا المرأة فقد تناولت الأوراق المقدمة فى جلساته الموضوعات التالية :

- جرائم التلوث البيئى بين الرجل والمرأة .
- أنساق التفاعل الاجتماعى للمرأة فى منطقة عشوائية .
- خصائص وأنماط تسول الإناث .
- الحماية التشريعية للمرأة الريفية فى القطاع غير الرسمى .

* العرض والتقديم لموضوعات جد هامة

- أثر التكثيف الرأسمالى فى الزراعة على عمل المرأة الريفية .
- تعديل الإجراءات فى مسائل الأحوال الشخصية .
- وضع المرأة البدوية فى القانون العرفى .

أما المحور الثانى ، والخاص بقضايا الطفل ، فقد اهتمت الأوراق المقدمة بالموضوعات التالية :

- استطلاع رأى النخبة حول عدالة توزيع الفرص التعليمية .
- قراءة فى أدبيات الطفل والقنوات الفضائية .
- رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال .
- التحولات الاقتصادية وعمل الأطفال فى النشاط الزراعى .

وفيما يتعلق بقضايا الشباب فقد اهتمت أوراق المحور الثالث بالموضوعات التالية :

- الشباب وقضاياه السياسية – الواقع والرؤى المستقبلية .
- الشباب فى العشوائيات : دراسة حالة لأوضاع ورؤى عينة من الشباب فى منطقتى زينهم وقلعة الكبش .
- قضايا الشباب فى برامج التليفزيون .

أما المحور الرابع والذى جاء بعيدا بعض الشئ عن عنوان المؤتمر ، ولكن إتساقا مع تنوع مجالات عمل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بشعبه المختلفة ، فقد ضم ورقتين حول :

- تأثير لون الطعام الأحمر الطبيعى واللون الأحمر الصناعى على الأمهات الحوامل وأجنتها فى بعض ذاتى .
- التعرف على ألياف النسيج المحترقة والممزقة فى بعض الحوادث .

وعلى عكس ورش العمل لم يكن الحضور كثيفا فى جلسات المؤتمر ،

واقتصر فى بعض الجلسات على أعضاء هيئة البحوث المركز من ، وربما يمثل ذلك أحد أهم سلبيات المؤتمر والتى جاءت – كما إن المؤتمر افتقد تركز الاهتمام حول قضايا بعينها ليشمل كثير من القضايا التى لم يتسع الوقت لمعالجتها . وإن كان كثيرا من المناقشات التى دارت فى الجلسات بناءا وموضوعيا .

– ونعرض لموضوعات ورش العمل والتى انعقدت صباح ومساء أيام المؤتمرات الأربعة ، وهى :

– التقرير الاجتماعى .
– العلوم الاجتماعية ما بعد الحداثة .
– حق المواطن فى الأمن .
– ورشة عمل حول " جمهور معرض الكتاب" .
– النساء المعيلات .
– الطبقة الوسطى .
–"قضايا المواجهة التشريعية الأمنية لظاهرة التسول" .
– "حقوق المرأة والطفل فى قانون الجنسية" .

–"مسرح الطفل" .
–"المناخ الثقافى فى مصر" .
–"استراتيجية بديلة لتنمية القطاع غير الرسمى" .
– "الخبرة بالجريمة حول العالم" .
– "مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية" .
– سلامة الغذاء .
– التعليم فى مصر : أزمة كيان وأزمة هوي .

وكما تنوعت موضوعات ورش العمل بشكل واسع لتشمل كثيرا من قضايا ومشكلات وهموم المجتمع المصرى بكافة فئاته وشرائحه ، تنوع الحضور ليضم أساتذة الجامعات والمراكز البحثية والخبراء والمتخصصين فى الموضوعات التى تناولتها تلك الورش ، وكذا رجال القانون والمثقفين والمهتمين بالموضوع من منظمات المجتمع المدنى ، وغيرهم ، وتميزت ورش العمل بالحضور الكثيف والحرص من الحضور على المنافشة والمداخلة والتعقيب ، مما أسهم فى إثراء النقاش فى كثير منها ، كما أن تطويرات ما بعد المناقشة يسهم فى الخروج بكثير من المقترحات البحثية والعملية المفيدة فى مجال موضوع الورشة .

حاضر المصريين
أو
سر تأخرهم

محمد عمر *

عزت حجازى

تقديم

اخترنا أن نعرض هذا الكتاب بالذات لعدة أسباب . منها أنه بمثابة تقرير عن الحالة – أى الأوضاع – الاجتماعية فى مصر فى بدايات القرن الماضى ، وبهذا فهو يسمح بالمقارنة بالأوضاع الراهنة – فى بدايات قرن جديد . ومنها أن كثيرين من الذين يعنيهم أمر الكتاب سمعوا عنه ، ولكنهم لم يصلوا إليه . وفضلا عن هذا وذاك ، فإنه ، مع أن الكتاب أعيد نشره أخيرا بمقدمة جيدة ، فإنه مايزال يستلزم تحليلات أوسع ومناقشات أكثر .

* (القاهرة ، مطبعة المقتطف ، ١٩٠٢. (٢٩٢ صفحة ، قطع متوسط) . وأعيد نشره ، بمقدمة للدكتور مجدى عبد الحافظ ، فى القاهرة ، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات ، ١٩٩٨) .
اخترنا ، فى المجلد السابق (٣٧) ، أن نعرض بالتحليل لمجموعة منشورات فى العلوم الاجتماعية ، تصدر عن أجهزة متخصصة فى البحث الاجتماعى أو معنية بخدمته .
ونعرض فى هذا المجلد (٣٨) لبعض الأعمال الباقية (الكلاسيكيات) فى التفكير الاجتماعى فى مصر والوطن العربى ، مما له قيمة تاريخية وأهمية معاصرة .

نحن فى الحقيقة ، وكما جاء فى المقدمة الجديدة للكتاب ، أمام نص منسى ، والخسارة فى السهو عنه لا ترجع إلى كونه تحليلا اجتماعيا ذا قيمة علمية بالمعايير المعاصرة ولا حتى بمعايير عصره ، بقدر ما تكمن فى أنه وثيقة مبهرة للواقع المعاش ، والتفكير الاجتماعى فى وقته ، تكشف عن قدرة نادرة على الإحاطة بالجوانب المشكلة فى الواقع ، والرؤية الناقدة للعوامل الموضوعية للإشكال .

أولا : خلفية

للكتاب سبقه وتميزه وتفرده فى بعض الجوانب ، كما سنوضح بالتفصيل فى فقرات تالية . ولكنه ، كعمل تنويرى ، لم يكن يقف وحده ، بل ولم يكن سابقا . إذ سبقته فى ذلك أعمال كثيرة لأحمد فتحى زغلول ، وقاسم أمين ، وعلى مبارك ، ومن قبلهم رفاعة الطهطاوى وغيره ، من جهة ، ومحمد عبده ، وجمال الدين الأفغانى ورهط طويل من المجددين فى الدين الإسلامى ، من جهة أخرى . كانت قضيتهم جميعا واحدة : النهضة ، أى كيف يكون الانطلاق بمصر (والعالم الإسلامى بالنسبة للبعض) . على طريق تجاوز التخلف وتحقيق التقدم الذى بلغه آخرون . (شعوب الدول الأوربية الغربية – وفرنسا وإنجلترا على وجه الخصوص) .

وفى حين اختار الفريق الأول محاكاة الغرب ، أو على الأقل نقل التراث الأوربى الغربى ، كآلية للتقدم ، اختار الفريق الثانى إحياء التراث الإسلامى آلية أساسية . لم يصل الفريق الأول إلى إنكار قيمة التراث الإسلامى ، ولكنهم دعوا إلى ضرورة تجاوزه . أما الأخيرون فإنهم حددوا طريقهم بالتراث ، وتصوروا أن إحياءه والاهتداء به كفيلان بتحقيق النهضة .

وحول قضية مهمة ، بل وحيوية ، كقضية النهضة ، كان طبيعيا أن يكون هناك اختلاف ، وتنشأ معارك فكرية ، وتحدث بعض التجاوزات . ولكن كان هناك قبول عام بحق الكل - كل المؤهلين - فى الاجتهاد ، بما فى ذلك من إقرار بضرورة احترام الرأى الآخر. وكان رائعا أن تتناول فى ذلك الوقت - منذ أكثر من قرن - أمور تدخل الآن فى دائرة المحظور ، وأن تطرح أفكار وآراء ورؤى دون طرحها الآن خطوط حمراء ثقيلة .

ثانيا : حول العمل

فى عبارة موجزة محيطة ، يقول أحمد فتحى زغلول فى تقديمه للكتاب "إنه تكلم عن أخلاق الطبقات الثلاث التى تتكون منها أمتنا المصرية (الأغنياء ، والأواسط ، والفقراء) وعن عاداتها وحالها فى كل مجتمعاتها بما أبان العلة وشخص الداء وأرجع جميع الأدواء إلى أصول الأخلاق ويرهن على أن العمل هو الموصل إلى السعادة (المقدمة الأصلية ، ص٣) * .

فالمهمة هى وصف وتحليل الأوضاع الاجتماعية فى مصر فى ذلك الحين . والهدف هو الكشف عما بها من قصور ، وتفسيره ، واقتراح أساليب علاجه ، حتى يمكن أن تتخلص البلاد من التخلف ، وتلحق بركب التقدم .

ونقطة الانطلاق هى تصور المجتمع المصرى فى بدايات القرن الماضى على أنه يتكون من ثلاث طبقات : (ص ٧٨) (وكان الحديث حول هذه الطبقات الثلاث ، باعتبارها تشكل بنية المجتمع ، قد شاع فى كتابات المفكرين والباحثين فى منطقة الحضارة الأوربية الغربية ، وبخاصة فى أعمال الإنجليز والفرنسيين ، الذين كانت كتابات بعضهم قد ترجمت إلى العربية ، وذاع أمرها بين قطاع من المثقفين فى مصر) .

* الإشارة إلى للوضع فى الكتاب موضوع العرض .

أولاها هى طبقة الأغنياء . وهم "الذين يأتى لهم رزقهم من أطيانهم أو من مرتباتهم أو من أوقاف آبائهم ومتروكات مورثيهم" ، فهم يعيشون من ريع أصول رأسمالية - أراضى وعقارات ، وغيرها - موروثة أو مرتبات يحصلون عليها نتيجة شغل مناصب - رفيعة - فى الدولة .

الطبقة الثانية هى طبقة الأواسط (الوسطى بالتعبير الشائع الآن) ويشكلها "الذين يشتغلون لنفع الأمة بالأعمال كالتجارة والزراعة والصناعة . كما أن منهم من يشتغل بالعلم والتأليف والاستخدام (المواطنون فى جهاز الدولة) وغير ذلك" .

وتضم الطبقة الثالثة الفقراء ، وهم - بعبارة المؤلف - الأمة كلها (ص١٩٤) أى السواد الأعظم من الشعب ، بخلاف الأغنياء ومتوسطى الحال بالطبع .

ويمكن أن نميز من الأمور والقضايا التى عرضها المؤلف أو ناقشها فئتين رئيستين :

الأولى : قضايا مشتركة بين الطبقات الثلاث التى آثر أن يختارها محاور يعرض حولها تحليلاته وأفكاره وأحكامه . وتختلف المادة والموقف ونتائج التحليل من حالة لأخرى . فما يقال عن الأغنياء يختلف عما يقال عن الأواسط ، وما يدور عن كليهما يختلف عما يقوله عن الفقراء .

والفئة الأخرى أمور وقضايا شبه قائمة بذاتها لا ترتبط - فى تحليلات المؤلف على الأقل - بالبعد الطبقى ، وإن كانت ترد ضمن تحليلاته لأحوال وعادات طبقة أو أخرى .

ومن أبرز القضايا فى الفئة الأولى (المشتركة بين الطبقات الثلاث):

- الموارد الاقتصادية ، والعمل .

- النظرة إلى الزواج ، والاختيار للزواج ، وطقوس الزواج .
- العلاقات الزواجية ، والأسرية .
- الإنجاب .
- تربية الأبناء ، وتعليمهم ، وسلوكهم .
- الموقف من الدين ، والبدع التى تتسلل إليه .
- أسلوب الحياة بعامة : العادات ، والأوضاع ، والخصال وأساليب حل الصراع (فى داخل الطبقة) .

والغالب والمؤثر – ويمكن أن نقول الحاكم – فى حالة طبقة الأغنياء هو الجدة أو الوفرة ، وما تؤدى إليه من ميل إلى الإسراف والسفه ، أى الإفراط والتفريط ، وهو مما يجر على الكثيرين الإفلاس والخراب . أما فى حالة الفقراء فإن الظرف الحاكم هو – بالطبع – العوز والجهل ، وما يترتب عليهما من التدنى ، والانحراف ، والإجرام . تبقى طبقة الأواسط ، وهم سعداء الحظ ، لأن رزقهم بحساب من كدهم وكفاحهم بقدر : دون الإفساد ، وفوق العوز . وهذه هى الطبقة ذات الخصال الحميدة والصفات الطيبة . وهى عماد المجتمع ، تحمل مهمة الإنتاج ، وتقوم بدور الحارس ، بل إن بعض ما قد يصيب الطبقتين الأخريين من خير وما قد يحدث فى خصال أيهما من تحسن يتحقق بفعل الأواسط الذين يمتازون بالقوة – عقلا وبدنا وعاطفة (ص٧٩) وبعبارة المؤلف "فإن ظهر نجاح فى الطبقة السفلى فيأتيهم منهم (الأواسط) ، وإن ظهر تهذيب فى الأخلاق من الطبقة المثرية فباجتنابهم ، لأنهم هم الوسط بين الطبقتين ، تستفيد كل طبقة منهم (ص٧٨) .

والمؤلف متابع مخلص للتيار المثالى فى التفكير الاجتماعى ، فى تجلياته الفرنسية والأنجلوسكسونية ، والأولى بخاصة . ومن هنا كان تصوره أن محاولة

تجاوز التخلف وتحقيق النهضة تقوم على دعامتين ، هما : الأخلاق ، والتعليم .

وفي مجال الأخلاق يذظر بقلق بالغ إلى ما كان يلاحظه من الخلود إلى الدعة والتفسخ والانحلال بين الأغنياء . وهم - فى تكالبهم على جمع المال - لا يتورعون عن الربا وأكل مال الضعيف ، والتخلى عن أبسط وأهم الواجبات والمسئوليات الاجتماعية ، والانغماس فى الملذات وتقليد الأفرنج ، والتهاون فى إعداد ابنائهم لحياة جادة مستقيمة . (وهو يورد احصائية لبيوت الأغنياء التى لحقها الخراب وأعداد الذين حجر عليهم من ابنائهم (ص ص ٧١-٤ . و٧٤ - ٧) . ومن ناحية أخرى ، هو يدين القنوع إلى حد الرضا بالكفاف ، والكسل إلى حد البلادة ، من جانب الفقراء . وهم - بسبب جهلهم - أسرى للخرافة والضلال ولهذا ينطوى أسلوب حياتهم على كثير من العادات والتقاليد البالية الضارة والبدع التى لا تسمح لهم بتجاوز قاع المجتمع (ص ص ٢٤٨ - ٢٦٥) . أما الأواسط ، وهم وحدهم القادرون على حمل رسالة الخلاص ، لا من طريق جهدهم كطبقة فقط ، وإنما من خلال التأثير فى الطبقتين الأعلى والأدنى أيضا ، فإنه يأخذ عليهم أنهم لم يفعلوا ما يكفى - إن كانوا قد فعلوا شيئا - لانتشال هاتين الطبقتين من الأزمة التى تأخذ بخناق كل . والوهن الأخلاقى عند المؤلف شامل : فهو يظهر بين الأفراد والجماعات (والأسرة بخاصة) والطبقة فى كليتها . ومن هنا كانت صعوبة التعامل معه .

أما الدعامة الأخرى (لمحاولة الخلاص بين التخلف وتحقيق النهضة) فهى التعليم (انظر صفحات ٧٩ - ٨٨ ، و١٠٦ - ١٠٢ بخاصة) . واللافت للنظر هنا ، وما يستحق التقدير حقا ، هو أن المؤلف يصدر فى تحليله عن نظرة كلية شاملة . فهو يبدأ من تحفيظ القرآن فى الكتاتيب وينتهى بالتعليم العالى ، مارا بمرحلتى التعليم الابتدائى والتعليم الثانوى . وهكذا كانت مراحل السلم التعليمى فى

عصره . وتحليله وتقييمه ونقده يشمل التعليم فى الأزهر والتعليم فى غير الأزهر – التعليم العلمانى كما يقال عنه الآن . وهو يشمل المؤسسة التعليمية – الكتّاب والمدرسة والمعهد العالى (فلم تكن قد ظهرت جامعات فى عصره) ، والعملية التعليمية ، المنهج وحتى الامتحانات ، والتلميذ ، والمعلم . وتحليله نافذ حتى ليصل إلى الجذور العميقة للمشكلات ، وصارم لأنه يتكلم بصراحة لا نراها فى أكثر التحليلات المعاصرة . (وهو يخص الأزهر والأزهريين بفصل طويل يتضمن بعض الإحصاءات الطريفة المفيدة ص ص ٧٩– ٨٨) .

وتصور الكاتب للوطن والوطنية تصور متقدم ، حتى بمعايير عصرنا . فهو يقوم عنده على أساس المصلحة أو المصالح المشتركة "فقبل أن ينتبه حاضر أول جماعة من الجنس البشرى إلى معنى الاجتماع اتحدوا بدون بحث وماكان الحاصل على ذلك غير الاضطرار والحاجة المصلحية" (ص١٧٥) (لاحظ تأثير نظرية العقد الاجتماعى . من تراث التنوير الأوربى الغربى) .

وفى تصوره أن اللذين يخلطون بين الوطنية والدين مخطئون . "نعم إن الدين يقوى تلك الروابط الوطنية ويهذب أميالها ولكنه لا يحول دون هذه الجامعة إن أدرك كل فرد ماهية دينه والغاية الجوهرية منه" (ص١٧٧) ولقد أخطأ اللذين "يعتقدون أن لا جامعة حقيقية غير جامعة الدين فزال الاتحاد الوطنى من نفوسهم وضعفت وحدتهم وأخذت فى الانفراط" . (ص١٧٧) .

وفى ثلاثة فصول (ص ص ١٢٩–١٤٥) يناقش المؤلف الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى عصره بتحليل أوضاع قطاعات الاقتصاد الرئيسية الثلاثة : الزراعة ، والصناعة ، والتجارة .

ويختم القسم الثانى من الكتاب (عن الأواسط) بتحليل للأوضاع السياسية وحركة النشر ، سواء الجرائد السياسية (ص ص ١٥٨ – ١٦٩) ، والدينية (ص

ص ١٧- ٢٤) ، والمجلات العلمية (ص ص ١٦٩- ١٧١) .

ومن القضايا المهمة الأخرى التى يعرض لها الكاتب قضية تحرير المرأة ، والتى كان قد أثارها قبل ذلك بعد سنوات قاسم أمين . ولا يختلف موقف المؤلف عن موقف سلفه إلاَّ فى التفاصيل : فهو يراها من قضايا حقوق المرأة الاساسية من جهة ، وأساسا للتقدم الاجتماعى من جهة أخرى . كما يرى أن تحرير المرأة يقتضى إصلاح الخلل الذى يتسم به وضعها فى الأسرة ، وتعليمها ، وزواجها ، وتقلدها الوظائف العامة ، وغير ذلك .

وينهى كتابه بفقرات مهمة عن الأوقاف الإسلامية (ص ص ٢٧٥ - ٢٩٠) . وفى طرحه وتحليله للقضايا الأساسية ، يورد المؤلف كثيرا من التفصيلات المهمة ويشير إلى غير قليل من الأحداث الدالة .

ثالثا : تعليـــق

فى البداية يهم أن نشير إلى أنه ليس من الإنصاف أن نقيم هذا العمل على ضوء معايير مما نأخذ به الآن ، من خارج عصره ، لم تتحقق وتقبل إلا بعد تطور طويل ، ولا أن نحاسبه على إغفال أمور لم تكن واردة فى وقته .

إلا أن هـذا لايمنعنـا مـن أن نقيم العمل أو نناقشه على الأقل : ماله وما عليه ، مع مراعاة اعتبارات الزمان والمكان .

ومع أن الكتاب لا يدخل فى فئة التحليلات السوسيولوچية ، أى التى تجرى من المنظور السوسيولوچى ، على ضوء نظريات علم الاجتماع وباستخدام مفاهيمه وبالارتباط العضوى الوثيق بتراثه ، فإنه ليس غريبا عن العلم الاجتماعى - بالمعنى الواسع - تماما . فهو ، إذ يرصد ويسجل الأوضاع الاجتماعية بصورة شاملة وتفصيلية تمخضت عما يمكن أن يعد بانوراما الواقع

الاجتماعى في وقته ، يمكن أن يعد نوعا باكرا من التقرير الاجتماعى ، أو التقرير عن الأوضاع الاجتماعية (كما هو متبع فى التقرير السنوى الذى تصدره الأمم المتحدة عن العالم) . وهنا – على الأقل – يبدو الكتاب مهما ومفيدا ، كوثيقة تاريخية .

إلا ان قيمة العمل لا تقتصر على أنه يمكن أن يعد وثيقة حول الأوضاع الاجتماعية فى مصر فى عصره . فهو فى تقديرنا نموذج طيب للنقد الاجتماعى الذى يقيم الواقع من منظور عام بهدف العمل على تخليصه من مظاهر التخلف والانطلاق به على طريق التقدم . صحيح أن النقد هنا يقوم على أساس أخلاقى فى أغلب الحالات . ولكنه يجرى حسب معايير عامة مقبولة إلا فى القليل من الأمور .

ويزيد من قيمة النقد والعمل بعامة أمران :

- النظرة الليبرالية الحقيقية التى انطلق المؤلف منها والتزم بها فى مختلف تحليلاته وتقييماته ، والتى تعد العقل مصدر الشاهد الموضوعى والحكم ، وتنزع إلى التقدم .
- الاستشهاد بأرقام وإحصاءات فى دعم تحليلاته وإقامة أحكامه . صحيح أن الأمر لم يتجاوز ما يمكن أن نسميه الإحصاء البدائى ، ولكنه أسلوب متطور فى التحليل واستخلاص الأحكام لم يكن شائعا ، وربما لم يكن متبعا فى ذلك الوقت .

ويقدم المؤلف معلومات مفيدة كثيرة وتفصيلات عن تجليات ونشاط وتأثير ما نسميه الآن "المجتمع المدنى" (ولم يكن هذا المفهوم قد عرف فى مصر وقتذاك) ويستعرض منها ما تقوم به جماعات كثيرة من الأجانب والمصريين المسيحيين فى مجالات الاقتصاد ، وبخاصة فى قطاعى الصناعة والمال ، ونشر الثقافة الرفيعة

بل والتبشير ، والرعاية الاجتماعية ، وغيرها . وهو يستحث سائر المصريين على أن يقتدوا بكل هؤلاء ويحذوا حذوهم ، حتى "يباشر القادر نشاطا يثاب عليه ويجد المحتاج من يساعده" . ومن الأمور ذات الدلالة الكبيرة هنا السماحة الغريبة حقا التى ينظر بها المؤلف إلى أنشطة الأجانب وبعض المصريين حتى فى مجال التبشير . وفى هذا السياق يؤرخ المؤلف لظهور وانتشار جمعيات أهلية مهمة – مثل جمعية التوثيق وجمعية المساعى المشكورة – القبطية – كان لها دور تاريخى رائد فى إقامة مؤسسات التعليم الحديث والرعاية الاجتماعية المتطورة فى مصر ، وكذلك الجمعيات الإسلامية ، ومنها الجمعية الخيرية الإسلامية التى حذت حذوها واقتدت بها .

تبقى نقطة مما يحسب لمؤلفنا . مع أن أسلوبه فى الكتابة يفتقر إلى كثير من السلاسة والتحدد والوضوح الذى تجرى به الكتابة الفنية الآن ، فإنه يعد متطورا كثيرا بل ومتقدما بمعايير عصره . وعلى العكس مما صار مألوفا الآن ، فإن الأخطاء اللغوية قليلة بل ونادرة ، ويمكن أن ترد إلى السهو . أما أخطاء الطباعة فتكاد تكون غير موجودة .

ولكن على الرغم من أن العمل يتسم بطابع المعاصرة بالنسبة للوقت الذى ظهر فيه ، بل ويبدو متقدما على عصره فى بعض الجوانب ، فإنه لا يرتبط ارتباطا عضويا بفكر العصر : فلا حوار مع أفكار الغير ، حتى مع المفكرين المصريين والعرب والمسلمين ، بل ولا حتى إشارات واضحة إليها إلاَّ فى الاستثناء .

ومع أن شيئا من التحليل الماركسى للطبقات الاجتماعية والعلاقات الطبقية كان معروفا ومتداولا فى ذلك الوقت ، فإنه لا يبدو أن المؤلف قد أطلع عليه ، إذ لا تأثير له فى كتابه حتى حين كان ذلك مطلوبا أو واردأ على الأقل .

وكان لهذا تأثيره السلبى . فالمؤلف ينظر إلى الطبقات الاجتماعية كما لو كانت تنشأ وتعيش وتنشط فى فراغ ، كل فى مجالها الخاص الذى لا يتداخل ولا يتقاطع مع مجالى الطبقتين الأخريين . والإشارات إلى تأثير طبقة فى أخرى أو تأثر طبقة بأخرى يدخل فى باب "التأثر والتأثير من بعد" .

يقارن المؤلف الأوضاع الاجتماعية بتفاصيلها الدقيقة فى مصر فى عصره بما كانت عليه الحال فى وقت مضى "عصر ذهبى" كان الوطن فيه أقوى ، والإنتاج أوفر ، والعلاقات الاجتماعية أساس ، وخصال الناس أرفع ، وعاداتهم أرقى ، والدين أكثر سماحة وأنقى كانت الحياة بصفة عامة أرغد وأجمل . ولكنه نادرا ما حدد معالم ذلك العصر الذهبى ولا حدد مكانه وزمانه .

ومن أهم جوانب القصور فى العمل ، وهو مما يصل إلى حد الخلل ، الحديث عما نسميه نحن القوى والمؤسسات الاجتماعية بدون التفات إلى جهاز الدولة : الذى يضع أو يختار السياسات ، ويرسم الخطط ، ويتخذ القرار وينفذه . وفى مجتمع يتسم بالمركزية المتطرفة مثل مصر يكون الحديث عن النهضة بدون دور محورى للدولة لغوا فى فراغ . واقتباس وصفة تقدم الأنجلو سكسون ومحاولة اتباعها فى مصر إغفال – أو غفلة عن – حقيقة وجود مجتمع مدنى قوى فى انجلترا لم تكن حتى إرهاصاته الأولى قد ظهرت فى مصر .

خاتمة

وبعد . هل يعقل أن تكون الأسئلة التى تطرحها علينا – نحن المصريين والعرب بعامة – الآن مهمة الخلاص من التخلف والنهضة هى – فى جوهرها – الأسئلة التى طرحت فى الإرهاصات الأولى لتلك المحاولة ، منذ ما يقترب من القرنين ، وأعيد طرحها منذ قرن ؟ وهل يقبل أن تكون اجتهاداتنا فى الإجابة عنها أقل

إقناعا ، إن لم تكن متهافتة تماما ؟

إن من الاسئلة التى ترد بقوة هنا وتستدعى إجابة جادة صريحة عنها : لماذا نجحت اليابان – بل والصين – فى تحقيق النهضة عن طريق ما يعد بمعايير موضوعية "معجزة" ، فى حين مازلنا نحن نتحرك فى المكان نفسه لا نتجاوزه ؟ (علما بأننا بدأنا المحاولة قبل اليابان بأقل قليلا من القرن ، وقبل الصين بحوالى قرن ونصف القرن) .

The National Review of Social Sciences

Volume 38 Number 2 May 2001

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

The National Center for Social and Criminological Research
Zamalek P. O., P. C. 11561, Cairo, Egypt

Issued in 1964
by the late Dr. Ahmad M. Khalifa

Correspondence:
Assitant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social and Criminological Research,
Zamalek P. O., Cairo, Egypt
P. C. 11561

Price:
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

INSTITUTIONAL CARE FOR THE ELDERLY: CARE HOMES
Ezzat Hegazy

YOUTH AND POLITICAL ISSUES:
REALITY AND FUTURE VIEWS
Salway El Amry

CHILD AND SATTELITE CHANNELS:
LITTERATURE REVIEW
Maha El Kordy

TOWARDS AN INTEGRATED STRATEGY
TO FACE THE CHILD LABOR PROBLEM ACCORDING
TO THE CONVENTION OF THE RIGHTS OF THE CHILD
Adel Azer
Nahed Ramzi

DISSERTATIONS

CONFERENCES

BOOK-REVIEWS

Volume 38 Number 2 May 2001

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo